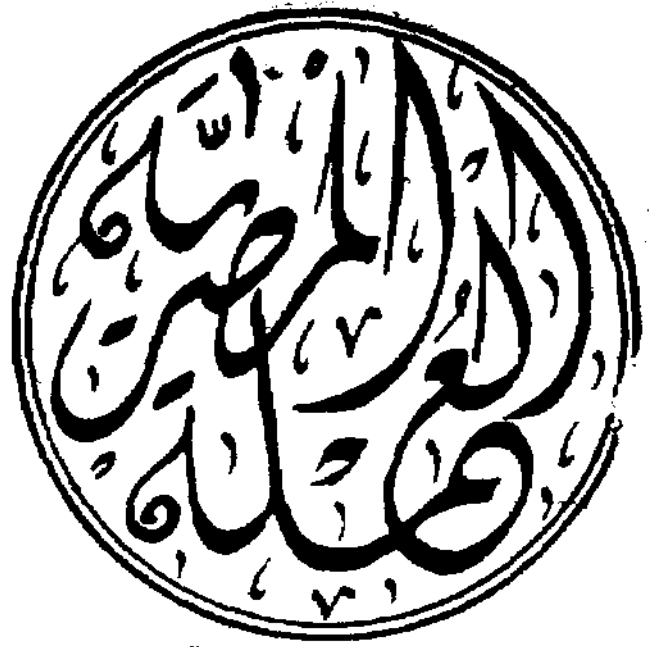




تأليف

محمد بن عبد الرحمن

باشصارف وزارة المالية



محمد علي باشا الكبير
رأس الأسرة العلوية الكريمة



صاحب الجلالة
الملك فاروق الأول حفظه الله



المؤلف

محمدين عبد الرحمن

إلى من وجد فيه شجبه مثله الأعلى للتقوى الرائعة . والثقافة الحامدة
والسياسة الناجمة . فنقد حبه وأسلم إليه قياده .
إلى من صرف شئون دولته بحسن معاملته . وعظيم منته . تصريف الخير
القدير . فرقلت في نعمائه . ولهجت بآلائه .
إلى من ألهم الأبناء من شبابه قوة دافقة وامقة . وبعث في الآباء من
حكيمته معرفة واثقة . فعدوا ناهضين متفانين .
إلى الفاروق العظيم . أنضر أفنان الدوحة العلوية المباركة . أتقدم . فأشير
إلى إحدى كرائم ثمارها . رمزاً لوفائي وولائي ؟

حسين عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بالله استعين وأستهدى ، وبرسوله أتيمن وأتوسل ، وبعد :
فمن الحق على كل من اضطلع بأمر جل أو صغر ، وأحسه ذا بال لوطنه
خاصة وللإنسانية عامة أن يتقصى نواحي النفع فيه ، وأن يبذل لتحقيق ذلك
كل ما يستطيع . ولما كانت مصرنا الناهضة في حاجة إلى استغلال قواها
المختلفة لنشق بها سبيلها في زحمة الحياة .

ولما كنت قد اتجهت في عملي الحكومي وجهة خاصة أفنيت ~~مخلصاً~~
أعز أوقاتي ولم أجد في ميداننا المصري التأييد خاصة والشرقي عامة مرجعاً
لضال أو ذي حيرة . أقدمت على إخراج كتابي في النقد بوجه عام (النقود) .
ثم رأيت من الوفاء لوطني ألا أضن عليه بجهودى فيما هو في مسيس
الحاجة إليه . منذ دهب فيه النشاط ، وتسلم مقاليد أموره عميد الأسرة العلوية
محمد علي باشا . ذلك بأنى رأيت عصره الذي امتد ظله إلى عهدنا أحفل
العصور المصرية بالخيرية ، وأقربها منا تفعا ، وأملأها بالأحداث التي دعت
حكوماتنا الرشيدة إلى تفريج أزماتها المالية فيها بمختلف الوسائل الفعالة

بإصدار نقود الضرورة وسك النقود الفضية أو الاستزادة منها أو الاستعانة
بالنقود الأجنبية مع الاحتفاظ بالطابع والاستقلال المصريين . وروعى
عبث صغار النفوس وخدعة الرأى العام بالعملة الزائفة ورقا ونقدا ،
وأكبرت ما يلقي الناس من عنت فى هذه السبيل .

لهذه الملابسات جميعا أقدمت على إخراج كتابى هذا لعلى أودى لباعث
النهضة وأشباهه الميامين ، ولأبناء مصر والعروبة وللتاريخ حقاً يريح الضمير
ويبحث غيرى على متابعة المسير .

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لخير الوطن والإنسانية جمعاء .

المؤلف

الباب الاول

النقود (١)

لا يمكننا القول بأن النقود هي أداة للمبادلة فقط لأننا عند ما نقول ذلك يتبادر إلى الأذهان أن النقود قاصرة على هذه الوظيفة ، ولو أنها أهم وظائفها ، لذلك نرى من المستحسن أن نعرف النقود بأنها هي الأشياء التي يقبلها الناس عادة في معاملاتهم لالذاتها . بل بقصد مبادلتها بدورها فيما بعد وقد عرف الاقتصادى الأمريكى (ووكر) النقود فقال : إنها وسيلة المبادلة فكل ما يؤدي هذه الوظيفة ويقوم بهذه المهمة يعتبر نقودا بصرف النظر عن المادة المصنوعة منها ، وبصرف النظر أيضا عن الكيفية التي صارت بها وسيلة للتعامل في مبدأ الأمر . فما دامت هناك مادة يقبلها المنتجون بجميع نظير ما يبيعون ، فهذه المادة نقود ، والرأى متناقض في أن النقود سعة عادية أو سعة ممتازة ؟

وأبسط تعريف للنقود هو أنها مقياس للقيم متفق عليه في جميع أنحاء بلدان العالم تتكون واسطة التبادل بينها .
والعملة : هي كلمة اصطلاحية للنقود أو ما يقوم مقامها

أنواع النقود

تنقسم النقود إلى قسمين :

(١) نقود معدنية . (٢) نقود ورقية .

راجع تاريخ نشأة النقود وتطورها في كتاب النقود للمؤلف الفصل الأول

(١) النقود المعدنية

النقود المعدنية هي قطع من المعدن ذهباً أو فضة أو نيكلاً أو برونزاً، مستكوكة وموسومة بسمه الحكومة ذات وزن وعيار وقيمة معلومة تقررها الحكومة وهي نوعان :

(أ) نقود رئيسية أو قانونية . (ب) نقود اختيارية أو مساعدة .

(أ) النقود الرئيسية (Monnaie Légale) : هي النقود التي تكون قيمتها الرسمية (بالقيمة التي تقررها الحكومة والمكتوبة عليها) معادلة لقيمتها الحقيقية (قيمة المعدن الصافي الموجود فيها) وتدفع بها الحسابات وتسدد بها الديون الداخلية والخارجية مهما بلغت مقاديرها ، كالنقود الذهبية المصرية فإنها تعتبر نقوداً رئيسية في القطر المصري ، وكذلك النقود الذهبية الانجليزية تعتبر نقوداً رئيسية في بريطانيا العظمى والبلدان التابعة لها ، أما في الصين فتعتبر النقود الفضية نقوداً رئيسية .

(ب) النقود الخيارية (Monnaie d'appoint) : هي النقود التي قيمتها أقل من قيمتها الرسمية كنقود الفضة والنيكل والبرونز في مصر وانجلترا وأغلب بلدان العالم . ولا يجبر أحد على قبول مبلغ منها يتجاوز حداً قانونياً معلوماً ، فشلاً في القطر المصري لا يرغم أحد على قبول مائتي قرش من النقود الفضية وعشرة قروش من النيكل والبرونز إلا بقرار وزاري .

ومثلاً في إنجلترا تقبل النقود الفضية إلى أربعين شلناً والبرونز إلى شلن وهي لا يمكن استعمالها في المعاملات الخارجية أو الدولية لأنها لا تقبل إلا بقيمتها الحقيقية التي هي دون قيمتها الاسمية بكثير .

وحدة النقود

هى قطع من النقود الذهبية أو الفضية أو جزء منها تمثل وزنا وعيارا قانونين معلومين ، وتستعمل لقياس النقود ، وبموجبها تذكر القيمة الحسابية فى المعاملات الأميرية والتجارية والمدنية . ولا توجد هذه الوحدة غالبا بشكل نقود حقيقية كما فى فرنسا وبلجيكا . وقد توجد هذه الوحدة مسكوكة بشكل نقود كما هى الحال فى مصر ، وقد لا توجد مسكوكة كما فى فرنسا وبلجيكا وجميع الممالك التى تكون نقودها كالنقود الفرنسية ، حيث نرى أن وحدة النقود الفرنسية هى الفرنك الذهب أو ما يعادله فى الوزن والعيار . ويزن ٣٢٢٥٨ ز . من الجرام بعيار ٩٠٠ . مع أنه لم يسك ذهباً ، وكذا الحال فى جميع القطع الذهبية من النقود الفرنسية وما يشابهها مثل النقود البلجيكية والسويسرية ومسمياتها كالنقود الفرنسية . كما أن للنقود الإيطالية واليونانية والبلغارية والرومانية والإسبانية مسميات تختلف عن مسميات النقود الفرنسية . وكذلك الحال فى ألمانيا حيث نجد المارك يمثل وحدة نقودها ، وهو عبارة عن وزن ٣٩٨ ز . جراما من الذهب بعيار ٩٠٠ . مع أنه هو أيضا لم يسك ذهباً بل موجود فى القطع الذهبية ذات العشرين ماركا وذات العشرة ماركات . وفى الولايات المتحدة نرى أن الدولار هو وحدة نقودها وهو عبارة عن ١٦٧١٨ ز . جراما من الذهب بعيار ٩٠٠ . مع أنه هو غير مسكوك الآن . وموجود فى القطع الذهبية الأمريكية ذات العشرين دولارا . والتى يقال لها دابل ايغل (Double Eagle) وذات العشرة دولارات ، وذات الخمسة دولارات . وقد تكون وحدة النقود مسكوكة كما هى الحال فى القمار المصرى

وبعض البلدان تستخدم النقود الذهبية فقط كنقود رئيسية ، ومنها
تقرر وحدة النقود كمصر وإنجلترا وتركيا واليابان وأغلب بلدان أوروبا .
وبعض الممالك تستخدم النقود الفضية فقط كنقود رئيسية ، تعين منها
وحدة نقودها ، ولا تسك نقودا ذهبية كالصين مثلا . والنظام المستعمل
في كلتا الحالتين يقال له نظام المعدن الواحد . كما أن هناك بلدانا
تستخدم نقودا رئيسية من كلا المعدنين الذهب والفضة كفرنسا وبلجيكا
وإيطاليا . ويقال له نظام المعدنين .

١. وحدة النقود المصرية ووزنها

وحدة النقود المصرية الجنيه المصرى ويزن $8\frac{1}{4}$ جراما وبعبارة ٨٧٥ و .
ووزن النقود هو المقدار القانونى (أى الذى تقررته الحكومة) لوزنها
فمثلا الوزن القانونى للجنيه المصرى ٨٥٠ جرام .

و تنقسم النقود من حيث وزنها إلى ثلاثة أقسام

(١) مضبوطة (٢) ثقيلة (٣) خفيفة :

(١) المضبوطة : وتكون قيمتها الاسمية أى القانونية التى
تعطيها إياها الدولة مساوية لقيمتها الحقيقية أو التجارية المعدنية . والنقود
التي من هذا النوع يقال لها نقود مضبوطة أو جيدة (Monnaie droite)
(٢) الثقيلة : وتكون قيمتها الاسمية أصغر من قيمتها الحقيقية
بمعنى أن السيكة المعدنية التى فى الجنيه مثلا تساوى مائة وعشرين قرشا
ومثل هذه النقود يقال لها نقود قوية أو ثقيلة .

وهذا عيب كبير في العملة . إذ تسك الدولة العملة بالخسارة : حيث تعطى الجمهور ما قيمته ١٢٠ قرشا بمائة قرش . وتصبح كالمنتج الذى يبيع السلعة بأقل من نفقات إنتاجها ولا يدوم استعمال هذه النقود بين الجمهور ؛ لأنه يحول هذه القطع إلى سبائك ليبيعها وينتفع بالربح . وهذا النوع من العملة إنما يقع عن جهل القائمين بالسك .

(٣) الخفيفة : وتكون قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها الاسمية بمعنى أن السيكة المعدنية التى فى الجنيه تساوى سبعين قرشا فقط ، ومثل هذه النقود يقال لها نقود خفيفة أو ضعيفة (Monnaie faible) وهذا عيب كبير أيضا فى العملة إذ تسك الدولة العملة لحاجتها للإمزال ، فنسك من السيكة المعدنية عددا أكبر من النقود ، فينقص وزن العملة مع إبقاء قيمتها الأصلية على ما هى عليه .

عيار النقود

عيار النقود هو النسبة القانونية بين وزن المعدن الصافى الموجود فى قطعة النقود ووزنها الكلى .

ويذكر العيار بالنسبة للعدد ١٠٠٠ أو للعدد ٢٤ الذى يمثل الوزن الكلى . فمثلا عيار الذهب فى الجنيه هو ٨٧٥ ر . أو ٢١ من ٢٤ . ويفهم من ذلك أن الذهب الصافى الموجود فى الجنيه يحتوى على ٨٧٥ جزءا من ألف جزء التى تمثل الوزن الكلى للجنيه ، أو على ٢١ جزءا من ٢٤ التى تمثل كذلك وزنه الكلى ويكون الذهب الصافى إذاً هو : $٨٧٥ \times ٨٠٥ = ٧٠٤٣٧٥$ جرام .

(٢) النقود الورقية

قد يظن البعض أن النقود الورقية حديثة العهد والواقع أنها معروفة من القدم ، فهناك من الوثائق التاريخية ما يدل على أن صيارف البابليين استخدموها قبل الميلاد بستة قرون . وقد كانت معروفة لدى الصيدين منذ القرن التاسع . ولكن كيفية استعمالها لم تكن كوقتنا هذا .

وقد تكلم عنها ابن بطوطة في رحلته الى الصين ، ووصفها الرحالة ماركو بولو (Marco polo) في القرن الرابع عشر .

ونما يذكر أنه كان في أوروبا نوع من أوراق البنكنوت ، ذاع استعماله خلال القرون الوسطى فقد كانت المصارف تسلم المودعين بها شهادات إيداع تخولهم حق الحصول على وزن معين من المعدن المتخذة منه النقود المودعة وذلك تلافياً للبضار الناشئة عن تغيير وزن النقود وقياسها . وقد كان ذلك عادة شائعة بين الحكام في ذلك الحين ، وهذه الشهادات كانت في أول أمرها ذاتية ، ولكنها ما لبثت أن أصبحت لحاملها ، فعدت كالنقود في تداولها تنتقل ملكيتها من يد إلى أخرى بمجرد النسيب والنسلم . وإلى هذه الشهادات يرجع الفضل في تعود الجماهير على استعمال قصاصات من الورق تقبل في التداول . لا على أنها تمثل تعهدا بدفع مبلغ معين من الذهب أو الفضة ، بل على أنها في حد ذاتها أداة للاستبدال . وبذلك خلقت بيئة صالحة لتداول الأنواع المختلفة من النقود الورقية كما شجعت الحكام على إصدارها كلما اشتدت بهم الحاجة إلى المال .

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام .

(أ) نقود ورقية قابلة للصرف (نقود ورقية وثيقة) .

(ب) نقود ورقية ممثلة أو نائبة .

(ج) نقود ورقية غير قابلة للصرف (نقود ورقية إلزامية) .

(أ) فالأوراق القابلة للصرف (١) : هي التي يمكن لحاملها أن يستبدل بقيمتها نقودا معدنية مباشرة . كأوراق المصارف ويقال لها أوراق البنكنوت أو العملة الورقية الائتمانية (Monnaie de papier fiduciaire) لأن الوعد بالوفاء بالمعدن النفيس لدى تقديمها مسطورا عليها . ولا يصدر هذه الأوراق إلا بنك واحد بعد أخذ امتياز من الحكومة . ويشترط أن يكون عنده كمية من المعدن النفيس . وتصرح الحكومة للبنك بأن يصدر أوراقا من البنكنوت أكثر مما عنده من المعدن (٢)

(ب) النقود الورقية النائبة أو الممثلة (٣) (Monnaie de papier

(representative)) : وهي عبارة عن النقود الورقية التي تمثل قيمتها

(١) معنى القابلة للصرف أنها قابلة للصرف ذهبا .

(٢) كمية النقود التي لها رصيد من المعدن تستمد قيمتها من الذهب

الموجود في البنك في المستقبل — ولا يفقد البنكنوت قيمته لثقة الجمهور في البنك والرقابة الفعلية التي تفرضها الحكومة عليه .

(٣) يقول بعض الاقتصاديين في وصفها (أنه ليس فيها من النقود

الورقية إلا شكلها . أو إذا شئت فقل إنها نقود معدنية تجري في التداول على شكل سكوك ورقية) .

الإسمية مقداراً من الذهب أو الفضة مودعاً في خزانة الدولة أو بنك إصدار الأوراق المصرفية . وفي هذه الحالة يحصل تداول الذهب أو الفضة دون أن ينتقل من الخزائنة . وتصدر الولايات المتحدة من هذه الشهادات منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وتسمى

(Gold & Silver certificates)

وهي تستعمل بسهولة حملها ورغبة في توفير ما تفقده المعادن بسبب التآكل من التداول .

(ج) الأوراق الغير القابلة للصرف assignat-monnaie وهي الأوراق التي تصدرها الحكومة في أوقات الضيق المالي . ولا تتعهد بصرفها فضة أو ذهباً في زمن العسر . ومع أنها لا تمثل قيمة حقيقية يتداول بها رسمياً ، وتقوم مقام النقود المعدنية في تسديد الديون الداخلية . ومثلها مثل الأوراق التي أصدرتها فرنسا في أيام الثورة المسماة بالassignats والتي أصدرتها الولايات المتحدة أيام الحرب الأهلية المسماة جرين باكس Green Backs والتي أصدرتها إنجلترا عند بدء الحرب العظمى (١) المسمى الورق النقدي (Currency notes) والتي أصدرتها الحكومة المصرية أثناء الحرب الكبرى والحرب الحالية كأوراق الخمسة والعشرة قروش . وتستمد هذه الأوراق قوتها كأداة للمبادلة من إيرادات الدولة وثقة الجمهور بها .

فوائد البنكنوت

فوائد البنكنوت بالنسبة للجمهور — يستفيد الجمهور من التعامل بهذه

(١) كانت أوراق Currency notes قابلة للصرف بالذهب قانوناً

الاوراق لسهولة صرفها ، وحفظها ، ورخص نقلها بالنسبة للنقود المعدنية .
وقد تبين من الاحصائيات أن اوراق البنكnotes أصبح لها المقام الاول
في المعاملات ، وأنها تغني عن استعمال النقود المعدنية ، وبذلك يمكن استعمالها
في شراء البضائع أو توظيفها في الخارج لاية حاجة ، وتسوية الديون التجارية
بلا حاجة إلى استعمال النقود المعدنية ، لذلك قد يكون أكثر فائدة للامة
استعمال كمية معينة من البنكnotes بدل النقود المعدنية لا لكون البنكnotes
يخلق ثروة جديدة — فالائتمان الذي يقوم عليه إصدار البنكnotes لا يخاق
رموس أموال جديدة — ولكن لأن استعماله يمكن من توظيف النقود
المعدنية في الخارج أو يمكن من الشراء في الخارج فيكون ذلك مدعاة الى
زيادة ثروة الامه

ومن مزايا البنكnotes (القابل للصرف) ما يأتي :

(١) وعد بالوفاء : وهذا الوعد صادر من بنك تتوفر فيه ضمانات
خاصة أعطته الدولة حق الاصدار ، فحامل ورقة البنكnotes يمكنه صرف
قيمتها دون تحقيق شخصيته .

(٢) الدفع بمجرد الطاب (لدى الإطلاع) : ليس في ورقة البنكnotes
أى بيان خاص بالميعاد الذي تصرف فيه ، فهي لا تسقط بمضى المدة ولا
بأى سبب آخر من أسباب سقوط الحق لعدم تقديمها في ميعاد محدد . فيمكن
لحاملها أن يحصل على قيمتها في أى وقت شاء .

(٣) دفع المبلغ الثابت في البنكnotes : يلزم البنك الذي يصدر هذه
الاوراق بأن يدفع المبالغ الثابتة في هذه الاوراق .

(٤) لا تستحق فوائد على القيمة المبنية عليها : فيدفع البنك المبلغ المذكور

فى الورقة ولا يدفع فوائد عن هذا المبلغ .

(٥) لاوراق البنكنوت سعر قانونى : أى أن الدائنين ليس لهم رفضها عند تقديمها إليهم فى تسديد ديونهم .

(٦) الدفع للحامل : أى تنتقل من حيازة حاملها إلى غيره ، كما تنتقل المسكوكات من غير حاجة إلى اجراءات التظهير أو نحوها .

(٧) تصدر بأعداد صحيحة لخمسين أو مائة أو ألف قرش فيسهل المحاسبة بها .

فوائد البنكنوت بالنسبة لبنك الاصدار — يصدر البنك أوراقا من البنكنوت تزيد عن الرصيد المعدنى الموجود فى خزائنه ، فكمية البنكنوت الممثلة بهذا الرصيد تعتبر أوراقا نائبة ، أما القدر الذى لا يغطيه هذا الرصيد فيعتبر فى الواقع نقودا ورقية ائتمانية يتكون مقابل وفائها من الحقوق التى للبنك فى ذمة مدينه .

للبنك مصلحة ظاهرة فى إصدار أوراق البنكنوت على المكشوف ، لانه يتمكن من تمييزها والانتفاع بها ، كما لو كانت نقودا ذهبية ، فيستعملها فى خصم الاوراق التجارية والقروض .

والجمهور الذى يقبل البنكنوت يمنح ائتمانه الى البنك المصدر ، لانه يكتفى بتعهد البنك بدفع قيمتها لدى الطلب ، فاصدار البنكنوت بلا رصيد معدنى يعتبر قرض نقود من حملة البنكنوت بلا فائدة . واقراض هذه النقود بالتالى بفائدة إلى الاشخاص الذين يخصصون أوراقا تجارية ، أو يقترضون من البنك لذلك يعتبر اصدار البنكنوت مصدرا لارباح طائلة ومن أجل ذلك تقسم الحكومات هذه الإرباح مع بنوك الاصدار طبقا للنسبة متفق عليها

الباب الثانى

نشأة البنوك فى مصر

نشأت البنوك فى مصر فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر وكان الصيارفة قبل ذلك يقومون بأعمال البنوك ، وكانت تجارتهم رابحة بسبب تعدد النقود الأجنبية المستعملة فى مصر ، إذ كان لهم وسطاء يجولون خلال القطر فيشترون ، ويبيعون الأوراق التجارية المسحوبة على الخارج . ويقول (أرمنجون) إن أرمينيا يدعى ألكسندريان حصل فى سنة ١٨٤٨ من المغفور له عباس باشا الأول على تصريح بثمير أموال بيت المال فى أعمال البنوك ، على أن يدفع فائدة قدرها عشرة فى المائة ، وقد تسلم هذا الأرمينى كل ما حواه بيت المال من نقود وأشياء ثمينة ، وكان من أغراضه أن يقرض الحكومة والأفراد ، ويخصم الأوراق التجارية . وقد أثار هذا التصرف غضب العلماء ، ولم يوفق ألكسندريان فى عمله ، ولم يستطع أن يفي بتعهداته ، فقبض عليه ولم يطلق سراحه . إلا عند ماتولى الحكم المغفور له محمد سعيد باشا سنة ١٨٥٤ وأعاد إليه بعض أمواله . وفى سنة ١٨٥٦ تقدم أرمينى آخر لإنشاء بنك (أوف ايجبت) (Bank of Egypt) وحصل على فرمان بتأسيسه ونجح هذا البنك نجاحاً عظيماً بفضل ارتفاع أسعار القطن المصرى نظراً للحرب الانفصال الأمريكية . وظل يعمل حتى أشهر إفلاسه فى سنة ١٩١١ لسوء إدارته .

وفي سنة ١٨٦٤ أنشئ بنك (الأنجلو ايجيپتيان) .

وفي ١٨٦٧ أنشئ فرع للبنك العثماني بمصر .

وفي سنة ١٨٧٥ أنشئ فرع لبنك (السكريدى ليونيه) فى الاسكندرية ثم

فى القاهرة وبورسعيد . وفى سنة ١٨٨٠ أنشئ فرع لبنك دى روما وكذا

تأسس البنك العقاري المصرى وقد بلغ رأس ماله ٣٨٥٧٥٠٠ جنيه

وأصدر سندات بعشرة ملايين من الجنيهات .

وفي سنة ١٨٨٧ أنشئ صندوق الخصم والتوفير الايطالى . ثم تابعت

سنون عجاف ، تميزت بالضيق المالى بسبب هبوط أثمان الحاصلات الزراعية

وكساد الأعمال فوقف تقدم المنشآت المالية وقصرت البنوك عملها على

الصرف الخارجى . والاقراض بفوائد مرتفعة وخصم الاوراق التجارية

وفي سنة ١٨٩٦ انشطت الأعمال وأنشئت شركات زراعية وعقارية

وصناعية وسكك حديدية .

نشأة البنك الأهلى المصرى

أنشئ البنك الأهلى المصرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ومنحته الحكومة

المصرية امتياز إصدار البنكنوت ، وتعهدت ألا تصرح لبنك آخر بإصدار

بنكنوت مدة بقاء البنك وهى خمسون سنة .

وقد كان القانون النظامى للبنك يقضى عليه بأن يحتفظ كضمان

لأوراق البنكنوت التى يصدرها باحتياطى من الذهب بمقدار النصف وأوراق

مالية تقدرها الحكومة بمقدار النصف الآخر ، وإذا نقصت هذه الأوراق

عن النصف وجب أن يزداد الاحتياطى من الذهب بنسبة نقصها ، وذلك حتى

يظل الغطاء من الذهب والأوراق المالية معادلا لقيمة البنكنوت ويودع هذا

الغطاء في مقر البنك في خزانة خاصة لها مفتاحان متباينان ، يحتفظ بأحدهما البنك وبالأخر مندوب الحكومة . غير أنه يجوز إيداع الأوراق المالية في بنك إنجلترا أو في بنك آخر في لندرة ، وقد كان في هذه الطريقة ضمان كبير لحملة البنكنوت . لا سيما وقد كان منصوصا أنه في حالة تصفية البنك يخصص الاحتياطي من الذهب والأوراق المالية في دفع البنكنوت . وقد كان الغرض الأصلي من انشاء البنك تسليف المزارعين ، ولكنه رأى بعد ذلك أن الأوفق أن يقوم مصرف آخر بهذه الوظيفة ، فأنشأ البنك الزراعى لأنه يعمل برؤس أموال مساهمية وما يتحصل عليه من النقود بواسطة إصدار سندات مستحقة الدفع بعد آجال طويلة والبنك الأهل مساهم كبير فيه .

ويعتبر البنك الأهل المصرى بنكا رئيسيا لمصر كلها Central Bank ويهيمن على مسائل النقود . إلا أنه يشرف عليها مكتب القوميسير التجارى (مندوبون من المالية) لدى البنك الأهل وموظفو هذا المكتب موجودون باستمرار في البنك الأهل .

والبنك الأهل يقوم فوق ذلك بأعمال البنوك التجارية .

ولما كانت مصر قبل الحرب تنبع نظام المعدن الفردى الذهبى ، وكانت النقود الرئيسية تتكون كلها تقريرا من الجنيهات الانجليزية وبجانب الجنيهات الانجليزية كانت توجد نقود مساعدة مصرية من الفضة والنيكل والبرونز وبجانب هذه وتلك كان يجرى التداول ببعض أوراق البنكنوت التى منح البنك الأهل إصدارها ومع انها كانت قابلة للصرف بالذهب ، فان كثيرا من المصريين وبخاصة طبقة الفلاحين لم يكونوا مطمئنين اليها اطمئنانهم إلى الجنيهات الذهبية ، ولذلك

ظلت أوراق البنكنوت قليلة التداول في مصر ، وما كادت الحرب الكبرى تعلن سنة ١٩١٤ ، حتى تهافت الناس على البنوك لصرف البنكنوت بالذهب ، ولسحب ودائعهم حتى اضطر بعضها إلى إغلاق أبوابه .

ولما كان قوام التداول النقدي في مصر هو الجنيهات الانجليزية وهذه أصبح استيرادها متعذرا بسبب ظروف الحرب ؛ فقد صار يخشى كثيرا من استنفاد الرصيد الذهبي لدى البنك الأهلي . إزاء ذلك لم تجد الحكومة بدا من فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت ؛ حماية للرصيد الذهبي ، ولانتظام تداوله ، وقد ظل ما لدى البنك الأهلي المصري من الذهب كافيا لتكوين غطاءه القانوني إلى شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ .

وقد رخص له بأن يودع في بنك إنجلترا ذهبا يفي بضمان البنكنوت . وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا البنك الأهلي المصري بالقاهرة بأن ضروريات الحرب جعلت من المتعذر تقديم الذهب لضمان البنكنوت فأصدر وزير المالية المصرية قراراً في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ باعفاء البنك الأهلي من الشرط القاضي بأن يكون النصف الاحتياطي من الذهب ؛ ولذا رخصت الحكومة المصرية بأن يستبدل بالذهب أذون الخزانة البريطانية مستحقة في آجال قصيرة بالعملة القانونية ، وبالنسبة لنشاط حركة الأعمال على إثر بيع محصول القطن وكثرة نفقات الجيش البريطاني في مصر ، صار من الضروري زيادة كمية أوراق البنكنوت في التداول ، وقد كان من جراء ذلك أن تعدل النظام النقدي في مصر تعديلا جديدا ، إذ أن الخزانة البريطانية لم تكن تدفع بالذهب ولكن بالجنيهات الانجليزية الورقية ، وبذلك أصبح أساس النظام النقدي في مصر بالجنيه الاسترليني الورقي ،

وهذا ما يطلق عليه اسم نظام الصرف بالجنيه الاسترليني .

Sterling Exchange Standard

وفي هذا الوقت أيضاً رخصت الحكومة المصرية للبنك الأهلي ، بأن يستبدل بخمسة ملايين من الجنيهات من الذهب الموجود لديه أذون الخزانة البريطانية على أن تكون فوائد هذه الأذون من نصيب الحكومة وحدها . بيد أن خطر تبعية الجنيه المصرى للجنيه الانجليزى لم تظهر إلا منذ سنة ١٩١٩ حيث أخذ سعر الجنيه الانجليزى ينحدر سريعاً فى طريق التدهور ، حتى لقد بلغ مقدار هذا التدهور فى سنة ١٩٢٠ أكثر من ثلاثين فى المائة من قيمته ، وترتب على ذلك هبوط الجنيه المصرى بالنسبة نفسها .

ومن المحقق أنه لو لم توجد هذه التبعية بين الجنيه المصرى والانجليزى لما تدهورت قيمة الأول على هذا النحو ؛ إذ كان الميزان التجارى فى مصلحة مصر من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠ وذلك بفضل كثرة مشتريات إنجلترا ودول الحلفاء من القطن المصرى ، وارتفاع أسعاره تبعاً لاشتداد الطلب الخارجى . ومن المرجح أن الميزان الحسابى كان فى مصلحة مصر أيضاً إبان هذا الوقت بزيادة الصادرات على الواردات من البضائع من جهة ، وكثرة الأموال التى أنفقتها الجيوش البريطانية فى مصر من جهة أخرى ، واشتداد منافسة البضاعة الأجنبية للبضاعة البريطانية فى السوق الداخلية ، وقد أدى ذلك كله إلى أزمة شديدة إلتابت الصناعة البريطانية ، وكان لزاماً أن يؤثر ذلك فى أسعار القطن المصرى ، إذ كانت إنجلترا أهم مشتر له ، فتدهورت أسعاره ، وقد استتبع ذلك نقص قوة الشراء العام فى مصر وظهر أثر ذلك فى مقدار الصادر من البسكوت .

وفي سنة ١٩٢٥ استطاعت إنجلترا أن تعيد إلى الجنيه الانجليزي قيمته الأصلية ، وأن تجعله قابلاً للصرف بسبائك الذهب في المعاملات الخارجية ، وتبعاً لذلك عاد الجنيه المصري إلى قيمته الأصلية وأصبحت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard

وقد كانت إعادة الجنيه الانجليزي إلى قيمته الأصلية راجعة على الأخص إلى حرص إنجلترا على أن يظل الجنيه الانجليزي العملة العالمية التي تنسب إليها قيم النقود الأخرى ، ولكن إنجلترا ضحت في سبيل ذلك لمصلحة الإنتاج الأهل وبتجارة صادراتها ، فقد ارتفع سعر الجنيه في الخارج ، ومع ذلك لم تنقص نفقات الإنتاج في الداخل ، ومن ثم تعذر على الصناعة البريطانية أن تبيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بينما كانت زيادة قوة شراء الجنيه في الخارج مدعاة لزيادة الواردات .

وما دخلت سنة ١٩٣١ حتى كانت حالة إنجلترا الاقتصادية قد ساءت كثيراً ، فقد شمل الكساد صناعتها ، وزاد عدد العمال العاطلين فيها ، كما اشتد اضطراب ميزانها التجاري ، ودب العجز إلى ميزانيتها العامة ، وتعذر توازنها ، وزاد الطين بلة اشتداد حركة سحب رؤوس الأموال الأجنبية في سوق لندرة ، وعجز إنجلترا عن سحب رؤوس أموالها الموظفة في ألمانيا والنمسا وغيرها من دول أوروبا الوسطى ، وأدى ذلك كله إلى اشتداد حركة سحب الذهب من بنك إنجلترا ، حتى أصبح رصيد الذهب لا يكفي لمواجهة تلك الحركة إزاء ذلك قررت الحكومة البريطانية وقف نظام الذهب ، وأصدرت بذلك قانوناً في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ وبخروج إنجلترا على نظام الذهب عاد الجنيه الاسترليني سيرته الأولى من التدهور ، وبنزوله راجت أسواق

العالم ، واقتنى أثره الجنيه المصرى (البسكنوت) وارتفع الذهب مرة واحدة واصبحت مصر من جديد تسير على نظام الصرف بالجنيه الاسترليني ، وهو نظام مصر النقدي

ولهذا استدعت الحكومة المصرية خبيراً بلجيكياً ، ثم نذبت خبيراً انجليزياً ، وانتهى الأمر بجعل الجنيه المصرى (البسكنوت) سائراً مع الاسترليني ، واكتفت بأن قوت مركز الغطاء الذهبي للبسكنوت . حتى أصبح يكاد يكفى إذا تقرر فى المستقبل الرجوع إلى نظام الذهب . وبسبب ذلك دخلت الحكومة المصرية مشترية للذهب سواء أكان من المشغولات أم من العملة حسب الأسعار اليومية التى تعلن فى الجرائد المصرية بواسطة وزارة المالية التى تعين السعر الرسمى للدرهم (من الذهب الخالص) وقدر ما اشترته الحكومة المصرية لغاية شهر مارس سنة ١٩٣٨ ٧٠٣٤٢٠٢٨ جنيهاً و ٤٠٠ ملياً ، من هذا المبلغ أودعت بمبلغ ٢٠٨١٨٢ ٢٠٩ جنيهاً و ٩٣٨ ملياً سنداً مع احتياطي البنك الاهلى المصرى المدفوع ذهباً ، لفرق الجنيه المصرى بالنسبة للاسترليني ، والباقي بيع فى الاسواق الاجنبية حيث عوضت الحكومة بعضاً من الخسائر التى قامت بها ، خصوصاً وأن المبالغ التى أودعت بالبنك الاهلى المصرى اشترت بأسعار مرتفعة مختلفة حسب زمانها ، مع أنها بطبيعة الحال مودعة بسعرها القانونى أى باعتبار أن الجنيه الانجليزى ٩٧٥ ملياً .

ولا تزال الحكومة سائرة فى شراء الذهب من مصوغات وغيرها وقد استفادت البلاد من ذلك إلى جانب تقوية الغطاء الذهبي للبسكنوت المصرى وجعل نسبته تضارع النسب المحددة لأكبر بلدان العالم ما يأتى :

(١) إيجاد سوق محلية للذهب لحماية الطبقة الفقيرة من مقتنى الذهب من استغلال التجار لها . وأخذ ذهبها بأبخس الاثمان .

(٢) منع تهريب الذهب للخارج بطريقة غير مباشرة .

وقد اتفقت الحكومة المصرية مع البنك الاهلى على مد مدة امتيازه كل خمس سنوات وبالنسبة لحالة الحرب الحالية من سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولوجود الجيش البريطانى بكثرة قد زاد إصدار البنكنوت حتى أصبح المتداول منه ١٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠ لغاية يناير سنة ١٩٤٥

البنوك الأخرى

وفي سنة ١٩٠٢ أنشأ البنك الاهلى المصرى البنك الزراعى لتسليف صغار المزارعين مبالغ صغيرة تقل عن الحد الأدنى الذى تقرضه البنوك العقارية ، وفى سنة ١٩٠٥ تأسس بنك الأراضى المصرى ، ثم شركة الرهن العقارى ، وبنك الرهونات ، وصارت تقدم البنوك الأموال بسخاء للطالبين من التجار والمضاربين والسماسرة والموظفين أيضاً . فتيسرت المضاربة للجميع ، واعتزت البلاد حى المضاربة ، وعلى أثر إيداع بنك الخصم والتوفير الايطالى دفاتره سنة ١٩٠٧ وقفت حركة الائتمان فجأة ، وظهرت أزمة تورط فيها عدد كبير من الشركات المنشأة حديثا ، وبعد ذلك تحسنت قليلا إلى أن جاءت الحرب سنة ١٩١٤ وكان مركز الائتمان قويا ، ولكن البلاد تحملت بذلك عبئا ثقيلا من الرهون العقارية ، لأنه فى ذلك الوقت حل الذعر بالسوق المصرية فتقرر السعر الإلزامى للبنكنوت بمرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ كما صدر فى نفس الوقت قانون بتأجيل الديون التجارية . وانتهت

مدته في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ، ولكن خول لأصحاب الودائع في البنوك سحب ٥ ٪ منها .

على أن البنك الأهلي خاصة ، قامت بتنفيذ تعهداتها ولم تتمسك بهذا التأجيل ، فكانت تدفع أى مبلغ يطلب سحبه منها ، وانتعشت السوق بارتفاع أسعار القطن أثناء الحرب مما أوجد حركة مالية قوية في البلاد . وفي ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ أنشئ بنك مصر برأس مال مصرى أولى قدره ٨٠٠٠٠ جنيه (ثمانين ألفاً من الجنيهات المصرية) مقسم على عشرين ألف سهم ، لا يحوزها غير المصريين . قيمة كل سهم أربعة جنيهات ، مدفوعة بأكملها ، ثم زيد بعد ذلك حتى بلغ مليون جنيه في سنة ١٩٢٧ . وقد اتسعت أعماله ، ولاقت نجاحاً عظيماً ، وأنشأ فروعاً له في جميع أنحاء المديریات والمراكز الهامة ، وأنشأ فروعاً في باريس وفروعاً بجدة بالبلاد العربية وفروعاً بسوريا .

وتودع به أموال المجالس الحسبية ومجالس المديریات ، ويقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية ، كما يعمل على تنشيط الانتاج الأهلى بتقديمه الأموال لمساعدة المشروعات الوطنية القائمة ، وبإنشاء مشروعات جديدة في الصناعة والتجارة والنقل (برأ وبحراً وجواً) والتأمين .

وأنشئ في سنة ١٩٣١ بنك النسليف الزراعى المصرى بمعاونة الحكومة المصرية مع البيوت المالية الهامة ، كما أنشئت في سنة ١٩٣٢ إدارة للبنك المذكور وأطلق عليها البنك الزراعى المصرى .

وجميع البنوك الآن سائرة بنظام تام ؛ لوجود الثقة بين العملاء ورواج الحال داخل القطر وخارجه .



محمد علی باشا

الباب الثالث

النقود في عهد مؤسس البيت العلوي الكبير

لما تولى محمد علي باشا بفرمان سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) حاكماً فعلياً على مصر متصرفاً في أمر البلاد ، أخذ في ادخال الاصلاح على النمط الغربي مستعيناً في ذلك بالخبراء من الأوربيين طامحاً في تأسيس دولة مستقلة . ونحسب اننا لسنا في حاجة إلى الاعتذار عن الاسهاب في ذكر أعمال المغفور له محمد علي باشا ، فان ما أسداه إلى مصر جدير بأن يسجل بماء الذهب . وهو والحق يقال صحيفة من نور باقية أبد الآبدين . وقد كانت العملة الموجودة في عهده لسنة ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) بمصر هي بالقرش والبارة كما يلي :

	ص	—
ربعية المحبوب	٢	—
» البندقى	٢	٣٠
بندقى ذهب	١٠	—
محبوب ذهب اسلامبولى	٧	٢٠
» » مصرى	٦	٢٠
» يلدز	١٢	—
» بحر	١١	٢٠
قره قروش (قرش أسود)	٥	٢٠

وضرب في سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) عملة فضية من القروش حسب
النظام القديم تمثل هكذا :

ظهر العملة

وجه العملة

٧
ضرب في
مصر
١٢٢٣

بالطغراء

السلطان محمود بن
عبد الحميد خان
عز نصره

وقد تحددت العملة بعد ذلك بفرمان رقم ٣٢٥ سنة ١٢٣٥ هـ (١٨١٩ م)
وأصبحت كالآتي :

بندق ذهب	١١	
محبوب اسلامبولي	٨	
مصرى	٧	
ربع بندق	٢	٣٠
ذهب تونس والجزائر	١٢	
خيريه ذهب	١٥	١٠
مجر	١٥	
ذهب قره بيضة	١٤	٣٠
اسلامبولي	١٠٤	
ريال فضه بدون شائبة	٦	٢٠
مشوب	٦	

وفي سنة ١٢٣٧ هـ (١٨٢١ م) تغيرت جميع العملة الموجودة بمصر
 بفرمان ٣٣٤ ، وأضيف عليها القرش وربع القرش . ومن ذلك نجد أن
 العملة المذكورة أغلبها أجنبية . ولم تقف عند سعر معين ، وكذا لم يذكر
 عيارها ولا وزنها ، فقد حدد قيمة المسكوكات كالآتي :

—	ص	—
٢٠	٣٧	مجدية
٢٠	١٦	بندقي ذهب
	١٢	اسلامبولي ذهب
٢٠	١٠	مصرية
٢٠	٧	القطعة أم خمسة الجهادية
	٩	ريال فرنسي
	٢١	ذهب
٢٠	٢٠	مجر
	١٤٤	ديلون

وفي سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢ م) ضرب في عهد السلطان محمود الثاني نقود
 ذهبية من ربع الزر محبوب ونقش عليها كما يلي :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان محمود بن عبد الحميد خان عز نصره	بالطغراء ضرب في مصر ١٢٢٣

وفي سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣ م) ضرب محمد علي باشا بدار السك بالقاهرة عملة ذهبية مصرية ربع خيرية جديدة وشكلها حسب نقود الاستانة .
وفي سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤ م) ضرب نقوداً فضية من البشاك ونقشها كما يلي :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان محمود بن	١٨
عبد الحميد خان	ضرب في
عز نصره	مصر
	١٢٢٣

وفي سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) أصدر أمره إلى ناظر الضرب بخانة المصرية ومعايرجها بسك عملة جديدة من الذهب العالي عيار ١٨١ والفضة البيضاء عيار ٤٧ طبقاً لمسكوكات ضرب بخانة الاستانة الصادر عنها الأوامر العالية مع الاعتناء بتحسين جنزير (شرشرة الدائر) في العملة الجديدة وعدم تجاوز العيار وبيان العملة كالآتي :

وزن	ط	ر
٩	٤	ربعيتان ذهب
٤	٢	ربعية
٤٠	—	قرش فضه واحد عيار ٤٧
٢٠	—	نصف قرش
١٠	—	ربع قرش

وأصدر أمراً آخر في ٢٤ شوال من نفس السنه بجمع العملة القديمة ومنع تداولها وتسليمها (لضربخانة مصر) لاعادة سكها عملة جديدة وقد

تأثر الباب العالي من ضرب ربع الخيرية سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣ م) فأرسل محمد علي باشا اعتذاراً للصدارة العظمى بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ بأن تلك العملة ضربت لشدة الحاجة إليها وانسكين فتن الأشراف الحجازية . وذكر أن هذا لا يחדش مسكوكات الضرب بخانة بالاستانة فإن العملة النحاسية تضرب بمصر من عهد (جتتمكان) السلطان سليم الفاتح بأسماء الخاقانية .

وفي سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) ضرب بالقاهرة البشلك من العملة الفضية بوزن قيراطين وبعيار ٤٧ ونقش عليه كما يلي :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان محمود	٢١ ضرب في
بن عبد الحميد خان	مصر
عز نصره	١٢٢٣

وفي سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) ضرب نقوداً ذهبية من الربعيتين (النصفية) ومن الربعية نقش عليها كما يلي :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان محمود بن	٢٢ ضرب في
عبد الحميد خان	مصر
عز نصره	١٢٢٣

وفي نفس السنة ضرب نقوداً فضية من القروش نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

٢٢

ضرب في

مصر

١٢٢٣

وجه العملة

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

عز نصر

بالطغراء



(شكل ١)

ظهر العملة

وجه العملة

وفي ٢٩ من المحرم سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) أمر بضرب نقود فضية من البشلك في دار السك المصرية على أن يكون وزنه قيراطين بعبارة ٤٧ ونقشه تماما كالشكل السابق وضرب في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) عملة ونقشها كما يلي :

ظهر العملة

٢٦

ضرب في

مصر

١٢٢٣

وجه العملة

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

عز نصره

بالطغراء

ولما وجد المغفور له محمد علي باشا أن الفوضى عامة في نظام النقود حيث كانت تستعمل نقود أجنبية متعددة كالبرنته الأسانته والتاليري الألماني

والريال النمساوى (أبو طاقة) ونظراً لتدهور القرش وعدم صلاحيته لصغر قيمته للصفتات الكبيرة فى المعاملات الداخلية أو للمعاملات الخارجية أصدر قراراً فى ٢٥ من المحرم سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٤ م) إلى الخزانة العامة بأنه قرر العملة من الفضة الجديدة الجارى سكها ؛ وهى القطع ذات العشرين قرشاً والعشرة القروش والخمسة القروش والقرشين والسعدية والخيرية ويشير بوقف سك القطعة ذات الخمسة القروش أصغر حجمها وبسك باقى القطع وبتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٤ م) أصدر المغفور له محمد على باشا قراراً قضى باعتبار الريال أبو طاقة وحدة النقود وجعل قيمته عشرين قرشاً وضرب قطعاً من فئة العشرة القروش والخمسة القروش والقرش ثم اتخذ وحدة ذهبية للنقود قيمتها عشرون قرشاً ، ووزنها أقل ب $\frac{1}{5}$ مرة من العملة الفضية حسب النسبة التى كانت مقررة فى فرنسا فى ذلك العهد ما بين الذهب والفضة وقد وضع سعراً قانونياً لبعض النقود الأجنبية تسهلاً للمعاملات ومنعاً للفوضى السائدة فحدد قيمة قطعة الخمسة الفرنكات ؛ ١٩٢٥ ر. قرش والريال الأسبانى Colomnado بـ $\frac{4}{5}$ ٢٠ قرشاً والريال الأمريكى بـ ١٩ قرشاً والجنيه الانكليزى بـ ٩٧ $\frac{1}{2}$ قرشاً والوينتو الفرنسى الذهب بـ $\frac{7}{8}$ ٧٧ قرشاً والمجر بـ $\frac{7}{8}$ ٤٥ قرشاً Sequin ، والبندقى بـ $\frac{1}{8}$ ٤٦ قرشاً والدبلون Dabloun بـ $\frac{2}{3}$ ٣١٣ قرشاً وقد سحر الجنيه التركى بعد ذلك بمبلغ ٨٧٧٥ قرشاً ولكن وضع هذه التسعيرة جاء خطأ ؛ لأنه زاد من الفوضى فان قيمة الجنيه الانكليزى الحقيقية هى ٩٧٩٣٧ قرشاً والوينتو ٧٧٦٦٨ قرشاً والجنيه التركى ٨٨٤٨٥ قرشاً وبذلك قوم الجنيه المصرى بأكثر من قيمته ؛ أى أنه صار عملة رديئة .

وكان الغرض الذى يرمى اليه محمد على باشا هو أن يوجد نقود وطنية يضرب منها ما يبنى بحاجة التجارة ومعاملات الناس ، ولكنه لم يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض . فضرب عدداً قليلاً من الجنيهات الذهبية وأنصافها ولكنه سك قروشاً من الفضة بكثرة ، وكانت قيمتها الاسمية زيادة عن قيمتها الحقيقية .

وفى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) ضرب نقوداً ذهبية من العشرة القروش

نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

٢٩
ضرب فى

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

مصر

عز نصره

١٢٢٣

ش

وفى نفس السنة ضربت نقوداً ذهبية من الربعيتين (نصفية) نقش

عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

١٩
ضرب فى

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

مصر

عز نصره

١٢٢٣

طغراء

وضربت أيضاً نقود من القروش الفضية تحتوى القطعة على عشر

بارات نقش عليها .

ظهر العملة

٢٩

ضرب في

مصر

١٢٢٣

وجه العملة

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

عز نصره

١٠

ب

وكذا ضرب قطعا نحاسية نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

ضرب في

مصر

١٢٢٣

وجه العملة

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

عز نصره

ب

وفي ٢٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٢٦ م) أمر المغفور له

محمد علي باشا رئيس مجلس الشورى بتسمية العملة المصرية ودرجها في

الوقائع الرسمية وهي :

١٠٠ أى جنينها مصريا ذهبيا عيار ٨٧٥ من الذهب الخالص وجعل وزنه

٨ر٥٤٤ جراما أى ٧ر٤٧٦ جراما من الذهب الخالص :

عوضا عن

خيرية ونصف

وربع خيرية

٢٠ عشرون قرشا مصريا ذهبيا

١٠ عشرة قروش مصرية ذهبية

٥ خمسة « « «

٢٠ عشرون قرشا مصريا فضيا

ص

١٠ عشرة قروش مصرية فضية

٥ خمسة » » »

وفي هذه السنة ضرب نقوداً فضية من القروش نقش عليها كما يلي :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان محمود بن	٢٠
عبد الحميد خان	ضرب في
عز نصره	مصر
١ ش	١٢٢٣

وفي سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) ضربت نقود ذهبية من فئة العشرين

قرشاً نقش عليها كما يلي :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان محمود بن	٢١
عبد الحميد خان	ضرب في
عز نصره	مصر
٢٠ ش	١٢٢٣

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من العشرين قرشاً نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

٢١
ضرب في

مصر

١٢٢٣

وجه العملة

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

عز نصره

٢٠

ش

طغراء

وفي سنة ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨ م) ضربت نقود نحاسية من قطع الخمس

بارات نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

٢٢
ضرب في

مصر

١٢٢٣

وجه العملة

السلطان محمود بن

عبد الحميد خان

عز نصره

ب

طغراء



ظهر العملة

وجه العملة

وفي ٢٢ من جمادى الأولى سنة (١٢٥٥هـ) (١٨٣٩م) صدر أمر (لائحة)
لديوان الإيرادات بضرب العملة الاتية بضربخانه مصر وسحب جميع
المتداول بين الناس وإلغائه :

١٠٠	قطعة ذهب وتسمى جنيها مصريا
٥٠	» » ذات نصف جنيه
٥	» » ذات خمسة قروش ذهبية مستثنى ضربها
	وهي خاصة لجيب ولى النعم
٢٠	قطعة وتسمى ريال فضة
١٠	» » نصف ريال فضة
٥	» » ربع »
١	» » قرش فضة

وفي سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠) ضربت نقود نحاسية عبارة عن خمس
بارات باسم السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود فى عصر محمد على باشا
والى مصر ، . ونقش عليها كالآتى :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان عبد المجيد بن	ضرب فى
محمود خان	مصر
عز نصره	١٢٥٥
ب	

وفي ٢٠ من ذى الحجة سنة ١٢٥٦ هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م) صدر فرمان شاهن من الباب العالي ، لعمل نظام اسك النقود في مصر لما في ذلك من الأهمية ، بحيث لا يحدث أى اختلاف في العيار أو القيمة على أن تضرب النقود الذهبية والفضية باسم الباب العالي (السلطان عبد المجيد) معادلة للنقود المضروبة في ضربخانه الاستانة من حيث العيار والهيئة والطراز . وفي نفس السنة المذكورة ضربت نقود نحاسية عبارة عن خمس بارات ونقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

السلطان عبد المجيد

بن محمود خان

بالطغراء

عز نصره

مصر

هـ

١٢٥٥

ب

وأيضاً ضربت نقود نحاسية عبارة عن بارة واحدة نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

السلطان عبد المجيد بن

بالطغراء

محمود خان

مصر

عز نصره

١٢٥٥

ب

وفي سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) ضربت نقود ذهبية من ذات الخمسة
القروش نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في ٢

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

بالطغراء

عز نصره

مصر

ش

١٢٥٥

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات الخمس بارات نقش
عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في ٣

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

بالطغراء

عز نصره

مصر

ب

١٢٥٥



وفي سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) ضربت نقود فضية من الخمسة القروش
ضمن النقود التي ضربت في عهد محمد علي باشا ونقش عليها كما يلي :
وجه العملة
ظهر العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

هـ

ش

بالطغراء

ضرب في

مصر

١٢٥٥

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من الخمس بارات نقش عليها كما يلي :
وجه العملة
ظهر العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

هـ

ب

بالطغراء

ضرب في

مصر

١٢٥٥

وأيضاً سككت نقود نحاسية عبارة عن بارة واحدة نقش عليها كما يلي :
وجه العملة
ظهر العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

أ

ب

بالطغراء

ضرب في

مصر

١٢٥٥

(٣٩)

وفي سنة ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣ م) ضربت نقود ذهبية من الجنيه ، وقيمتها
مائة قرش نقش عليه كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

بالطغراء

السلطان عبد المجيد بن

محمد خان

عز نصره

١٠٠

ش

مصر

١٢٥٥



(شكل ٤)

ظهر العملة

وجه العملة

وفي نفس السنة ضربت عملة ذهبية من نصف الجنيه بقيمة خمسين قرشا
ونقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

بالطغراء

السلطان عبد المجيد بن

محمد خان

عز نصره

٥٠

ش

مصر

١٢٥٥

وأیضا سكت نقود فضیة من ذات العشرة القروش نقش علیها كما یلی :
وجه العملة
ظهر العملة

ضرب فی

مصر

١٢٥٥

بالطغراء

السلطان عبد المجید بن

محمود خان

عز نصره

١٠

ش

وسكت أيضا نقود فضیة من ذات القرش الواحد نقش علیها كما یلی :
وجه العملة
ظهر العملة

ضرب فی

مصر

١٢٥٥

بالطغراء

السلطان عبد المجید بن

محمود خان

عز نصره

ش

وفی نفس السنة ضربت عملة نحاسیة من الخمس بارات نقش علیها كما یلی :
وجه العملة
ظهر العملة

ضرب فی

مصر

١٢٥٥

بالطغراء

السلطان عبد المجید بن

محمود خان

عز نصره

ب

وأیضا سككت عملة نحاسية عبارة عن بارة واحدة نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

السلطان عبد المجيد بن

مصر

بالطغراء

محمود خان

عز نصره

١٢٥٥

ب

وكذا في نفس السنة ضربت نقود فضية من نصف القرش نقش عليها

كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

السلطان عبد المجيد بن

مصر

بالطغراء

محمود خان

عز نصره

١٢٥٥

٢٠

ب

وكذا ضربت نقود نحاسية من ذات الخمس باراث ، نقش عليها

كما يلي :

ظهر العملة

٦
ضرب في

مصر

١٢٥٥

بالطغراء

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

٥

ب

وفي سنة ١٢٦١ هـ (١٨٤٥ م) ضربت نقود فضية من ربع القرش
نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

٧
ضرب في

مصر

١٢٥٥

بالطغراء

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

١٠

ب

ولم تضرب نقود في عهد المغفور له ابراهيم باشا



ابراهيم باشا

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات الخمس بارات ، نُقش
عليها كما يلي :

ظهر العملة

٧
ضرب في

مصر

١٢٥٥

بالطغراء

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

ب



عباس باشا الأول

وفي سنة ١٢٦٦ هـ (١٨٤٩ م) ضربت عملة ذهبية من ذات الخمسة القروش في عهد حكم عباس باشا الأول ، نقش عايتها بالطغراء اسم السلطان عبد المجيد محمود كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

بالطغراء

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

ش

١٢
ضرب في

مصر

١٢٥٥

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من ذات القرش ، نقش عايتها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

بالطغراء

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

ش

١٢
ضرب في

مصر

١٢٥٥



(شكل ٥)

ظهر العملة

وجه العملة

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من نصف القرش، نقش عليها كما يلي :
وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن طغراء

محمود خان

عز نصره

٢٠

ب

١٢
ضرب في

مصر

١٢٥٥

وأيضاً سنة ١٢٦٦ هـ (١٨٤٩ م) ضربت نقود فضية من ذات العشر
بارات (ربع القرش) ؛ نقش عليها كما يلي :
وجه العملة

ظهر العملة

السلطان عبد المجيد

محمود خان

عز نصره

١٠

ب

١٢
ضرب في

مصر

١٢٥٥

طغراء

وفي سنة ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢ م) ضربت نقود ذهبية من ذات الخمسين
قرشا، نقشها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

طغراء

السلطان عبد المجيد

محمود خان

عز نصره

٥٠

ش

١٠
ضرب في

مصر

١٢٥٥



(شكل ٦)

وجه العملة ظهر العملة

وفي سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٣ م) ضربت نقود ذهبية من ذات الخمسة القروش نقشها كما يلي :

ظهر العملة

١٦
ضرب في

مصر

١٢٥٥

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

ش

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات العشرة بارات، نقش عليها ما يلي :

ظهر العملة

ضرب في محروسة مصر (طوق)

(في الوسط)

١٠

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

١٠

ب



محمد سعيد باشا

وفي سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ضربت نقود ذهبية من ذات الخمسة القروش باسم السلطان عبد المجيد خان في عهد حكم المغفور له محمد سعيد باشا ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

١٩
ضرب في

مصر

١٢٥٥

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

ش

طغراء

وفي سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩ م) ضربت نقود من ذات الخمسة القروش نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

٢٢
ضرب في

مصر

١٢٥٥

وجه العملة

السلطان عبد المجيد بن

محمود خان

عز نصره

ش

طغراء

وفي سنة ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م) ضربت نقود فضية من ذات العشرين بارة باسم السلطان عبد العزيز بن السلطان محمود في عهد حكم المغفور له محمد سعيد باشا والى مصر ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في^١

السلطان عبد العزيز بن

طغراء

محمود خان

مصر

عز نصره

١٢٧٧

٢٠

ب

وفي سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م) ضربت نقود نحاسية من قطع العشرين

بارة ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في^٢

السلطان عبد العزيز بن

طغراء

محمود خان

مصر

عز نصره

١٢٧٧

٢٠

ب

وفي سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) ضربت نقود نحاسية من قطع العشرين

بارة ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في^٤

السلطان عبد العزيز بن

طغراء

محمود خان

مصر

عز نصره

١٢٧٧

٢٠

ب

(٥١)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٧)

وفي نفس السنة ضربت نقود ذهبية من ذات المائة القرش ، نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

طغرا

لسلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

١٠٠
ش

ضرب في

مصر

١٢٧٧



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٨)

وفي هذه السنة ضربت نقود فضية من ذات الخمسة القروش ، نقش عليها ما يلي :

(٥٢)

ظهر العملة

٤
ضرب في

مصر

١٢٧٧

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

•
ش

طغراء



ظهر العملة

جه العملة

(شكل ٩)

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من ذات القرشين والنصف ،

ونقش عليها ما يلي :

ظهر العملة

٤
ضرب في

مصر

١٢٧٧

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

٢١
ش

طغراء

(٥٣)

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من قطع العشر بارات نقشها ما يلي :
وجه العملة ظهر العملة

٤
ضرب في

مصر

١٢٧٧

طغراء

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

١٠
ب



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٠)

وضربت أيضاً نقود نحاسية من قطع الأربع بارات ، ونقش عليها كما يلي :
وجه العملة ظهر العملة

٤
ضرب في

مصر

١٢٧٧

طغراء

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

٤
ب

(٥٤)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١١)

وفي سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) ضربت نقود نحاسية من قطع ذات
عشرين بارة في عهد حكم الخديوى اسماعيل باشا ، نقش عليها بالطغراء اسم
السلطان عبد العزيز تركيا كما يلى :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

مصر

١٢٧٧

طغراء

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

٢٠

ب



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٢)



الخزیری اسماعیل باشا

(٥٦)

وفي نفس السنة ضربت أيضا نقود نحاسية من قطع العشر بارات ،
ونقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

طغراء

عز نصره

١٢٧٧

ب



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٣)

وبالنسبة لنقص الأدوات اللازمة لسك النقود بالضرب بخانة المصرية ،
فقد ضربت نقود ذهبية وفضية ونحاسية بباريس وبيان القطع التي ضربت
بدار السك بباريس (فرنسا) كما يلي :

الوزن

الصف

م

-

١٠٠ جنيه مصرى ذهب ٨٠٥٤٤ - جراما

١٠ قروش فضة ١٢٠ ٥٠ -

الوزن	الصف	م
٢٥ ر ٦٠ جراما	قروش فضة	٥
٣٠١٢٥ ر	»	٢٠ ٢٠
٢٥ ر عبارة عن ٤٠ بارة	قرش نحاس	١
١٢ ر ٥٠	نصف قرش نحاس	٢٠
٢٥ ر ٦٠	ربع »	١٠
٣٢ ر ٠	عشر »	٤

وقد نقش على أحد وجهيها الطغراء باسم السلطان عبد العزيز ورمز بقيمة العملة ، وعلى الوجه الآخر (ضرب في مصر) ، وفي الأسفل ١٢٧٧ كما سبق في عهد المغفور له الخديوى اسماعيل باشا

وفي سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م) ضربت نقود نحاسية من عشرين بارة بمصر ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

ضرب في

مصر

١٢٧٧

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

٢٠

ب



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٤)

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من ذات عشرين بارة بمصر ،
نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

٦
ضرب في

السلطان عبد العزيز بن

مصر

محمود خان

طغراء

عز نصره

١٢٧٧

٢٠

ب



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٥)

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات العشر بارات ، نقش
عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

طغراء

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

١٠

ب

ضرب في

١٢٧٧

١٢٧٧



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦)

وما يلاحظ أن الفرامانات كانت في الأصل تحتم أن تكون العملة الذهبية والفضية ماثلة لما يضرب منها في الاستانة ، من حيث الشكل ، والعيار ، والقيمة ، ولكن المنفور له الخديوى اسماعيل باشا حصل على فرمان سنة ١٨٦٦ م أجاز بمقتضاة للحكومة المصرية أن تضرب نقوداً ذات عيار ، وقيم مخصوصة ، تخالف نقود الدولة العثمانية . بشرط أن يكون منقوشاً عليها الطغراء ، واسم السلطان الحالى ، وتاريخ جلوسه . وهو أمر لا يتعدى دائرة الشكل ؛ فإن العملة المصرية لها نظام خاص منذ زمن طويل جعل الفرق كبيراً بينها وبين النقود العثمانية .

ومما هو جدير بالذكر ، محاولات المغفور له محمد علي باشا استقلا
النقد المصرى عن النقد العثمانى ، وأخذ أبنائه بهذه السنة وإنها لتوشك أن
تتحقق فى هذا العهد وسرى كيف تحققت فى عهد السلطان حسين .
وفى سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) ضربت نقود نحاسية من ذات العثم
بارات أيضاً ، نقش عليها كما يلى :

ظهر العملة

وجه العملة

٧
ضرب فى
مصر
١٢٧٧

طغراء

السلطان عبد العزيز بن
محمود خان
عز نصره
١٠
ب



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٧)

وفى سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) ضربت نقود نحاسية من ذات العشر
بارة ، نقش عليها كما يلى :

(٦١)

ظهر العملة

ضرب في

مصر

١٢٧٧

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

٢٠

ب



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٨)

وفي سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) ضربت عملة ذهبية من ذات الخمسة
لقروش ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

ضرب في

مصر

١٢٧٧

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

ش

(٦٢)

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات العشرين بارة ، نقش
عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

٩
ضرب في
مصر
١٢٧٧

طغراء

السلطان عبد العزيز بن
محمود خان
عز نصره
٢٠
ب



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٩)

وكذا في نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات العشرين بارات ،
نقشها كما يلي :

(٦٣)

ظهر العملة

وجه العملة

١
ضرب في

مصر

١٢٧٧

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

١٠
ب

طغراء



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٢٠)

وفي سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ م) ضربت نقود نحاسية من ذات الأربعين

بارة ، نقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

١٠
ضرب في

مصر

١٢٧٧

السلطان عبد العزيز

بن محمود خان

عز نصره

١٠
ب

طغراء



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٢١)

وفي نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات العشرين بارة ، نقش عليها كما يلى :

ظهر العملة

١٠

ضرب فى

مصر

١٢٧٧

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

٢٠

ب

طغراء



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٢٢)

وايضاً في نفس السنة ضربت نقود نحاسية من ذات العشرة بارات ،
نقش عليها كما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

١٠
ضرب في

مصر

١٢٧٧

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

١٠

ب

طغراء



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٢٣)

وفي سنة ١٢٩٠ د (١٨٧٤ م) ضربت نقود فضية من ذات القرش
الواحد ، نقش عليها كما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

١١
ضرب في

مصر

١٢٧٧

٢ - ٠

السلطان عبد العزيز بن

محمود خان

عز نصره

١

ش

طغراء

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من ذات القرش الواحد ، نقش عليها :

ظهر العملة

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

طغراء

محمود خان

عز نصره

١٢
ضرب في

مصر

ش

١٢٧٧

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من ذات القرش الواحد ، نقش عليها :

ظهر العملة

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

طغراء

محمود خان

عز نصره

١٣
ضرب في

مصر

ش

١٢٧٧

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من ذات القرش الواحد ، نقش عليها :

ظهر العملة

وجه العملة

السلطان عبد العزيز بن

طغراء

محمود خان

عز نصره

١٤
ضرب في

مصر

١
ش

١٢٧٧

[illegible]



الخديوى محمد توفيق باشا

وفى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م) ضربت نقود ذهبية باسم السلطان
عبد الحميد الثانى بن السلطان عبد المجيد خان من الخمسة الجنيهات ، (فى عهد
المغفور له الخديوى توفيق باشا) ونقش عليها ما يلى :

ظهر العملة

١
ضرب فى

مصر

١٢٩٣

وجه العملة

السلطان عبد الحميد بن
عبد المجيد خان

عز نصره

٥٠٠

ش

طغراء

(٦٩)



وجه العملة

ظهر العملة

(شكل ٢٥)

وفي نفس السنة ضربت نقود ذهبية من ذات الجنيه المصرى ، ونقش
عليها ما يلى :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب فى

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

مصر

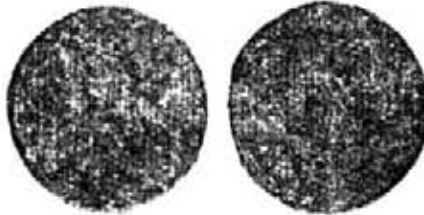
عز نصره

طغراء

١٠٠

١٢٩٣

ش



وجه العملة

ظهر العملة

(شكل ٢٦)

وفي سنة ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠ م) ضربت نقود فضية من ذات القرش ،
نقش عليها ما يلي

ظهر العملة

وجه العملة

طغرا

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

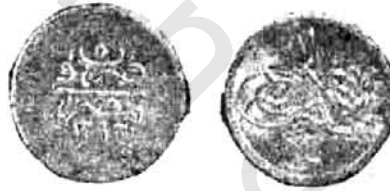
عز نصره

ش

ضرب في

مصر

١٢٩٣



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٧)

ولم تضرب عملة فضية ولا نحاسية ، ولذا أفضت هذه الحالة إلى صعوبة
المبادلة بين الناس ، وضيق حال الطبقات الصغيرة . فحلت العملة الأجنبية
محل العملة المصرية وطبقا لقانون جريشام (١) فإنه يتعين أن يطرد
الجنيه المصرى الجنيه الانجليزى إلا أن هذا لم يحصل بسبب قلة المضروب
من الجنيهات المصرية

(١) إذا وجدت في دولة عملتان قانونيتان وكانت إحداهما رديئة
والأخرى جيدة فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة والنقود الجيدة هي
التي لها قيمة معدنية مساوية لقيمتها القانونية أو أكبر منها .

ولقد قام اللجنة الانجليزى الذى تزيد قيمته القانونية عن النقود الأجنبية الأخرى بسد هذا النقص مقام النقود المصرية فى التجارة ، وجميع المعاملات ، وقد عملت تسعيرات لها ، وفى الواقع كان هذا العهد عهد فوضى فى المعاملات .

ولذلك أصدر المغفور له محمد توفيق باشا الخديوى أمره بتشكيل لجنة سنة ١٨٨١ فشكلت برئاسة المرحوم مصطفى باشا فهمى لحل تلك الفوضى ، ولكنها انحلت مؤقتاً سنة ١٨٨٢ ؛ لقيام الثورة العرابية ، وأعيد تشكيلها سنة ١٨٨٤ وأهم ما عنت به اللجنة هو : —

(١) تقرير مقاييس للقيم .

(٢) اختيار وحدة نقدية .

(٣) إنشاء نقود فضية صغيرة (نقود مساعدة) لتحل محل النقود الأجنبية .

(٤) وضع شروط ضرب النقود .

وقد صدر بالنظام النقدى الجديد مرسوم فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

وقد عدل بمرسوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٧

وقد صارت مصر على نظام المعدنين كما هو المستفاد من الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٣ الذى اقترح بعض أعضاء اللجنة بقاء الحال على ما هو عليه إلا أنه لوحظ فى سنة ١٨٨٥ أن سعر الفضة فى هبوط مستمر ، منذ عدة سنين وأن وضع نسبة قانونية بين الذهب والفضة لا يجدى نفعا . إذ لا تلبث هذه النسبة أن تقل عن النسبة التجارية . ولوحظ من جهة أخرى أن تقرير نظام المعدنين يفضى إلى كثرة النقود الفضية ، فى خزان الحكومة .

في حين أنها مضطرة لأن تدفع فوائد للدين وخلافه . وأن تجار الواردات يدفعون ثمن ما يشترونه بالفضة . ونظراً لما للتجارة الخارجية في مصر من الأهمية الكبرى ، ولأن معظم الدول التي تتعامل مع مصر تجرى على نظام الذهب ؛ فلكل هذه الأسباب استقر الرأي بأن صدر ديكر يتوفى في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ في عهد المغفور له محمد توفيق باشا خديوى مصر الذى أمر بجعل وحدة العملة المصرية (الجنيه المصرى) وقسم الجنيه المصرى إلى مائة قرش والقرش عشرة أعشار (عشرة أجزاء) على أن تكون العملة المصرية هي : عملة ذهبية :

الجنيه المصرى

القطعة من ٥٠ قرشاً (نصف الجنيه المصرى)

» ٢٠ » »

» ١٠ » » قروش

» ٥ » »

عملة فضية :

القطعة من ٢٠ قرشاً

» ١٠ » » قروش

» ٥ » »

» ٢ » » قرش

» ١ » »

» $\frac{1}{2}$ » »

» $\frac{1}{4}$ » »

ولم يسك نصف القرش وربع القرش من الفضة
عملة نيكل : (وبديلاً من تقسيم القرش إلى ٤٠ بارة قسم كالاتي :)

القطعة من ٥ أعشار القرش ونصف القرش ٥ مليات

» » ٢ عشرى ٢ مليمات

» » ١ عشر ١ مليم

عملة برونزية :

القطعة من نصف عشر القرش (نصف المليم)

» » ربع (ربع المليم)

وجعل عيار العملة الذهبية ٨٧٥ جزءاً من الألف من الذهب الخالص ،

١٢٥ جزءاً من الألف من مزيج آخر وعيار العملة الفضية هو $\frac{٨٣٣}{١٠٠٠}$ جزءاً

من الألف و $\frac{١٦٦}{١٠٠٠}$ من النحاس على أن يكون وزنها الرسمي كما يأتي :

٢٨ جراماً لقطعة العشرين قرشاً

١٤ » » العشرة قروش

٧ » » الخمسة »

٨٠٠ » » القرشين

٤٠٠ » » القرش

٧٠٠ — » » نصف القرس

٣٥٠ — » » ربع »

وقد تسامح في جزء من ألف أكثر أو أقل من عيار العملة الذهبية .

» » » ثلاثة أجزاء » » » » » » الفضية .

» » وزن الجنيهات الذهبية المصرية وقطع الخمسين قرشاً الذهبية

في جزئين من ألف أكثر أو أقل من وزنها الرسمي وخمسة أجزاء من ألف جزء من باقى المسكوكات الذهبية، وتسمح فى وزن القطع الفضية ذات العشرين قرشا، والعشرة قروش بثلاثة أجزاء من ألف جزء من وزنها الرسمي، وعشرة أجزاء من ألف جزء من باقى المسكوكات الفضية. وترك لوزير المالية أن يضع عيار العملة النيكلية والبرونزية ووزنها وتقرير نقش أنواع العملة وحجمها. والا يزيد المضروب من العملة الفضية عن $\frac{1}{10}$ لكل نسمة وألا يجبر أحداً على قبول نقود فضية تزيد على مائتى قرش وألا يزيد ما يضرب من النقود النيكلية والبرونزية عن ثمانية قروش لكل نسمة، ولا يجبر أحداً على قبول ما يزيد على عشرة قروش من هذه النقود. وقضى بأن يكون ضرب العملة حقاً للحكومة دون سواها، وأن العملة المثقوبة أو التى أنقصت قيمتها بطريقة احتيالية. لا تقبل بخزائن الحكومة. والعملية الزائفة تضبط وتثقب فى الحال، ويحرق محضر بواقعة الأمر ضد حاملها إذا دعت الحالة لذلك.

وفى سنة ١٨٨٥ م ضربت العملة المذكورة ما عدا الجنيه الذهب والقرش ونصف القرش ورבעه من العملة الفضية، وبالنسبة لفكرة توحيد العملة وضرب كمية كبيرة من النقود الجديدة جمعت الحكومة المصرية النقود الفضية القديمة المتداولة، وتحملت فى سبيل ذلك مبلغ ٢٤١٥٦٥ جنيه. ثم عدل مرسوم ١٨٨٥ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بأن أجاز ضرب القرش من الفضة، وقرر بأن لا يزيد ما يضرب من النقود النيكلية والبرونزية عن ثمانية قروش لكل نسمة، وألا يجبر أحد على قبول ما يزيد عن عشرة قروش منه. ولقد راجت هذه النقود فى الأسواق المصرية.

وقد أعلنت الحكومة المصرية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٨ بأن العملة الذهبية التي قيمتها جنيه مصرى التي ضربت بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ سيصير تداولها بين الأهالى اعتبارا من هذا التاريخ، وأن الجنيه الذهب المذكور وزنه ٨.٥ جراما وقياسه ٨.٧٥ من الألف كما سبق وقطره ٢٤ مليمترا نقش عليه ما يأتى :

ظهر العملة

١١
ضرب فى

مصر

١٢٩٣

طغاء

وجه العملة

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

١٠٠
ش



وجه العملة الذهبية ظهر العملة الذهبية

(شكل ١٨)

وأعلنت الحكومة المصرية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٨٨٨ أنها لا تقبل في خزائنها أصناف العملة الفضية الآتى بيانها، والمقرر لها تعريفه اعتبارا

من أول أغسطس سنة ١٨٨٨ وهى : ريال بطاقة ، ريال بمدفع ، وريال مجيدى ، وريال شنكو ، وفرنك ، وروية ، وشلن .

ولما كانت النقود الأجنبية قد جرى التعامل بها لذلك حددت الحكومة قيمتها فكان سعر الليرة الاسترليني $\frac{2}{3}$ ٩٧ قرشا ، والمجيدى $\frac{3}{4}$ ٨٧ قرشا ، والوينتو $\frac{7}{8}$ ٧٧ قرشا مع أن قيمتها الحقيقية على الترتيب هى : ٩٨٤٤٤ قرشا ، ٨٨٩٤٢ قرشا ، ٧٨٠٦٩ قرشا .

والجنيه المصرى لم يضرب منه من سنة ١٨٨٨ م إلى ١٨٩١ (فى عهد المغفور له الخديوى محمد توفيق باشا) إلا مبلغ ٥٢٠٢٤ ثم بطل ضربه بعد ذلك .

وقد أفضت قلة المضروب من الجنيه المصرى إلى بقاء التعامل بالنقود الأجنبية . مع أنه لو كان ضرب من الجنيه المصرى كميات تفى حاجة السكان ؛ لاختفت النقود الأجنبية بفعل قانون جريشام ، لأنها قومت بأقل من قيمتها الحقيقية . فهى تعتبر نقودا جيدة بالنسبة للجنيه المصرى كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

العملة	الوزن بالجرام	العمارة	القيمة الحقيقية	المعدن الخالص	القيمة القانونية	نسبة الزيادة
جنيه مصرى	٨٠٥٠٠٠	٠.٨٧٥	١٠٠	٧٤٣٧٥	١٠٠	—
د انجليزى	٧٩٨٧٥	٠.٩١٦٢	٩٨٤٤٤	٧٣٣٢١٣٨٤	٩٧٠٥	٩٥ ر .
د تركى	٧٢٢١٦٥	٠.٩١٦٢	٨٨٩٤٢	٦٦١٥١٢٥	٨٧٠٧٥	٣٥٨ ر .
د وينتو	٦٤٥١٦	٠.٩٠٠	٧٨٠٦٩	٥٨٠٦٤٤٧	٧٧٠١٥	٩٦٨ ر .

يؤخذ مما تقدم ، أنه سك من الذهب الجنيه المصرى ، ومن النقود الفضة ، الريال والنصف والربع والقرشان والقرش ، ومن النيكل قطعة القرش ذات العشرة مليات ونصف القرش ذات الخمسة مليات والمليان والمليم الواحد ، ومن البرونز نصف المليم ورבעه . وجميعها موسومة على أحد وجهيها بالطغراء الشاهانية باسم (السلطان عبد الحميد الثانى) . ومحاطة باكليل من الزهور ، وبين الزهور من أسفل مدفعان بشكل صليب ، فى وسطها علامة افرنجية إما حرف « W » أو حرف « H » وفى أعلا الطغراء سبعة نجوم متماثلة الشكل ، وعلى الوجه الآخر : ضرب فى مصر . وتاريخ جلوسه (أى الحضرة الشاهانية) سنة ١٢٩٣ هـ . وفوق حرف الباء رقم مثل (ضرب) ^(١) ومحاطة أيضا بنقش كالسيف

والحكومة المصرية لم تكثر من ضرب النقود المساعدة ، وفى سنة ١٩٠٢ ، كفت عن ضرب النقود الفضية .

وفى سنة ١٩٠٣ كثر إنتاج القطن ، فعظم الطلب على النقود الفضية . وبلغ سعر صرفها ٣ ٪ ، وهبط ثمن الجنيه الذهب إلى $\frac{1}{4}$ وتلافت الحكومة هذا الخطأ ، فاستخدمت كميات كبيرة من النقود الفضية ، وزادت كمية هذه النقود حتى صارت سلعة فى الأسواق . وهذا راجع إلى هبوط ثمن القطن ، ثم استمرت فى سك النقود الفضية والنيكل والبرونز ، إلى رقم

^{١٠}
(١) (ضرب) رقم ١٠ وضع كرمز يدل على أن هذه العملة سكنت فى السنة العاشرة من جلوس السلطان عبد الحميد على العرش أى من حكمه . ويؤخذ من ذلك أن القطعة ضربت سنة ١٣٠٢ هـ (١٨٨٦ م)

« ٣٣ » أى بعد مضى ثلاثة وثلاثين سنة من جلوس السلطان فى سنة ١٢٩٣ هـ إلى سنة ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧ م)

وفى سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) لم تضرب نقود فى آخر أيام السلطان عبد الحميد الثانى . وفيما يلى : مثال من رسم العملة الفضية ، التى ضربت سنة ١٢٩٣ ، ونكتفى بوضع نموذج واحد من كل ضرب لكثرة أنواعها وهى كالآتى :

العملة الفضية من ذات العشرين قرشا ، جعلت بقطر ٤٠ ملمترا ، ووزن ٢٨ جراما ، وبقيار $\frac{1}{8}$ ٨٣٣ من الألف ، ونقش عليها كما يلى :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد خان عز نصره ٢٠ ش	٢٢ ضرب فى مصر ١٢٩٣



ظهر العملة



وجه العملة

وجعلت القطع الفضية ذات العشرة قروش بقطر ٣٣ مليمترًا، ووزن ١٤ جرامًا، وعتار $\frac{1}{8}$ ٨٣٣ من الألف، ونقش عليها كما يلي :

ظهر العملة

وجه العملة

١٠
ضرب في

مصر

١٢٩٣

طغراء

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

١٠
ش



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٣٠)

وجعلت القطع الفضية ذات الخمسة قروش بقطر ٢٦ مليمترًا، ووزن مبع جرامات، وعتار $\frac{1}{8}$ ٨٣٣ من الألف، ونقش عليها ما يلي :

(٨٠)

ظهر العملة

١٩
ضرب في

مصر

١٢٩٣

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

ش



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٢١)

وجعلت القطع الفضية ذات القرشين بقطار ١٩ مايمترا ووزن ٢٠٨٠

جرام ، وعيار $\frac{1}{4}$ ٨٣٣ من الألف ورسمها كما يأتي :

ظهر العملة

٢٤
ضرب في

مصر

١٢٩٣

طغراء

وجه العملة

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

ش

(٨١)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٣٢)

وجعلت القطع الفضية ذات القرش الواحد بقطر ١٤ر٥ مليمترًا
ووزن ١٤٠ جرامًا ، و عيار ٨٣٣ من الألف ، وترسم هكذا :

وجه العملة	ظهر العملة
السلطان عبد الحميد بن	٢٩
عبد المجيد خان	ضرب في
عز نصره	مصر
ش	١٢٩٣

طغراء



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٣٣)

ولم يضرب شيء من هذه العملة على توالى السنين من سنة ١٣٠٢ هـ إلى
سنة ١٣٢٧ هـ (١٨٨٥ م - ١٩٠٩ م) بل ضرب من قطع العشرين قرشاً
والعشرة قروش والخمسة قروش حسب السنوات الآتى بيانها :

(٨٢)

٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠.

٠٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٧، ٢٤

ومن القرشين :

١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ٢٩،

٣٣، ٣٠.

ومن القرش الواحد :

١٢، ١٧، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٣.

وجعل النيكل من ذات القرش الواحد بقطر ٢٣ ملمترا ، ووزن ٥٥
جراماً ، ورسمه كما يلي :

ظهر العملة

٢٩

ضرب في

مصر

١٢٩٣

وجه العملة

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

١
ش

طغراء



ظهر العملة

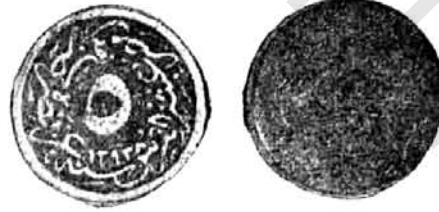
وجه العملة

(شكل ٢٤)

(٨٣)

وجعلت قطع النيكل من نصف القرش بقطر ٢١ مليمتراً ، ووزن
٤ جرامات ، ورسمه كما يلي :

ظهر العملة	وجه العملة
٥ ضرب في مصر عشر القرش سنة ١٢٩٣ عز نصره	السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد خان ٣١ — سنة طغراء



ظهر العملة وجه العملة

(شكل ٣٥)

وجعلت قطع النيكل من المليمين بقطر ١٨ مليمتراً ، ووزن ٢٥
جرام ورسمه كما يلي :

ظهر العملة	وجه العملة
(في الوسط) ٢ ضرب في مصر عشر القرش سنة ١٢٩٣ عز نصره	السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد خان سنة ٣٢



ظهر العملة وجه العملة

(شكل ٣٦)

وجعلت قطع النيكل من المليم الواحد بقطر ١٤ مليمترًا، ووزن ١٥ رء
جرام، ورسمه كما يلي :

ظهر العملة (١)	وجه العملة
(في الوسط) ضرب في مصر عشر القرش سنة ١٢٩٣ عز نصره	السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد خان سنة ٢٤

(١) يلاحظ أنه نقش في ظهر العملة النيكل (عشر القرش) وهذا
يشير إلى الرقم (١) ومعناه أن هذه القطعة تساوى ١ من القرش

(٨٥)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٢٧)

وجعل البرونز من نصف المليم بقطر ٢٠ مليمترا ووزن ٣٣٣
جراما ورسمه :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في

مصر

نصف من عشر القرش

سنة ١٢٩٣ هـ

طغراء

السلطان عبد الحميد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

سنة ٢٦ هـ



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٣٨)

وجعل البرونز من ربع المليم بقطر ١٨ مليمترا ووزن جرامين
ورسمه كما يلي :

ظهر العملة	وجه العملة
ضرب في	السلطان عبد الحميد بن
مصر	عبد المجيد خان
ربع من عشر القرش	عز نصره
سنة ١٢٩٣	٣٣



وجه العملة ظهر العملة
(شكل ٣٩)

يلاحظ أن بعض هذه النقود من ضرب (١٨ - ٣٣) [أى من سنة ١٣١٠ هـ - ١٣٢٧ هـ (١٨٩٢ م - ١٩٠٩ م)] ضربت في عهد حكم الخديوى عباس باشا الثانى .

ولما ولى الخليفة محمد الخامس سلطانا على تركيا سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) لم تضرب عملة مصرية فى أول سنة من توليته ؛ بالنسبة لوجودها بكثرة ، وعدم الحاجة إليها بل ضربت نقود فضية ونيكلية وبرونزية ، موسومة بالطغراء باسمه من ١٣٢٨ هـ (١٩١٠ م) إلى ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) تماثل فى النقش ومقاس القطر والوزن والعيار النقود التى ضربت باسم



الخديوى عباس باشا الثانى

السلطان عبد الحميد ، حسب ذكرى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، المعدل فى ١١
نوفمبر سنة ١٨٨٧ ورسم شكل قطع الريالات الفضية كالاتى :
وجه العملة
ظهر العملة

٦
ضرب فى

مصر

١٣٢٧

طغراء

السلطان محمد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

٢٠
ش



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٤٠)

والقطع من ذات العشرة القروش نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

ضرب في

مصر

١٣٢٧

طغراء

وجه العملة

السلطان محمد بن

عبد المجيد خان

عز نصره

١٠

ش



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٤١)

(٨٩)

والقطع من ذات الخمسة القروش نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة	طغراء	وجه العملة
٢ ضرب في مصر ١٣٢٧		السلطان محمد بن عبد المجيد خان عز نصره ش



ظهر العملة وجه العملة

(شكل ٤٢)

والقطع من ذات القرشين الفضية نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة	طغراء	وجه العملة
٣ ضرب في مصر ١٣٢٧		السلطان محمد بن عبد المجيد خان عز نصره ٢ ش

(٩٠)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٤٣)

والقطع من ذات القرش الواحد نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

٢^٩
ضرب في

مصر

١٣٢٧

وجه العملة

السلطان محمد بن
عبد المجيد خان
عز نصره

ش

طغراء



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٤٤)

وكذا سك من النيكل قطع من القرش الواحد نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

٣
ضرب في
مصر
١٣٢٧

طغراء

السلطان محمد بن
عبد المجيد خان
عز نصره
١
ش



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٤٥٠)

وقطع النيكل من نصف القرش ، نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

(في الوسط)

٥

ضرب في مصر
عشر القرش

طغراء

السلطان محمد بن
عبد المجيد خان

(طوق)

سنة ١٣٢٧
عز نصره

٦
سنة

(٩٢)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٤٦)

وقطع النيكل من ذات الملمين نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

(في الوسط)

٢

ضرب في مصر
عشر القرش
سنة ١٣٢٧
عز نصره

طغراء

السلطان محمد بن
عبد المجيد خان
٤
سنة

(طغراء)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٤٧)

(٩٣)

وقطع النيكل من المليم نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

(في الوسط)

(طوق)

ضرب في مصر
عشر القرش
سنة ١٣٢٧
عز نصره

طغراء

سلطان محمد بن
عبد المجيد خان

سنة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٤٨)

وكذا البرونز من نصف المليم نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

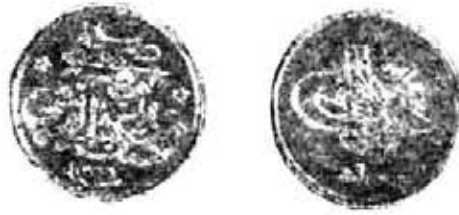
وجه العملة

ضرب في مصر
نصف من عشر القرش
سنة
١٣٢٧

طغراء

سلطان محمد بن
عبد المجيد خان

٦
سنة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٤٩)

وقطع البرونز من ربع المليم نقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة

وجه العملة

ضرب في مصر
ربع من عشر القرش
سنة
١٣٢٧

السلطان محمد بن
عبد المجيد خان
٢
سنة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٥٠)

يلاحظ أن هذه العملة التي هي (ضرب ١٣٢٧) كما هو موضح قد
سكت في عهد حكم الخديوي عباس حلمي باشا الثاني ، ولم يضرب منها على
توالي السنين بل ضربت في السنوات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من عهد جلوس السلطان

محمد رشاد على كرسى الخلافة . وكانت هذه العملة رائجة في المعاملات ما عدا ضرب ٦ لأن معظمها كانت صماء (خرساء) وهذا نتيجة عدم إتقان صهر المعدن . ويوجد فراغ في قطعة المعدن ، وقد صادفت هذه العملة التي هي (ضرب ٦) صعوبات كثيرة في الأسواق ؛ حتى اضطرت الحكومة أن تعلن عنها بأنها عملة رسمية وتقبل بخزائنها .

وبالنسبة للحرب العالمية (١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م خصوصاً في القطر المصرى ، وقد اختفى جزء كبير من العملة الذهبية والفضية والنيكل والبرونز ، إذا اكتنزه البعض خوفاً من الحرب وارتفعت أسعار الفضة بسبب الحرب العالمية فزادت قيمتها الاسمية فاحتفظ بها الأفراد . ولارتباك الحالة التجارية سنة ١٩١٥ ، ولعدم وجود نقود فضية ؛ أخرجت وزارة المالية العملة الذهبية من الجنيهات الانجليزية من خزائنها العمومية ، لاستبدالها بعملة فضية من الجمهور خوفاً من الوقوع في أزمة النقد الخطيرة . ولما وجدت وزارة المالية المصرية أن استبدالها العملة الذهبية على النحو المذكور لا يفي بالغرض المقصود مع وجود عدد عظيم من الجيوش في البلاد المصرية ، وأن التهافت كثير على النقود الفضية ؛ للاحتياج إليها في المعاملات ، واتضح لها أن المقدار المتداول من هذه النقود غير كاف للوفاء بهذه الحاجة ، ولا سيما أن مقداراً كبيراً من النقود الفضية المرسلة إلى القطر المصرى قد فقد في الطريق ، وقد ينقضى زمن طويل قبل أن يرد للبلاد مقدار غيره ، فضلاً عن أن سلك النقود المصرية الجديدة المنظور عملها يستغرق حتماً زمناً ما رأت والحالة هذه أن من الضروري تدبير ما يلزم للتداول مؤقتاً ، وذلك باستعمال العملة الفضية للحكومة الهندية المعروفة باسم (الروية) .

ظهر العملة

وجه العملة



صورة الروبية الفضية الهندية كعملة مصرية

(شكل ٥١)

ولقد كان يوجد منها مقدار عظيم في خزينة المالية لذلك صدر مرسوم بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣٣٤ (٦ مارس سنة ١٩١٦) بأن تكون الروبية الفضية الهندية ذات سعر قانوني في القطر المصري مثل العملة الفضية المصرية . وهذا بصفة مؤقتة ، إلى أن يصدر أمر جديد ، وترتب على ذلك أن كل ما يدفع من تلك العملة الهندية لأي سبب كان يكون دفعاً صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة . كما لو كان الدفع حاصلًا بالعملة الفضية المصرية ، إلى الحد المقرر له بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة ، أو التي تحصل بين أصحاب الشأن . وقد تحددت قيمة الروبية بـ ٦٥ مليماً من الجنيه المصري .



السلطان حسين كامل

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قانون نمرة ٢٥ احتفظ بأساس
ونصوص مرسوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ مع تحويل طفيف يتفق مع انفصال
مصر عن تركيا ، ويقضى بأن وحدة النقود المصرية هي الجنيه المصرى
ويقسم إلى مائة قرش أو ألف مليم .
فالنقود الذهبية هي :

قطعة الجنيه المصرى الذهب بمائة قرش
نصف الجنيه الذهب بخمسين قرشا
والنقود الفضية هي :
قطعة العشرين قرشا

قطعة العشرة قروش

» الخمسة »

» القرشين »

والنقود النيكلية هي :

قطعة العشرة مليات

» الخمسة »

» المليمين »

» المليم »

والنقود البرونزية هي :

قطعة نصف المليم

وعيار النقود الذهبية هو ٨٧٥ جزء من الألف ذهباً خالصاً ، ١٢٥

جزء من الألف من مزيج معدن آخر .

وعيار النقود الفضية $\frac{1}{10}$ ٨٣٣ جزء من الألف فضة (خالصة) ، $\frac{2}{10}$ ١٦٦

جزء من الألف من مزيج معدن آخر

وقد قرر المرسوم أن يعين وزير المالية عيار ووزن النقود النيكلية

والبرونزية ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وقد سكت نقود النيكل والبرونز

حسب عيار مرسوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

والوزن القانوني للجنيه المصرى ٨٠٥ جرامات

ولقطعة الخمسين قرشا ٤٢٥ جرامات

وزن النقود الفضية :

٢٨ جراماً لقطعة العشرين قرشاً

١٤ » » العشرة قروش

٧ جرامات » الخمسة »

٢٨٠٠ » » القرشين

والمقدار المتسامح به في عيار النقود الذهبية هو جزء من الألف أكثر أو أقل من العيار

والمقدار المتسامح به في عيار النقود الفضية ثلاثة أجزاء من الألف أكثر أو أقل من الوزن .

والمتسامح به في وزن النقود الفضية ثلاثة أجزاء من الألف أكثر أو أقل من الوزن القانوني لقطع العشرين قرشاً ولقطع العشرة قروش الفضية وعشرة أجزاء من الألف لباقي قطع النقود الفضية . على أن ينقش على جميع النقود اسم السلطان حسين كامل ، وسنة توليته (السنة الهجرية) ، وقيمة القطعة وتاريخ السك بالهجرى والميلادى .

ووزير المالية يقرر بعد موافقة مجلس الوزراء نقش جميع النقود وحجمها وشكل الكتابة عليها ، ويحدد سعر الليرة الاسترلينية ، وسعر النقود الأجنبية المقبولة في التداول ، وأعظم مبلغ يجوز دفعه منها في علاقات الحكومة مع الأفراد .

ولا يجبر أحد على أن يقبل نقوداً من النيكل أو البرونز بمبلغ يزيد قيمته على عشرة قروش ، ولا تقبل في خزائن الحكومة النقود المشوهة أو التى أنقصت بطريقة احتيالية ، والنقود الزائفة تضبط وتوسم في الحال بخطين متقاطعين ، أو تشوه ويحرر محضر ضد حاملها إذا دعت الحال .

والجنهات المصرية وقطع الحسين قرشا (أنصاف الجنيه) التي تصبح زتها بسبب التعامل العادى الناشئ عن التداول أقل من ٨ر٤٤٠ جرامات أو ٢٢٠ر٤ جرامات يبطل التداول القانونى بها . على أنها تقبل بقيمتها الاسمية النقود الفضية فى وزارة المالية ولا تعاد للتداول، وتسحب الحكومة من التداول بالقيمة الاسمية النقود الفضية والنيكل والبرونز التي ينقضى وزنها نقصا وافرأ أو التي يحى رسمها من جراء التعامل العادى ، (على أن يظهر الجزير لأنه لا يمكن تغييره إلا بفعل فاعل) . وليست مثقوبة ولا ملحومة ونص أيضا على أن النقود المصرية ذات الطغراء من الفضة والنيكل والبرونز المتداولة يستمر قبولها فى خزائن الحكومة ، أما موعد سحبها من التداول نهائيا فيعينه وزير المالية ويجب أن يقوم بإبلاغ هذا السحب للجمهور بطريق الإعلان الرسمى قبل سنة واحدة من التاريخ الأخير الذى يبطل بحلول التداول الرسمى بهذه النقود . وهذا المرسوم الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ ألغى جميع الديكربات والأوامر العالية الصادرة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ، وما يكون مخالفا لأحكام هذا المرسوم عدا المرسوم الصادر فى ٦ مارس سنة ١٩١٦ بخصوص الرويات التي يبقى معمولاً بها مؤقتاً .

ولا انفصال مصر عن تركيا ضربت النقود الفضية سنة ١٣٣٥ هـ (١)

(١٩١٦ - ١٩١٧ م) بدار السك بالهند بمدينة بمباى وبانجلترا بمدينة برمنجهام باسم السلطان حسين كامل ، وهى قطع من العشرين قرشا والعشرة

(١) سنة ١٣٣٥ هـ هى تاريخ ضرب العملة وهى توافق سنة ١٩١٦ -

١٩١٧ لضرب العملة مرتين إحداهما سنة ١٩١٦ والأخرى سنة ١٩١٧

قروش والخمسة قروش والقرشين على أساس المرسوم رقم ٢٥ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ مع الاحتفاظ بمقاس القطر للعملة الفضية الصادر عنها
ذكرينو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ كما يلي:

العملة ذات العشرين قرشا

وجه العملة		ظهر العملة	
السلطان حسين كامل		السلطنة المصرية	
(٢)		(في الوسط)	
١٣٣٣		20	٢٠
		Piastres	قرشا
محاط بزخرف		(في الطوق)	
		١٩١٦	١٣٣٥



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٥٢)

(٢) ١٣٣٣ هذا الرقم هو عبارة عن سنة ١٣٣٣ هـ سنة تولية السلطان حسين كامل على عرش مصر.

العملة ذات العشرة قروش .

وجه العملة		ظهر العملة	
السلطان حسين كامل		السلطنة المصرية	
١٣٣٣		10	١٠
		Piastres	قروش
محاط بزخرف		(في الوسط)	(في الطوق)
		١٩١٧	١٣٣٥



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٥٣)

العملة ذات الخمسة قروش .

وجه العملة		ظهر العملة	
السلطان حسين كامل		السلطنة المصرية	
١٣٣٣		5	٥
		Piastres	قروش
محاطة بزخرف		(في الوسط)	(في الطوق)
		١٩١٦	١٣٣٥



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٥٤)

العملة ذات القرشين .

ظهر العملة

وجه العملة

(في الوسط)	السلطنة المصرية		السلطان حسين كامل	
	2	٢	1333	
	Piastre	قرشان		
(في الطوق)	1917	1335	محاطة بزخرف (في الطوق)	



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٥٥)

وقد ضربت نقود من النيكل في الضربختين المذكورتين باسم السلطان حسين كامل ، وهي قطع من ذات العشرة مليات والخمسة مليات والمليمين والمليم الواحد ؛ وجميعها مثقوبة على أساس المرسوم رقم ٢٥ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ كما يلي :

وجعلت العملة النيكل من ذات العشرة مليات بقطر ٢٦ مليمترًا ووزن ٧٠٠ره جرامات

ظهر العملة

عشرة مليات

١٠ ٠ ١٠

Ten

Milliemes

وجه العملة

حسين كامل

١٣٣٥ ٠ ١٩١٦

سلطان مصر

١٣٣٣



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٥٦)

وضربت العملة النيكل من ذات الخمس مليات بقطر ٢٣ مليمترًا ووزن ٧٠٠ره جرامات

ظهر العملة

خمسة مليات

5 0 0

Five

Millimes

وجه العملة

حسين كامل

1916 ٥ ١٣٣٥

سلطان مصر

١٣٣٣



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٥٧)

وجعلت العملة النيكل من ذات المليمين بقطر ٢١ مليمترأ ووزن

٣٩٠٠ جرامات .

ظهر العملة

مليان

2 0 ٢

1916

Millimes

وجه العملة

حسين كامل

1916 ٥ ١٣٣٥

١٣٣٣



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٥٨)

وجعلت العملة النيكلية ذات المليم بقطر ١٨ مليمترا ووزن ١٧٥٠ جرام :

ظهر العملة

مليم

1 0 1

1916

Milliemes

وجه العملة

حسين كامل

1916 ٥ ١٣٣٥

١٣٣٣



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٥٩)

وقد ضربت نقود من البرونز في دار سك مدينة بمباي باسم السلطان

حسين كامل وهي قطع من نصف المليم بقطر ٢٠ مليمترا ووزن ٣٣٣ ١/٢

جراما على أساس المرسوم رقم ٢٥ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦

والشكل كمايلي :

وجه العملة	السلطان حسين كامل
ظهر العملة	
(في الوسط)	السلطنة المصرية
	$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$
	Millieme
	1916 ١٣٣٥
	١٣٣٣



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٦)

وقد ضرب من العملة الذهبية الجنيه المصري فقط في السنتين المذكورتين
بقطر ٢٤ مليمتر على أساس المرسوم رقم ٢٥ المذكور ونقش عليها ما يأتي :

وجه العملة	السلطان حسين كامل
ظهر العملة	
(في الوسط)	١٠٠ قرش السلطنة المصرية
	100
	Piastres
(في الطوق)	1916 ١٣٣٥
	محاط بزخرف



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٦١)

وقد ضربت العملة المذكورة بأنواعها بكثرة إلا أنها لم تف بمحركة التبادل ، والأعمال التجارية خصوصاً لكثرة الجيوش المتحاربة في ذلك الوقت ولتداولها في الأقطار المجاورة لمصر .

وبالنسبة لعدم وجود نقود فضية تكفي حاجة القطر المصرى ولتعذر ضربها (١) فقد وقعت الحكومة المصرية لعمل القانون رقم ١٣ بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٣٣٦ (١٥ يونيو سنة ١٩١٨) بالترخيص بإصدار ورق نقدي من فئة العشرة قروش صاغ . وهذا القانون يقضى بأن وزير المالية يصدر قراراً يرخص فيه بتداول الورق النقدي من فئة العشرة قروش صاغ تسدد الخزينة قيمته . وهذا الورق النقدي يكون له نفس القيمة التي للنقود الفضية المعادلة له ، ويكون له على الأخص سعر إلزامى بنفس الشروط ، وإلى الحد المقرر لقيمة النقود المذكورة .

(١) أوصت الحكومة في ١٩١٧ على ضرب عملة فضية بلندن وفي الطريق غرقت بالغواصات أيام الحرب سنة ١٩١٨ م .

(١٠٩)

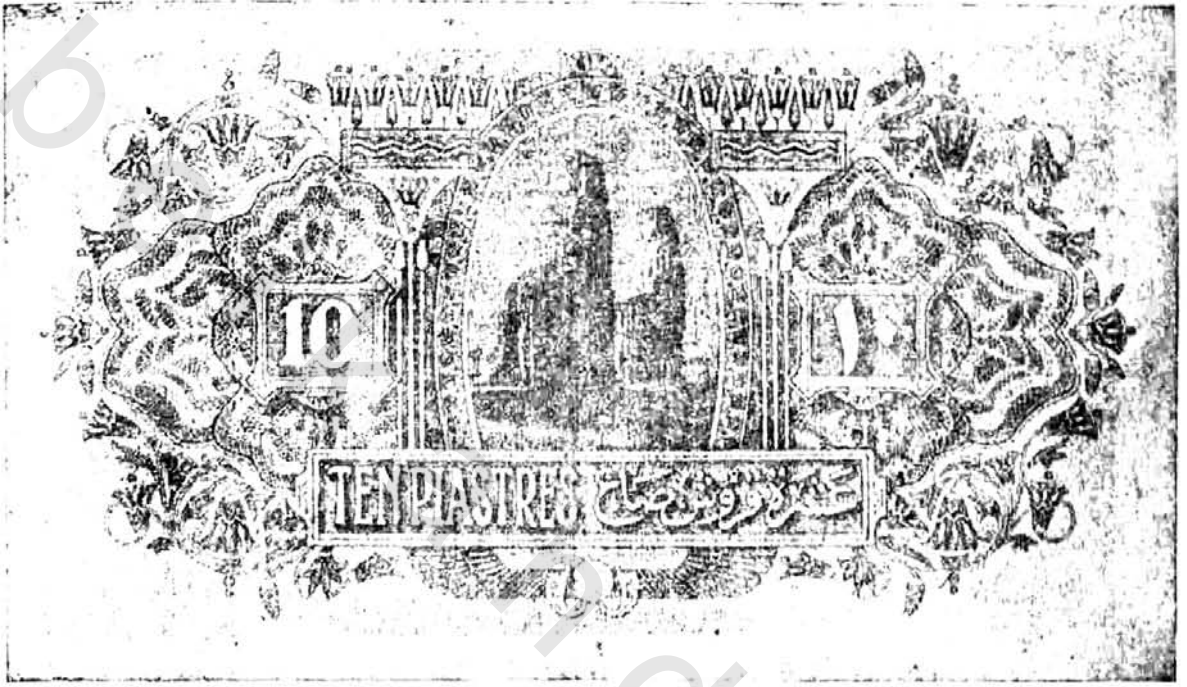
ومن باب الاستثناء يقبل الورق النقدي المذكور في الخزائن الأميرية
لنسيديد أى مبلغ مستحق للحكومة مهما كان مقداره ، ويجوز استبداله بلا
قيد من خزانة المالية وجميع خزائن المحافظات والمديريات بأوراق البنكنوت
الصادرة من البنك الأهلى .

وهذا الورق يكون سحبه من التداول فى المستقبل (١) بمقتضى قرار
يصدر من وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .



وجه الورقة (شكل ٦٢)

(١) صدر هذا القرار سنة ١٩١٨



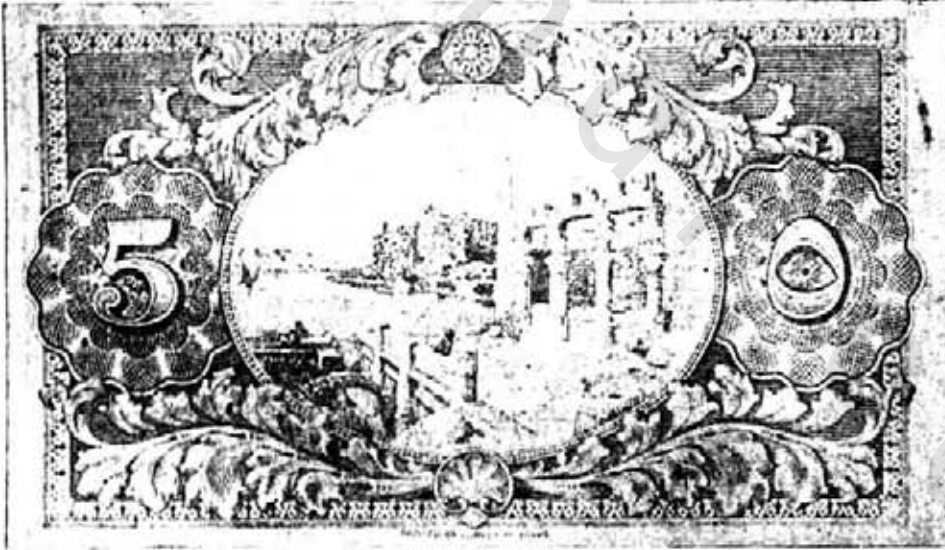
ظهر الورقة (شكل ٦٣)

وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩١٨ صدر قانون رقم ٢٤ بالترخيص باصدار ورق نقدي من فئة الخمسة قروش على أن يسرى تداوله بنفس الشروط المقررة بالنسبة للورق النقدي من فئة العشرة قروش صاغ .
وأوراق هذا النقد التي من فئة الخمسة قروش عملت أولا بمصلحة المساحة حيث طبعت لأول مرة في بد ظهورها .

(١١١)



وجه الورقة (شكل ٦٤)

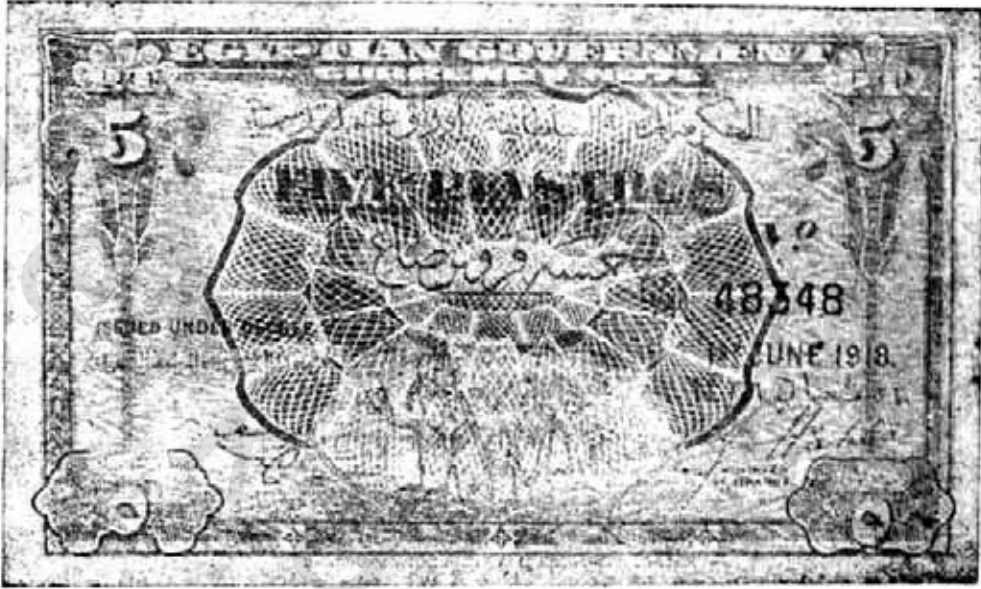


ظهر الورقة (شكل ٦٥)

وبالنسبة لتزييف (تزوير) الورقة التي طبعت بالمساحة كالرسم الموضح أعلاه . استبدلت بالورقة التي طبعت في لندن مع الأوراق ذات العشرة

(١١٢)

قروش التي لم يتغير شكلها لدقة ميزاتها .



وجه الورقة (شكل ٦٦)



ظهر الورقة (شكل ٦٧)

(١١٣)

وفي ١٨ رجب سنة ١٣٣٨ هـ (٧ أبريل سنة ١٩٢٠ م) صدر مرسوم يفيد بأن الأسباب التي حملت على قبول الروبية الفضية الهندية بالسعر القانوني قد زالت ؛ ولذلك ألغى المرسوم الصادر في ٦ مارس سنة ١٩١٦ .

وفي هذه السنة أي سنة ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) ضرب من النقود الفضية في دار السك بلندن باسم السلطان فؤاد الأول لقطع من ذات العشرة قروش ، والخمسة قروش ، والقرشين ، على أساس قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ كما سبق ونقشها كما يأتي :

العملة ذات العشرة قروش :

ظهر العملة

وجه العملة

السلطنة المصرية
١٠ ————— ١٠
Piastres قروش
١٩٢٥ ١٣٣٨

السلطان فؤاد
١٣٣٥



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٦٨)

العملة ذات الخمسة قروش

وجه العملة

ظهر العملة

السلطنة المصرية

٥ ٥

Piastres قروش

192٥ ١٣٣٨

السلطان فؤاد

١٣٣٥



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٦٩)

العملة ذات القرشين :

وجه العملة

ظهر العملة

السلطنة المصرية

٢ ٢

Piastre قرشان

192٥ ١٣٣٨

السلطان فؤاد

١٣٣٥



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٧٠)

ولم تسك نقود ذهبية ، ولا قطع من ذات العشرين قرشا من الفضة ، ولا من النيكل ولا من البرونز من نقود السلطان فؤاد؛ حيث أصبحت السلطنة المصرية « مملكة » يحكمها ملك .

وفي سنة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) ضربت عملة ذهبية في دار السك بلندن باسم الملك فؤاد بالملابس الملكية ، عبارة عن قطع ذات الخمسة جنيهات ، وذات الجنيه الواحد . على أساس قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ، وجعلت العملة الذهبية من الخمسة جنيهات (خمسمائة قرش) بقطر ٤٠ ملمترا ووزن ٤٢ر٥٠٠ جراما ونقش عليها ما يأتي :

ظهر العملة	وجه العملة
المملكة المصرية (في الوسط)	الصورة (في الوسط)
٥٠٠ غرش (طوق) ١٩٢٢ ١٣٤٠	فؤاد الأول ملك مصر (أمام الصورة)



الملك فؤاد



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٧١)

جعلت العملة الذهبية من الجنيه الواحد (مائة قرش) بقطر ٢٤
مليمترًا ووزن ٨٥٠٠ جرامات .

ظهر العملة

وجه العملة

المملكة المصرية (في الوسط)

الصورة (في الوسط)

١٠٠ قرشاً

فؤاد الأول ملك مصر (أمام الصورة)

(طوق)

١٩٢٢ ١٣٤٠



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٧٢)

وفي سنة ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) ضربت أيضا عملة ذهبية من نصف الجنيه ، جعل قطرها ٢٠ مليمترا ووزنها ٢٥٠ ر ٤ جرامات ، ونقش عليها ما يأتي :

وجه العملة	ظهر العملة
الصورة (في الوسط)	المملكة المصرية (في الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر (أمام الصورة)	٥٠ قرشا
	١٩٢٣ ١٣٤١
	(طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٧٣)

وعملة ذهبية من خمس الجنيه أي (٢٠ قرشا) جعل قطرها ١٤ ر ٥ مليمترا ووزنها ١٧٠٠ جرام .

وجه العملة	ظهر العملة
الصورة (في الوسط)	المملكة المصرية (الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر (أمام الصورة)	٢٠ قرشا
	١٩٢٣ ١٣٤١
	(طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٧٤)

وفي نفس السنة ضربت نقود فضية من العشرين قرشا والعشرة قروش والخمسة قروش والقرشين عليها صورة الملك فؤاد الأول بالملابس الملكية، حسب المرسوم رقم ٢٥ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ ويلى الشكل :
العملة الفضية من ذات العشرين قرشا :

ظهر العملة

وجه العملة

(الوسط) المملكة المصرية

الصورة (فى الوسط)

(طوق)

٢٠ قرشا

فؤاد الأول ملك مصر (أمام الصورة)

١٩٢٣ ١٣٤١



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٧٥)

(١٢٠)

العملة الفضية من ذات العشرة قروش :

وجه العملة	ظهر العملة
الصورة (فى الوسط)	المملكة المصرية (الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر (امام الصورة)	١٠ قروش
	١٩٢٣ ١٣٤١
	(طوق)



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٧٦)

العملة الفضية من ذات الخمسة قروش :

وجه العملة	ظهر العملة
الصورة (فى الوسط)	المملكة المصرية (فى الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر امام الصورة	٥ قروش
	١٩٢٣ ١٣٤١
	(طوق)



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٧٧)

العملة الفضية ذات القرشين

وجه العملة

ظهر العملة

الملكة المصرية (في الوسط)

الصورة (في الوسط)

فؤاد الأول ملك مصر

(طوق)

٢ قرشان

١٩٢٣ ١٣٤١



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٧٨)

وفي سنة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤ م) ضربت نقود نيكلية من قطع العشرة
مليّات والخمسة مليّات والمليّمين ، وكذا نقود برونزية من قطع نصف المليم
جميعها محلاة بصورة الملك فؤاد بالملابس الملكية ، ونقش عليها ما يأتي :

(١٢٢)

العملة النيكلية من ذات العشرة مليات جعلت بقطر ٢٣ مليمترًا ووزن
٥٠٠ حرامات :

ظهر العملة	وجه العملة
المملكة	الصورة
(في أعلا)	(في الوسط)
١٣٤٢ ١٠ ١٩٢٤	فؤاد الأول ملك مصر أمام الصورة
(في الوسط)	
المصرية	
(أسفل)	



ظهر العملة

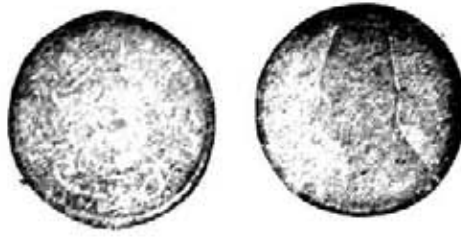
وجه العملة

(شكل ٧٩)

العملة النيكلية من ذات الخمسة مليات جعلت بقطر ٢١ مليمترًا ووزن
٤ حرامات :

ظهر العملة	وجه العملة
المملكة	الصورة
(في أعلا)	(في الوسط)
١٣٤٢ ٥ ١٩٢٤	فؤاد الأول ملك مصر أمام الصورة
(في الوسط)	
المصرية	
(أسفل)	

(١٢٣)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٨٠)

العملة النيكلية من ذات المليمين ، جعلت بقطر ١٨ مليمترا ووزن ٢ر٥٠٠ جرام :

وجه العملة	الصورة
ظهر العملة	(في الوسط)
المملكة	فؤاد الأول ملك مصر أمام الصورة
١٣٤٢ ٢ ١٩٢٤	
المصرية	



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٨١)

العملة البرونزية من ذات نصف المليم جعلت بقطر ٢٠ مليمترا، ووزن ٣ر٢٣٠ جرام .

وجه العملة	ظهر العملة
الصورة (في الوسط)	١ (في الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر أمام الصورة	المملكة المصرية ١٣٤٢ - ١٩٢٤ طوق



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٨٢)

وفي ٩ شعبان سنة ١٣٤٣ هـ (٤ مارس سنة ١٩٢٥ م) صدر قانون بتعديل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بالنقود في مصر يقضى بإضافة قطعة برونزية من العملة الجديدة من ذات المليم على المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ؛ لتداولها ، نظراً لقلتها . على أن يستمر التداول القانوني بقطع من النيكل الموجود الآن ؛ ولذا ضرب منها قطع في نفس السنة محلاة بالصورة الملكية بقطر ٢٣ ملليمترًا ووزن ٤٠٠ رء جرامات والشكل الآتي يبين ذلك :

وجه العملة	ظهر العملة
الصورة (في الوسط)	١ ملليم (في الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر أمام الصورة	المملكة المصرية ١٣٤٣ - ١٩٢٥ طوق



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٨٣)

وفي سنة ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) ضربت في دار السك بمدينة بودابست
 بهنغاريا نقود فضية قيمتها ١٠٠٠٠٠ باسم الملك فؤاد الأول من قطع العشرين
 قرشا والعشرة قروش والخمسة قروش والقرشين ونقود نيكلية من قطع
 العشرة مليات والخمسة مليات والمليمين ونقود برونزية من قطع المليم
 ونصفه ، محلاة بالصورة بالملابس العسكرية ؛ وهي كما سبق من العملة
 المتوجة بالصورة بالملابس الملكية من حيث الوزن والعيار ومقاس القطر .
 والعملة الفضية من ذات العشرين قرشا في الوزن والعيار ومقاس القطر
 نقش عليها كما يأتي :

ظهر العملة	وجه العملة
المملكة المصرية (في الوسط)	الصورة (في الوسط)
٢٠ قرشاً (طوق)	فؤاد الأول ملك مصر طوق
١٩٢٩ ١٣٤٨	



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٨٤)

والعملة الفضية من ذات العشرة قروش وتماثل في الوزن والعيار ومقاس القطر ونقش عليها كما يلي :

ظهر العملة	وجه العملة
المملكة المصرية	الصورة (في الوسط)
١٠ قروش	فؤاد الأول ملك مصر طوق
(طوق)	
١٩٢٩ ١٣٤٨	



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٨٥)

والعملة الفضية من ذات الخمسة قروش وهي تماماً مثل ما سبق في الوزن والعيار ومقاس القطر والصورة كما يأتي :

ظهر العملة	وجه العملة	الصورة	(في الوسط)
المملكة المصرية ٥ قروش	فؤاد الأول ملك مصر طوق		
(طوق)	١٣٥٢ ١٩٣٣		



ظهر العملة وجه العملة

(شكل ٨٦)

العملة الفضية من ذات القرشين .

ظهر العملة	وجه العملة	الصورة	(في الوسط)
المملكة المصرية ٢ قرشان	فؤاد الأول ملك مصر طوق		
(طوق)	١٣٤٨ ١٩٢٩		

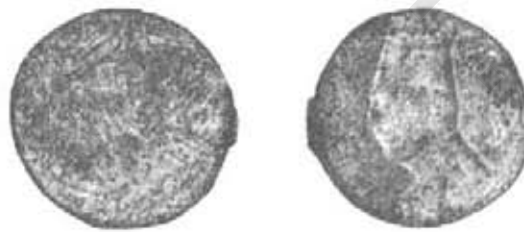


ظهر العملة وجه العملة

(شكل ٨٧)

العملة النيكلية من ذات العشرة مليات وهى تماثل فى الوزن والعيار ومقاس القطر ، وصورتها كما يلى :

الصورة	(فى الوسط)	وجه العملة
فؤاد الأول ملك مصر	المملكة	ظهر العملة
طوق	١٣٤٨ ١٠ ١٩٢٩	
	المصرية	
	فى أعلا	
	فى الوسط	
	فى أسفل	

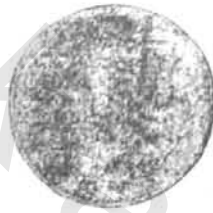


ظهر العملة وجه العملة

(شكل ٨٨)

العملة النيكلية من ذات الخمسة مليات وهى تماثل فى الوزن والعيار ومقاس القطر لما سبق وصورتها كما يلى :

وجه العملة :		ظهر العملة :	
الصورة (في الوسط)		الملكة (في أعلى)	
فؤاد الأول ملك مصر (طوق)		١٣٤٨ ٥ ١٩٢٩ (في الوسط)	
		المصرية (في أسفل)	



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٩)

العملة النيكل من ذات المليمين ، وهي تماثل في الوزن والعيار ومقاس القطر ما سبق من نوعها ، وصورتها كما يلي :

وجه العملة :		ظهر العملة :	
الصورة (في الوسط)		الملكة (في أعلى)	
فؤاد الأول ملك مصر (طوق)		١٣٤٨ ٢ ١٩٢٩ (في الوسط)	
		المصرية (في أسفل)	



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ٩٠)

العملة البرونزية من ذات المليم ، وهى تماثل لما سبق فى الوزن والعيار ومقاس القطر والصورة كما يلى .

وجه العملة : ظهر العملة :

(فى الوسط)

مليم

١٩٣٥

١٣٥٤

(فى الوسط)

الصورة

فؤاد الأول ملك مصر (طوق)



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٩١)

العملة البرونزية من نصف المليم ، وهى تماثل فى الوزن والعيار ومقاس القطر ما سبق ، والصورة كما يلى :

ظهر العملة :

وجه العملة :

(في الوسط)

١
٢
مليم

(في الوسط)

الصورة

فؤاد الأول ملك مصر (طوق)

المملكة المصرية ١٩٢٩ - ١٣٤٨



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٩٢)

وفي نفس السنة ضرب في دار السك الملكية بلندن من العملة الذهبية قطع من الجنيه ، وفي سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) ضربت أيضا قطع من ذات الخمسة جنيهات ، وقطع من ذات الخمسين قرشاً ، وقطع من ذات العشرين قرشاً (الريال) مرسوم عليها صورة الملك فؤاد الأول بالملابس العسكرية ، وتمثال العملة الذهبية التي ضربت بصورة المغفور له الملك فؤاد بالملابس الملكية في الوزن والعيار ومقاس القطر والشكل كما يلي :

العمله الذهبية من ذات الخمسة جنيهات :

ظهر العملة :

وجه العملة :

(في الوسط)

المملكة المصرية

(في الوسط)

الصورة

(طوق)

٥٠٠ قرش

فؤاد الأول ملك مصر (طوق)

١٩٣٢ ١٣٥١

وأیضا فی سنة ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م) ضربت قطع من الخمسة جنيهاً
تقش علیها ما یأتی :



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٩٣)

العملة الذهبية من الجنيه المصرى (مائة قرش) .

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة لمصرية (فى الوسط)

الصورة (فى الوسط)

(طوق)

١٠٠ قرش

فؤاد الأول ملك مصر (طوق)

١٩٣٢ هـ ١٣٥١



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٩٤)

العملة الذهبية من نصف الجنيه (خمسون قرشاً) :

وجه العملة : ظهر العملة :

الصورة	(فى الوسط)	المملكة المصرية	(فى الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر	(طوق)	٥٠ قرشاً	(طوق)
		١٩٣٠ ١٣٤٩	



وجه العملة ظهر العملة
(شكل ٩٥)

العملة الذهبية من ذات 'خمس الجنيه (عشرين قرشاً) :

وجه العملة : ظهر العملة :

الصورة	(فى الوسط)	المملكة المصرية	(فى الوسط)
فؤاد الأول ملك مصر	(طوق)	٢٠ قرش	(طوق)
		١٩٣٠ ١٣٤٩	



وجه العملة ظهر العملة
(شكل ٩٦)

وفي سنة ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م) ضربت نقود ذهبية من ذات الخمسة جنيهاً بدار السك الملكية رسم عليها صورة المغفور له الملك فؤاد الأول بالملابس العسكرية لكثرة الطلبات عليها لجمال منظرها . وفي نفس السنة ضرب في دار السك ببرمنجهام من البرونز قطع من المليم ونصف المليم ونقش عليها ماسبق . غير أنها تختلف في التاريخ العربي والافرنجى .

وفي سنة ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م) ضرب في دار السك الملكية من العملة الفضية قطع من العشرين قرشاً والعشرة قروش والخمسة قروش بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج وكذا ضرب في دار السك ببرمنجهام من العملة النيكل (لشدة الحاجة إليها) قطع من العشرة مليات والخمسة مليات . ومن البرونز قطع من المليم ونقش عليها ماسبق . غير أنها تختلف في التاريخ العربي والافرنجى . وفي ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ صدر قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ بأضافة قطعة جديدة من النيكل ، قيمتها مليمان ونصف إلى النقود المصرية ، فرأت وزارات المالية سك مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج عشرة آلاف جنيه مصرى عملة نيكلية منها كرامة الغرفة التجارية ، للزومها للتجارة والمعاملات في الأسواق . وقد رؤى وضع شكلها مثمناً ، بخلاف العملة المصرية ولم يضرب منها إلا هذا المقدار وجعلت بقطر ٢٠ مليمتراً ووزن ٣ جرامات : وقد سكت بدار السك ببرمنجهام في نفس السنة . وهى

ليست متداولة كثيرا لعدم الاقبال عليها ، لوجود قطع المليمين ، ونصف المليم
فى الأسواق ، ونقش عليها ما يأتى :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة

١٣٥٢ ÷ ٢ ١٩٣٣ (فى الوسط)

المصرية

(فى الوسط)

صورة

فؤاد الأول ملك مصر (طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٩٧)

وفى سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) ضرب بدار السك بيرمنجهام من العملة
النيكلية قطع من العشرة مليات وقطع من الخمسة مليات . ومن البرونز قطع
من المليم وجميع العملة التى ضربت من سنة ١٣٤٨ - ١٣٥٤ هـ (١٩٢٩ -
١٩٣٥ م) محلاة بصورة الملك فؤاد باتجاه وجهه إلى اليسار ، وبملابس التشريفة
العسكرية على وجه ، ومنقوش على الوجه الآخر اسم المملكة المصرية وقيمتها
وتاريخ سكها . وضربت جميعها على حسب وزن وعيار النقود السابقة على أساس
قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ .



حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر

وفي سنة ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) كانت الحكومة المصرية في احتياج شديد إلى عملة فضية ولوجود عملة فضية ناعمة قديمة مقدارها ٦٠٠.٠٠٠ ج

لاتصلح للمصرف ففكرت في إعادة صهرها في دار السك الملكية بلندن وفعلا
سكت بصورة الملك فاروق وقد وصلت إلى القطر المصري وكانت قيمتها
٥١٥٠٠٠ ج خمسمائة وخمسة عشر ألف جنيه مصري منها ٥٠٠٠ ج خمسة
آلاف جنيهها من قطع العشرين قرشا و ٢٨٠٠٠٠ ج مائتان وثمانون ألف
جنيه من العشرة قروش و ٢٢٠٠٠٠ ج مائتان وعشرون ألف جنيه من قطع
الخمس قروش و ١٠٠٠٠ ج عشرة آلاف جنيه من قطع القرشين باسم الملك فاروق
الأول حفظه الله محلا على أحد وجهيها بصورة بملابس التشريفة وعلى الوجه
الآخر نقش زخرفي (زهرة الواوأس) طوق له وهذه تماثيل في الوزن والعيار
ومقاس القطر كالعملة السابقة للمغفور له الملك فؤاد والشكل كما يلي :

وجه العملة :	ظهر العملة :
الصورة	المملكة المصرية
(في الوسط)	٢٠ قرش
(طوق)	(طوق)
فاروق الأول ملك مصر	١٩٣٧ ١٣٥٦



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ٩٨)

العملة الفضية من ذات العشرة قروش :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية (في الوسط)
١٠ قروش
(طوق)
١٩٣٧ - ١٣٥٦

الصورة (في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ٩٩)

العملة الفضية من ذات الخمسة قروش :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية (في الوسط)
٥ قروش
(طوق)
١٩٣٧ - ١٣٥٦

الصورة (في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٠٠)

العملة الفضية ذات القرشين :

ظهر العملة :

وجه العملة :

الصورة	(في الوسط)	المملكة المصرية	(في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر	(طوق)	٢ قرشان	(طوق)
		١٣٥٦ ١٩٣٧	



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٠١)

وفي سنة ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) ضربت الحكومة المصرية نقودا ذهبية بمقدار ٢٠٠٠٠ ج (عشرون ألف جنيه مصرى) من أنواع الخمس جنيهات والجنيه والنصف والريال بمقدار ٥٠٠٠ ج من كل نوع بوزن وعيار وقطر

العملة الذهبية لمولانا المغفور له الملك فؤاد والشكل يمثل هكذا :

العملة الذهبية من ذات الخمسة جنيهات :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية	(في الوسط)
٥٠٠ قرش	
١٩٣٨ ١٣٥٧	(طوق)

الصورة	(في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر	(طوق)



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٠٢)

العملة الذهبية من الجنيه الواحد لمولانا جلالة الملك فاروق الأول :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية	(في الوسط)
١٠٠ قرش	
١٩٣٨ ١٣٥٧	(طوق)

الصورة	(في الوسط)
أروك الأول ملك مصر	(طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٠٣)

العملة الذهبية من نصف الجنيه لمولانا جلالة الملك فاروق الأول :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية	الصورة
(في الوسط)	(في الوسط)
٥٠ قرش	فاروق الأول ملك مصر
(طوق)	(طوق)
١٩٣٨ ١٣٥٧	



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٠٤)

العملة الذهبية من ذات 'خمس الجنيه' (عشرين قرشا) لملك فاروق الأول :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية	الصورة
(في الوسط)	(في الوسط)
٢٠ قرش	فاروق الأول ملك مصر
طوق	(طوق)
١٩٣٨ ١٣٥٧	



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٠٥)

وفي نفس السنة سكّت عملة نيكل في دار السك ببرمنجهام مقدارها ٧٨٥٠٠ ج ثمانية وسبعون ألف وخمسمائة جنيه منها ٣٥٠٠٠ ج خمسة وثلاثون ألف جنيه من العشرة مليات ، و ٣٥٠٠٠ ج خمسة وثلاثون ألف جنيه من الخمسة مليات ، و ٥٠٠٠ ج خمسة آلاف جنيه من الاثنى مليا ، و ٣٥٠٠ ج ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه من المليم الواحد المثقوب ، وشكلها كما يلي :

العملة النيكل من العشرة مليات ، وهى تماثل فى الوزن والعيار ومقاس القطر كما سبق :

وجه العملة : ظهر العملة :

المملكة المصرية (فى الوسط)

الصورة (فى الوسط)

(طوق)

١٠

فاروق الأول ملك مصر (طوق)

١٩٣٨ ١٣٥٧

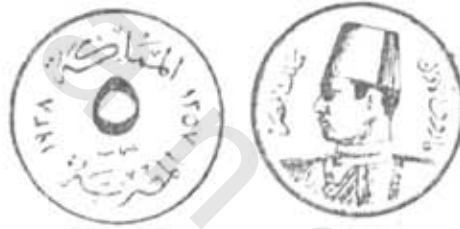


وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٠٦)

العملة النيكل من الخمسة مايمات للملك فاروق ، تماثل في الوزن والعيار
ومقاس القطر للعملة النيكل للمغفور له الملك فؤاد :

وجه العملة :	ظهر العملة :
الصورة (في الوسط)	المملكة المصرية (في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)	(طوق)
١٣٥٧	١٩٣٨



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٠٧)

العملة النيكل الملك فاروق من الاثني مايم ، تماثل في الوزن والعيار
ومقاس القطر لعملة الملك فؤاد وصورتها كما يلي :

وجه العملة :	ظهر العملة :
الصورة (في الوسط)	المملكة المصرية (في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)	(طوق)
١٣٥٧	١٩٣٨



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٠٨)

العملة النيكل للملك فاروق من المليم الواحد المثقوب ، وهي تماثل في الوزن والعيار ومقاس القطر لعملة السلطان حسين كامل ، وصورتها كما يلي :

وجه العملة : ظهر العملة :

(طوق)	مليم ١ Millieme	فاروق الاول ملك مصر (طوق) ١٩٣٨ ١٣٥٧
-------	-----------------------	---



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٠٩)

وفي سنة ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) أعادت الحكومة المصرية سلك نقود فضية من النقود الفضية الناعمة والقديمة التي كانت مخزونة بخزائنها عملا بتوحيد العملة خصوصا وأن ذلك كان يعتبر مكافأة للتريف ومقدارها

٧٤٠٠٠٠ ج وفعلا وصات للقطر المصرى بعد سكها فى دار السك الملكية
بلندن وكانت ٥٠٠٠ ج خمسة آلاف جنيه مصرى من قطع العشرين قرشا
و ٢٨٥٠٠٠ ج مائتان خمسة وثمانون جنيه مصرى من قطع العشرة قروش
و ٤٠٠٠٠٠ ج أربعمائة ألف جنيه من قطع الخمسة قروش و ١٠٠٠٠٠ ج عشرة
آلاف جنيه من قطع القرشين باسم الملك فاروق الأول حفظه الله وبملايس
التشريفه وهى تماثل القطع التى سكّت فى سنة ١٩٣٧ وتختلف فى التاريخ فقط :
وكذا سكّت من البرونز من قطع المليم الواحد ما قيمته ١٠٠٠٠ ج عشرة
آلاف من الجنيهات و ٢٠٠٠ ج (الف جنيه) من نصف المليم وهذه العملة
كانت جميعها مطلوبة لشدة الحاجة إليها :

العملة البرونزية للملك فاروق من المليم الواحد وهى تماثل فى الوزن
والعيار ومقاس القطر للعملة البرونزية للمغفور له الملك فؤاد وشكلها كما يلى :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة المصرية
(طوق)
١٩٣٨ ١٣٥٧
١ مليم
(فى الوسط)

الصورة (فى الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١١٠)

العملة البرونزية للملك فاروق من نصف المليم وهى تماثل فى الوزن والعيار ومقاس القطر للعملة البرونزية للمغفور له الملك فؤاد وشكلها كما يلى :

وجه العملة : ظهر العملة :

(طوق)	المملكة المصرية	(فى الوسط)	الصورة
(فى الوسط)	١٩٣٨ ١٣٥٧	(طوق)	فاروق الاول ملك مصر
	١/٢ مليم		



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١١١)

فى الحرب العظمى الثانية ضاق الناس ذرعا بمحالمهم الاقتصاءىة ، واشتدت أزمة النقد فى البلاد ، ومرجع ذلك :

- ١ - توافد الجيوش المحاربة على مصر ومكثهم بها .
- ٢ - ارتفاع أسعار الحاجات ارتفاعا مطردا ، فاضطرت الحكومة أن تخفف من حدته بطرح مالديها من النقود : الفضية ، والنيكلية ، والبرونزية للتداول به . فنقد ما كان لديها من مسكوكات سنقى ١٩٣٧ و ١٩٣٩

٣ - صعوبة الحصول على المعدن الذى تسك منه هذه النقود لاستخدام الموجود منه فى الأغراض الحربية .

٤ - بعد الشقة بين مصر والبلاد التى تسك عملتها بها ورداءة المواصلات وخطر الطريق .

٥ - نظراً لارتفاع أسعار المعادن ، أقبل الناس على اختزانها أو صهرها والاتجار بها .

لكن الأزمة مع هذا ازدادت شدة ، فاضطرت الحكومة أن تطرح للتداول العملة التى كانت قد سحبتها من التداول لنعمومتها . ومكافحة التزييف وأصدر الحاكم العسكرى أمره رقم ٤٧ يحظر فيه على الجمهور أن يخزن العملة الفضية . وهذا نصه :

أمر رقم ٤٧ خاص بالنقود الفضية

نحن على ما هو باناً

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ م
بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

تقرر ما هو آت :

مادة ١ - يحظر عند الدفع ، أو المصارفة إعطاء أو قبول العملة الفضية المتداولة قانوناً في مصر بسعر يغير قيمتها الاسمية ، كما يحظر على أى شخص أن يرفض متعمداً في حدود العرف المألوف باقى الحساب فى المعاملات بهذه النقود .

ويحظر بيع أو شراء النقود المذكورة بسعر يختلف عن قيمتها الاسمية أو صهرها أو إجراء أى عمل فيها ، ينزع منها صفة النقد . كما يحظر كل عرض ولو كان غير علنى خاص بهذه العمليات .

ويحظر أيضاً سحب العملة الفضية المتداولة قانوناً في مصر بقصد الادخار .

مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة ستة أشهر ، وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة النقود التى كانت

موضوع المخالفة ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - يقوم الموظفون الذين ينتدبهم وزير المالية لهذا الغرض بالتفتيش لضبط المخالفات لأحكام هذا الأمر دون التقيد بالأجراءات المنصوص عليها في قانونى تحقيق الجنايات .

مادة ٤ - فى تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الأولى ، يؤذن لكل من سبق له ادخار عملة فضية أن يصرفها فى خزائن الحكومة فى مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ هذا الأمر

على ماهر

القاهرة فى ٨ يونيو سنة ١٩٤٠

وبالنسبة لعدم وجود نقود فضية تكفى حاجة القطر المصرى ، ولتعذر ضربها لما سبق من الأسباب ، رأت الحكومة المصرية إصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ بطبع ورق نقدى من فئة العشرة قروش والخمسة قروش . وهذا نصه :

نحمه فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : —

مادة ١ - لوزير المالية أن يصدر قراراً يرخص فيه بتداول الورق النقدى من فئتي عشرة وخمسة قروش صاغ تسديد الخزينة قيمته .

مادة ٢ - الورق النقدي الذي يطرح للتداول طبقا للمادة السابقة ، يكون له نفس القيمة التي للنقود الفضية المعادلة ، ويكون له على الأخص « سعر إلزامي » بنفس الشروط وإلى الحد المقرر لقيمة النقود المذكورة .

مادة ٣ - الورق النقدي الذي يطرح للتداول طبقا للمادة الأولى يجوز استبداله بلا قيد في خزانة وزارة المالية ، وفي جميع خزائن المحافظات والمديريات بأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري .

مادة ٤ - يمسك حساب خاص بعملية هذه الأوراق يكون مستقلا عن الحساب العمومي لمالية الدولة . وينشر بيان ما يصدر من هذه الأوراق في الجريدة الرسمية .

مادة ٥ - الورق النقدي الذي يطرح للتداول طبقا لهذا القانون يكون سحبه من التداول في المستقبل بمقتضى قرار يصدر من وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

كشف

بيان مجاميع الورق النقدي من العشرة قروش والخمسة قروش الذي
أصدر للتداول ، وقد صدر بمقتضى القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٠
والبيان كالاتى :

النقدي من ذات العشرة قروش الذي أصدر بامضاء المرحوم
عبد الحميد سليمان باشا

ج تاريخ التداول

٩٨٠٠٠	مجموعة حرف ا	٢٥ مايو ١٩٤١
٩٨٠٠٠	» ب »	»
٩٨٠٠٠	» ج »	»
٩٨٠٠٠	» د ٧ يونيو »	»
٩٨٠٠٠	» هـ ٢١ »	»
٩٨٠٠٠	» و ٢٨ »	»
٩٨٠٠٠	» ز ٧ يوليو »	»
٩٨٠٠٠	» ح ٣١ »	»

٧٨٤٠٠٠

النقدى من ذات العشرة قروش بامضاء عبد الحميد سليمان باشا



وجه العملة



ظهر العملة
(شكل ١١٢)

النقدي من ذات الخمسة قروش الذي أصدر بامضاء المرحوم
عبد الحميد سليمان باشا

تاريخ التداول

٢٩٩٥٠	مجموعة حرف ا	٢٥	مايو ١٩٤١
٢٩٩٥٠	»	ب	»
٢٩٩٥٠	»	ح	»
٢٩٩٥٠	»	د	٧ يونيو
٢٩٩٥٠	»	هـ	٢١
٢٩٩٥٠	»	و	٢٨

النقدى من ذات الخمسة قروش بامضاء معالى عبد الحميد سليمان باشا



وجه العملة



ظهر العملة

(شكل ١١٣)

معالي حسن صادق باشا

لم تصدر أوراق نقدي من فئة العشرة قروش بامضاء معاليه

النقدي من فئة الخمسة قروش بامضاء معالي حسن صادق باشا

تاريخ التداول

٢٩٩٧٠٠	ماقبله	
٢٩٩٥٠	مجموعة حرف ز ٧ يوليو ١٩٤١	
٢٩٩٥٠	» » ٣١ > » »	
٢٩٩٥٠	» » ط ٢٨ أغسطس »	
٢٩٩٥٠	» » ي ٤ سبتمبر »	
٢١١٧٥	» » ك ١٨ » »	

٤٤٠٦٧٥

٢٤٠٩٨٥ قيمة مجاميع معالي حسن صادق باشا

النقدي من ذات الخمسة قروش بأمره تعالى حسن صادق باشا .



وجه العملة



ظهر العملة

النقدى من ذات العشرة قروش بامضاء معالى عبد الحميد بدوى باشا .
تاريخ التداول ج

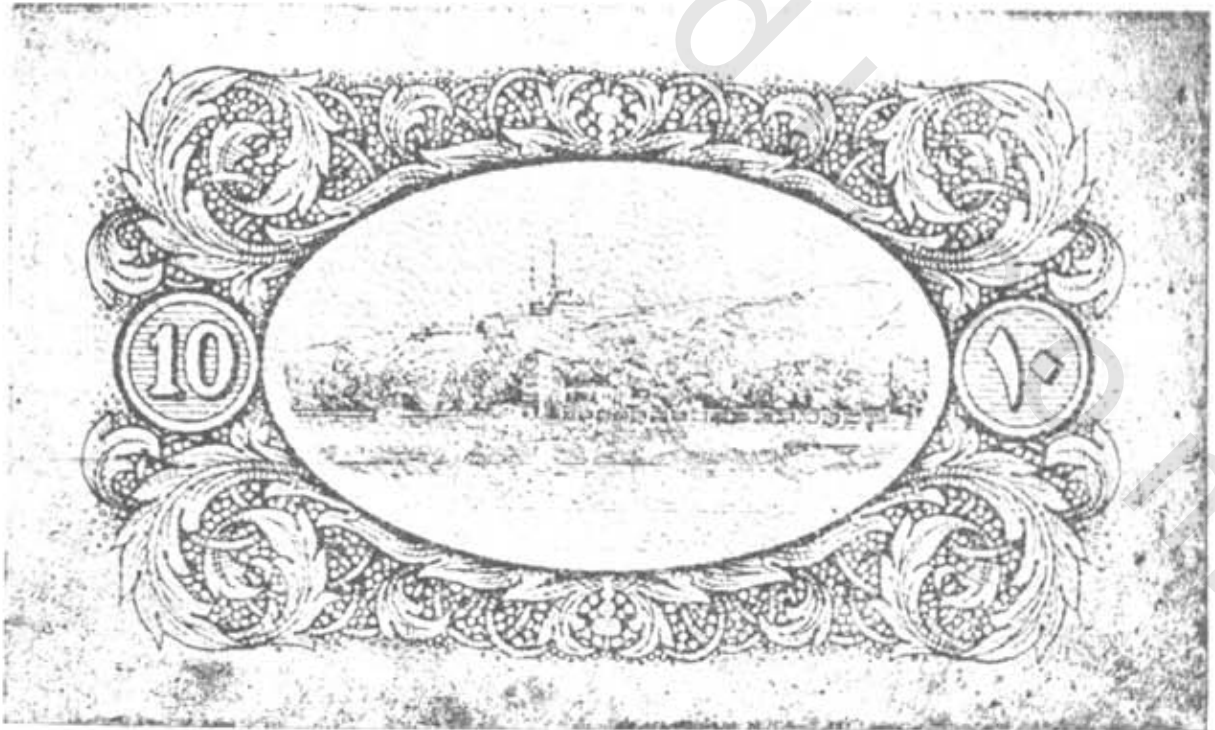
٧٨٤٠٠٠	ما قبله	
٩٨٠٠٠	مجموعة حرف ط	٣ أغسطس ١٩٤١
٩٨٠٠٠	» »	» » ٤ سبتمبر
٩٨٠٠٠	» »	» » ١٨ ك
٩٨٠٠٠	» »	» » ٣٠ ل
٩٨٠٠٠	» »	» » ٨ م أكتوبر
٩٨٠٠٠	» »	» » ١٦ ن
٩٨٠٠٠	» »	» » ٢٠ س
٩٨٠٠٠	» »	» » ٣٠ ع
٩٨٠٠٠	» »	» » ١١ ف نوفمبر
٩٨٠٠٠	» »	» » ١١ ص
٩٨٠٠٠	» »	» » ١٥ دى ديسمبر
٩٨٠٠٠	» »	» » ٢٣ ر
٩٨٠٠٠	» »	» » ٢٢ ش يناير ١٩٤٢
٩٨٠٠٠	» »	» » ٢ ت فبراير
٩٨٠٠٠	» »	» » ٢٣ ث
٩٨٠٠٠	» »	» » ١٢ خ مارس
٢٣٥٢٠٠٠		

١٥٦٨٠٠٠ قيمة مجاميع معالى عبد الحميد بدوى
باشا (١٦ مجموعة) .

النقد من ذات العشرة قروش بامضاء معالي عبد الحيد بدوي باشا .



وحدة العملة



ظهر العملة
(شكل ١١٥)

النقدى من ذات الخمسة قروش بامضاء معالى عبد الحميد بدوى باشا

تاريخ التداول

ج

ما قبله	٥٢٠٦٧٥
باقى المجموعة حرف ك ١٨ سبتمبر ١٩٤١	٨٧٧٥
مجموعة حرف ل ٣٠ سبتمبر ١٩٤١	٤٩٩٥٠
» » م ٨ اكتوبر »	٤٩٩٥٠
» » ن ١٦ » »	٤٩٩٥٠
» » س ٢٠ » »	٤٩٩٥٠
» » ع ٣ نوفمبر »	٤٩٩٥٠
» » ف ٢٠ ديسمبر »	٤٩٩٥٠
» » ص ١١ يناير ١٩٤٢	٤٩٩٥٠
» » ق ١ فبراير »	٤٩٩٥٠
» » ر ٣٠ مارس »	٤٩٩٥٠
» » ش ١٥ أبريل »	٤٩٩٥٠
» » ت ٢٨ » »	٤٩٩٥٠
» » ث ٤ مايو »	٤٩٩٥٠
» » خ ٢٧ » »	٤٩٩٥٠

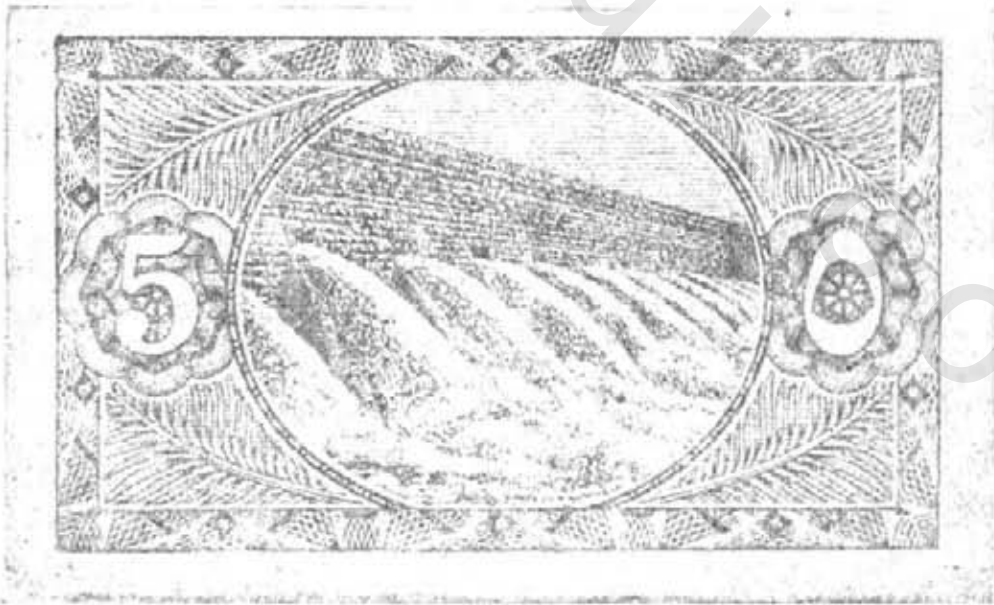
١١٩٨٨٠٠

قيمة مجموعة ١٣ ٦٥٨١٢٥

النقدى من ذات الخمسة قروش بامضاء معالى عبد الحميد بدوى باشا .



وجه العملة



ظهر العملة

(شكل ١١٦)

تابع مجاميع الورق النقدي من ذات الخمسة قروش
لمعالى عبد الحميد بدوى باشا

ج	تاريخ التداول
١١٩٨٨٠٠	ما قبله
٤٩٩٥٠	مجموعة حرف ذ ٣٠ مايو ١٩٤٢
٤٩٩٥٠	» » ض ١٥ يونيو »
٤٩٩٥٠	» » ظ ١٨ » »
٤٩٩٥٠	» » غ ١٦ يوليو »
١٣٩٨٦٠٠	

١٩٩٧٠٠ ج م جملة مجاميع معالى عبد الحميد بدوى باشا

الورق النقدي من ذات العشرة قروش
بتوقيع معالي مكرم عبيد باشا :

تاريخ التداول

ج	ما قبله	٢٣٥٢٠٠٠
١٩٤٢	٧ مايو	٩٨٠٠٠
»	» ٢٠ ب	» ٩٨٠٠٠
»	» ٣ يونيو	» ٩٨٠٠٠
»	» ١٦ ث	» ٩٨٠٠٠
»	» ٢٩ ج	» ٩٨٠٠٠
»	» ١٥ يوليو	» ٩٨٠٠٠
»	» ٢٧ ح	» ٩٨٠٠٠
٩٩٤٢	جزء من مجموعة حرف د ١٣ أغسطس	٥٠٠٠٠
		٣٠٨٨٠٠٠

٧٣٦٠٠٠ ج م جملة مجاميع معالي مكرم عبيد باشا

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي مكرم باشا :



وجه العملة



ظهر العملة

(شكل ١١٧)

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي كامل صدقي باشا :
تاريخ التداول ج —

ما قبله	٣٠٨٨٠٠٠
باقى مجموعة حرف د ١٣ أغسطس ١٩٤٢	٤٨٠٠٠
مجموعة حرف ذ ٨ سبتمبر ١٩٤٢	٩٨٠٠٠
» » ر ٥ أكتوبر »	٩٨٠٠٠
» » ز ٢١ » »	٩٨٠٠٠
» » س ٤ نوفمبر »	٩٨٠٠٠
» » ش ٩ ديسمبر »	٩٨٠٠٠
١٩٤٣ يناير ص ٥ » »	٩٨٠٠٠
» » ض ٢٠ » »	٩١٠٠٠
» » ط ٨ فبراير »	٩٨٠٠٠
» » ظ ٢٨ » »	٩٨٠٠٠
» » ع ١١ مارس »	٩٨٠٠٠
» » غ ٢ أبريل »	٩٨٠٠٠
» » ف ٢٨ » »	٩٨٠٠٠
» » ق ١٧ مايو »	٩٨٠٠٠
» » ك ٧ يونيو »	٩٨٠٠٠
» » ل ١٩ » »	٩٨٠٠٠
» » م ٤ يوليو »	٩٨٠٠٠
» » ن ١٥ » »	٩٨٠٠٠
» » هـ ٢٦ » »	٩٨٠٠٠
	٤٩٠٠٠٠٠

١٨ مجموعة ج م ١٨١٢٠٠٠

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي كامل صدق باشا :



وجه العملة



ظهر العملة
(شكل ١١٨)

الورق النقدي من ذات الخمسة قروش بامضاء معالي كامل صدق باشا
تاريخ التداول ج

ما قبله	١٣٩٨٦٠٠
مجموعة حرف أ ٣٠ يوليو ١٩٤٢	٤٩٩٥٠
» » ب ٢ ٦ أغسطس »	٤٩٩٥٠
» » ت ٢ ١٧ »	٤٩٩٥٠
» » ث ٢ ٢٩ »	٤٩٩٥٠
» » ج ٢ ٥ سبتمبر »	٤٩٩٥٠
» » ح ٢ ١٤ »	٤٩٩٥٠
» » خ ٢ ٥ أكتوبر »	٤٩٩٥٠
» » د ٢ ١٦ »	٤٩٩٥٠
» » ذ ٢ ٧ نوفمبر »	٤٩٩٥٠
» » ر ٢ ٢٣ »	٤٩٩٥٠
» » ز ٢ ٩ ديسمبر »	٤٩٩٥٠
» » س ٢ ٢٢ »	٤٩٩٥٠
» » ش ٢ ٢٩ »	٤٩٩٥٠
» » أ ٣ ٢٠ يناير ١٩٤٣	٤٩٩٥٠
» » ب ٣ ١٧ فبراير »	٤٩٩٥٠
» » ت ٣ ٦ أبريل »	٤٩٩٥٠
» » ث ٣ ٣٠ مايو »	٤٩٩٥٠
» » ج ٣ ١٩ يونيو »	٤٩٩٥٠
» » ح ٣ ٥ يوليو »	٤٩٩٥٠
» » خ ٣ ٢٠ »	٤٩٩٥٠
	٢٣٩٧٦٠٠

مجموعة ٢٤ ١١٩٨٨٠٠

الورق النقدي من ذات الخمسة قروش بامضاء معالي كامل صدقي باشا :



وجه العملة



ظهر العملة

(شكل ١١٩)

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باشا :

تاريخ التداول

ج —

٤٩٠٠٠٠٠	ما قبله			
٩٨٠٠٠	مجموعة حرف أ ٢ ٥	أغسطس ١٩٤٣		
٩٨٠٠٠	» » ب ٢ ٢٣	»		
٩٨٠٠٠	» » ت ٢ ٢	سبتمبر		
٩٨٠٠٠	» » ث ٢ ١١	»		
٩٨٠٠٠	» » ج ٢ ٢٣	»		
٩٨٠٠٠	» » ح ٢ ٧	أكتوبر		
٩٨٠٠٠	» » خ ٢ ١٨	»		
٩٨٠٠٠	» » د ٢ ٣	نوفمبر		
٩٨٠٠٠	» » ذ ٢ ٢١	»		
٩٨٠٠٠	» » ر ٢ ١٨	ديسمبر		
٩٨٠٠٠	» » ز ٢ ٢٥	يناير ١٩٤٤		
٩٨٠٠٠	» » س ٢ ٥	فبراير		
٩٨٠٠٠	» » ش ٢ ١٦	»		
٩٨٠٠٠	» » ص ٢ ٩	مارس		
٦٢٢٢٠٠٠				

١٣٧٢٠٠٠ ج ٢

تابع مجاميع النقدي من ذات العشرة قروش الذي أصدر بامضاء
معالي أمين عثمان باشا :

تاريخ التداول

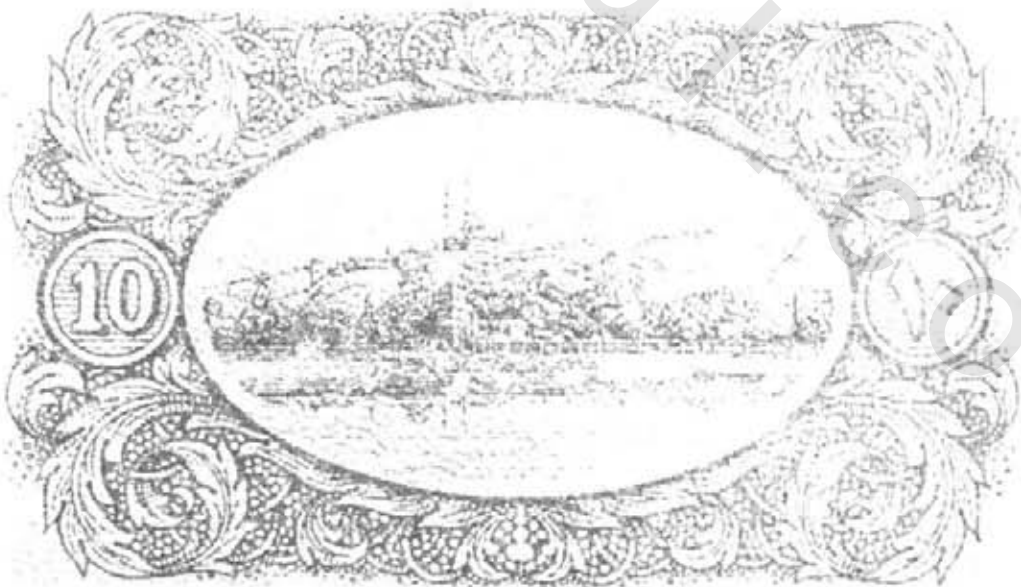
ج —————

ما قبله	٦٢٧٢٠٠٠
مجموعه حرف ض ٢ تاريخ ٢٣ / مارس / ١٩٤٢	٥٨٠٠٠
» ط ٢ » / ٠٠ / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ظ ٢ » / أبريل / ٤٤	٩٨ ٠٠
» ع ٢ » / مايو / ٤٤	٩٨ ٠٠
» غ ٢ » / ٣١ / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ف ٢ » / يونيو / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ق ٢ » / يوليو / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ك ٢ » / ١٩ / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ل ٢ » / ٣١ / ٤٤	٩٨٠٠٠
» م ٢ » / أغسطس / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ز ٢ » / سبتمبر / ٤٤	٩٨ ٠٠
» ح ٢ » / أكتوبر / ٤٤	٩٠٠٠٠
» ا ٢ » / ٢١ / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ب ٢ » / ٢٨ / ٤٤	٩٨٠٠٠
» ت ٢ » / ١٦ / ٤٤	٩٨٠٠٠
	٧٧٤٢٠٠٠

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باشا :



وحدة العملة



ظهر العملة
(شكل ١٢٠)

الورق النقدي من فئة الخمسة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باشا:

تاريخ التداول

ج

ما قبله	٢٣٩٧٦٠٠
مجموعة حرف د ٣ بتاريخ ٥/ أغسطس/ ١٩٤٣	٤٩٩٥٠
» » ذ ٣ » ١٧ / » / ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ر ٣ » ٤ / سبتمبر/ ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ز ٣ » ٢٣ / » / ٤٣	٤٩٩٥٠
» » س ٣ » ١٠ / أكتوبر/ ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ش ٣ » ٢٨ / » / ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ص ٣ » ٨ / نوفمبر/ ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ض ٣ » ٢٨ / » / ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ط ٣ » ٢٦ / ديسمبر/ ٤٣	٤٩٩٥٠
» » ظ ٣ » ١٠ / يناير / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » غ ٣ » ١ / مارس / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » غ ٣ » ١٨ / أبريل / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » ف ٣ » ٢٩ / » / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » ق ٣ » ١٣ / مايو / ٤٤	٤٩٩٥٠

٣٠٩٦٩٠٠

٦٦٩٩٣٠٠ ج ٢

تابع الورق النقدي من ذات الخمسة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باشا :

تاريخ التداول

ج

ما قبله	٣٠٩٦٩٠٠
مجموعة حرف ك ٣ بتاريخ ٣٠ / مايو / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » ل ٣ » ٢٥ / يونيو / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » م ٣ » ١٣ / يوليو / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » ن ٣ » ١٠ / أغسطس / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » هـ ٣ » ٣٠ / » / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » أ ٤ » ٥ / أكتوبر / ٤٤	٤٩٩٥٠
» » ب ٤ » ١٤ / نوفمبر / ٤٤	٤٩٩٥٠
	٣٤٤٦٥٠٠

٣٤٩٦٥٠ ج م

الورق النقدي من ذات الخمسة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باشا .



وجه العملة



ظهر العملة

(شكل ١٢١)

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي مكرم عبيد باشا :

تاريخ التداول

ج

ما قبله	٧٧٤٢٠٠٠
مجموعة حرف ث ٣ بتاريخ ٧/ديسمبر/١٩٤٤	٩٨٠٠٠
» » ج ٣ » ١٨/يناير/٤٥	٩٨٠٠٠
» » ح ٣ » ٢٩/ » /٤٥	٩٨٠٠٠
حزء من مجموعة حرف خ ٣ بتاريخ ٧/مارس/٤٥	٦٧٨٥٠
مجموعة حرف ألف ٤ بصورة جلالة الملك فاروق	٩٨٠٠٠
بتاريخ ٢٢/مارس/١٩٤٥	
مجموعة حرف ب ٤ بصورة جلالة الملك فاروق	٩٨٠٠٠
بتاريخ ٤/مايو/١٩٤٥	

٨٢٩٩٨٥٠

٥٥٨٨٥٠ ج ٢

الورق النقدي من ذات العشرة قروش بامضاء معالي مكرم عبيد باشا :



وجه العملة



ظاهر العملة
(شـكل ١٣٢)

الورق النقدي من ذات الخمسة قروش بامضاء معالي مكرم عبيد باشا:



وجه العملة



ظهر العملة

(شكل ١٢٣)

الورق النقدي من ذات الخمسة قروش بامضاء معالي مكرم عبيد باشا :

ج ————— تاريخ التداول

ما قبل ٣٦٩٦٥٠

٤٩٩٥٠ مجموعة حرف ألف ٥ بصررة جلالة الملك فاروق

بنا يخ ١١ يناير سنة ١٩٤٥

٤٤٤٠٠ جز من المجموعة حرف دات ٤ » ٢٥ فبراير » ١٩٤٥

٤٩٩٥٠ مجموعة حرف ب ٥ » ١٥ » ٢٥ » ٤٥

٥٩٩٢٠ » » ت ٥ » ٢٢ مارس » ٤٥

٤٩٩٥٠ جزء من المجموعة حرف ث ٥ » ٢٦ أبريل » ٤٥

٣٦٩٠٧٥٠

٢٥٤١٩٠ ج م

وقد أصدرت الحكومة ورقا نقديا من ذات العشرة قروش والخمسة قروش ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٤١ ، وفي نفس السنة أوصت الحكومة بسك عملة نيكلية وبرونزية بدارالسك ببرمنجهام، وقد ورد منها ١١٠٧٠٨ جنيه من ٤ مارس ١٩٤٢ لغاية ١٣ فبراير سنة ١٩٤٤ وبيانها كالآنى :

ج	
٤٧٠٦٠	قطع نيكل فئة ١٠ مليات بصورة جلالة الملك فاروق
٥٠٠١٠	» » » » » ٥ » » » » »
١٣٦٣٨	» برونز » ١ ملين » » » » »
١١٠٧٠٨	

وسكت العملة النيكل من فئة العشرة مليات حسب العيار والوزن ومقاس القطر التى سكت به فى سنة ١٩٣٧ وهى تمثل هكذا :

وجه العملة : ظهر العملة :

الصورة	(فى الوسط)
فاروق الأول ملك مصر	(طوق)
المملكة	(فى أعلى)
١٣٥٧ ١٠ ١٩٣٨	(فى الوسط)
مليات	
المصرية	(فى أسفل)



ظهر العملة



وجه العملة

العملة النيكل من فئة الخمسة مليات حسب العيار والوزن ومقاس القطر
لعملة التي سكت ١٩٣٧ وهي تمثل هكذا :

وجه العملة : ظهر العملة :

المملكة	(في أعلى)	الصورة	(في الوسط)
١٣٥٧ ٥ ١٩٣٨	(في الوسط)	فاروق الأول ملك مصر	(طوق)
مليات			
المصرية	(في أسفل)		



وجه العملة ظهر العملة
(شكل ١٢٥)

وقد وصلت العملة النيكل التي سبق أن أوصلت عليها الحكومة المصرية
في دار السك بيمباي بالهند وتغير تاريخ الضرب العربي والافرنجى وسكت
حسب عيار ووزن ومقاس القطر للعملة التي سكت سنة ١٩٣٧ ، وهي تمثل
هكذا :

وجه العملة : ظهر العملة :

المملكة	(في أعلى)	الصورة	(في الوسط)
١٣٦٠ ١٠ ١٩٤١	(في الوسط)	فاروق الأول ملك مصر	(طوق)
مليات			
المصرية	(في أسفل)		



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٢٦)

والعملة النيكل من ذات الخمسة مليات حسب النقود السابقة ، وتمثل
بما يلي :

ظهر العملة :	وجه العملة :
المملكة (في أعلى)	الصورة (في الوسط)
١٣٦٠ ٥ ١٩٤١ (في الوسط)	فاروق الاول ملك مصر (طوق)
مليات	
المصرية (في أسفل)	



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٢٧)

والعملة النيكل التي أوصت الحكومة عليها بدار السك بمبای بالهند
وقد ورد منها من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ لغاية ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢
وبيانها كالآتى :

جنيه	مليم
٩٥٠٠٠	نيكل ١٠
٥٧٥٠٠	» ٥
٢٠٠٠	» ٢
٨٠٠٠	برونز ١
١٦٢٥٠٠	

الصعوبات التي كانت تعترض السك

- ١ - عدم وجود معدن النيكل في بعض الدول وعدم استغناء البعض الآخر عنه إذ أنه أحد معادن الحرب الهامة
 - ٢ - بعد الشقه - بطء النقل - أخطار الطريق
 - ٣ - الأسعار كانت في ارتفاع متواصل منذ بداية الحرب وكان لابد من مقابلة هذا الارتفاع بطرح كميات جديدة من العملة النيكل ولأن السوق كانت تستنفد كميات هائلة باستمرار فضلا عن الطلب المتزايد من ناحية جيوش الحليفة بالقطر المصري .
- وقد وسطت الحكومة المصرية الحكومة البريطانية في تسهيل هذه الصعوبات
- ولذا فكرت الحكومة في سك عملة برونزية من فئة ١٠ مليم

و ه ملیم ولكن بعیار یختلف عن النقود المصریة فكان لابد من إصدار قرار من مجلس الوزراء .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء بسك عملة برونزیة كالآتی :

بعد الاطلاع على الأمر العسكرى رقم ٤٢٦ بتاريخ ١١ - ٩ - ١٩٤١ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود فى البلاد المصریة والمعدل بالقانونین رقم ٦٤ سنة ١٩٣٣ و ٥٨ لسنة ١٩٣٨ وعلى المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المتقدم ذكره وعلى القرارین الصادرین فى ١٨ اکتوبر سنة ١٩٢٥ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بتحدید عیار ووزن وحجم نقود البرونز وبعد موافقة مجلس الوزراء :
مادة أولى - حدد عیار ووزن وحجم القطعة من البرونز من فئة عشرة ملیات وخمسة ملیات كما یلى :

٩٥ ر٥ .٪ نحاس	{	العیار -
٣ .٪ قصدير		
١ ر٥ .٪ زنك		

٦ جرامات للعشرة ملیات	{	الوزن -
٤ » للخمسة ملیات		

٢٥ ملیمتر للعشرة ملیات	{	القطر -
٢١ » للخمسة ملیات		

مادة الثانية - القطعتان فئة العشرة والخمسة ملیات المشار إليهما الخ .

وفي سنة ١٩٤٢ أوصت الحكومة المصرية بسك عمله برونزية من فئة العشرة مليات والخمسة مليات ، بمدينة بمباي وقد ورد منها ١٥٠٠٠٠٠ ج من العشرة مليات وقد سكت بوزن وعيار مطابق لقرار مجلس الوزراء ، ويلاحظ أن أكلشييه هذه العملة أخذ من أكلشييه سنة ١٩٣٨ ، ولذلك نجد نفس التاريخ منقوشا على ظهرها ، وصورتها كما يلي :

وجه العملة :	ظهر العملة :
الصورة (في الوسط)	المملكة (في أعلى)
ناروق الأول ملك مصر (طوق)	١٣٥٧ ١٠ ١٩٣٨ (في الوسط)
	مليات
	المصرية (في أسفل)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٢٨)

ومبلغ ١٠٠٠٠٠ ج من القطعة ذات الخمسة المليات المضلعة التي سكت بمبباي وقد وردت للخزانة العامة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لغاية سنة ١٩٤٣ وهي يوزن وعيار ومقاس القطر السابق حسب قرار مجلس الوزراء وصورتها كالآتي :

ظهر العملة :

وجه العملة :

المملكة (في أعلى)

١٣٥٧ ٥ ١٩٣٨ (في الوسط)

مليارات

المصرية (في أسفل)

الصورة (في الوسط)

فاروق الأول ملك مصر (طوق)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٢٩)

وكذا أوصت الحكومة المصرية نظرا لاشتداد الأزمات المتقدمة ولضرورة وجود عملة صغيرة مساعدة ، دارالسك الملكية بلندن بسك نقود برونزية من فئتي العشرة مليات والخمسة مليات فقامت بسكها وقد ورد منها مبلغ ٢٧٥٢٠٠ ج من العشرة مليات و ١٣٧٣٧٥ ج من الخمسة مليات . وسكت بوزن وعيار ومقاس القطر يطابق قرار مجلس الوزراء .

العملة البرونزية من ذات العشرة مليات التي سكت بدار السك الملكية بلندن تماثل العيار والوزن ومقاس القطر العملة التي سكت طبقا لقرار مجلس الوزراء وتمثل كما يلي :

وجه العملة : ظهر العملة :

الصورة (في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)
المملكة (في أعلى)
١٣٦٢ ١٠ ١٩٤٣ (في الوسط)
مليارات
المصرية (في أسفل)



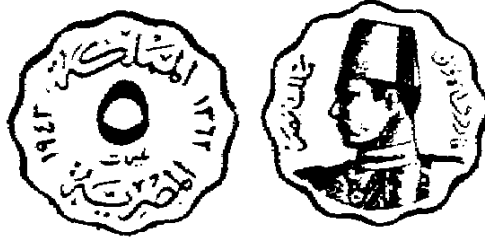
وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٣٠)

العملة البرونزية من ذات الخمسة مليات التي سكّت بدار السك الملكية بلندن وتماثل أيضا في العيار والوزن ومقاس القطر التي سكّت طبقا لقرار مجلس الوزراء يمثل هكذا :

وجه العملة : ظهر العملة :

الصورة (في الوسط)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)
المملكة (في أعلى)
١٣٦٢ ٥ ١٩٤٣ (في الوسط)
مليارات
المصرية (في أسفل)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٣١)

وبالنسبة لحالة التداول ولعدم وجود نقود صغيرة من فئة القرشين فكرت الحكومة المصرية أولافى سك مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج قطع من ذات القرشين بدار السك ببريتوريا بجنوب أفريقيا بقالب النقود الفضية لسنة ١٩٣٩ لجلالة الملك فاروق وقد وصلت للخزانة العامة وكذا أعيد سك مبلغ ١٢٠٠٥٧ ج من النقود الفضية المصرية القديمة التى ضربت بمصر بمصلحة الدمغ والموازن التابعة لوزارة التجارة والصناعة وذلك بأكلشييه من صورة عملة الملك فاروق التى كانت قد سكّت سنة ١٩٣٩ ولكن هذا المبلغ لم يف بالغرض المقصود فعمدت بعد ذلك إلى سك مبلغ كبير فى سنة ١٩٤٤ م بدار السك المذكورة بجنوب أفريقيا ولكنها بعيار أقل وقد ورد منها لوزارة المالية رسالتين الأولى بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٢٥٦٠٠٠ داخل عدد ٨٠٠ صندوقا، وكل صندوق يحتوى على ثمانية أكياس بمبلغ ٣٢٠ ج داخل كل كيس ٤٠ ج والرسالة الثانية وردت بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ وهى عبارة ٣٤٢٤٠ داخل ١٢٧ صندوقا وكل صندوق ٣٢٠ ج فى ثمانية أكياس داخل كل كيس ٤٠ ج .

وشكل القطعة ذات القرشين كما يلي :

وجه العملة : ظهر العملة :

الصورة	(في الوسط)	٢ قرشان	(في أعلى)
فاروق الأول ملك مصر (طوق)		المملكة المصرية	(في الوسط)
		١٣٦٣ ١٩٤٤	(طوق)



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٢٢)

وبالنسبة إلى احتياج الحكومة المصرية إلى هذه العملة فكرت في سكها في
بريتوريا (جنوب أفريقية). وقد سكت في أول دفعة مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ج كما سبق
بـ ٨٣٣ ١/٢ من الألف إلا أنه رُئي تخفيض العيار فاحتاج الأمر إلى استصدار قرار
من مجلس الوزراء فخررت مذكرة لمجلس الوزراء وتتلخص كالاتي :

حدد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ عيار ووزن العملة المعدنية التي يجوز
تداولها في القطر المصري ، وقد نص هذا القانون على أن عيار العملة الفضية
يكون بواقع ٨٣٣ ١/٢ جزءا من الألف من الفضة الخالصة ، ١٦٦ ٢/٣ جزءا من
الألف من مزيج معدن آخر : كما رخص لوزير المالية بعد موافقة مجلس

الوزراء بان يقرر نقش النقود وحجمها وشكل الكتابة عليها :

وبالنسبة لازدياد التداول النقدي زيادة كبيرة بسبب ظروف الحرب وما ترتب على ذلك من ضرورة زيادة الأنواع المختلفة من العملة الصغيرة ، ومنها العملة النيكل والبرونز ، سعت وزارة المالية في سك كميات من هذه الأنواع الأخيرة في مدة الحرب ، وقد سكت كميات كبيرة منها فعلا وطرحتها للتعامل على أنه تعذر في المدد الأخيرة سك قطع جديدة من العملة من النيكل من فئة القرش الصاغ ونصف القرش الصاغ لعدم توفر معدن النيكل واضطرت وزارة المالية إلى أن تستعوض عن ذلك بسك عملة من فئة القرش والنصف قرش من البرونز .

وقد فكرت وزارة المالية - لتسهيل توفير العملة الصغيرة التي قد اشتد الطاب عليها - في أن تسك عملة فضية من فئة القرشين للمساعدة بها في عمليات الاستبدال . على أنه بسبب ارتفاع ثمن الفضة في الوقت الحاضر بدرجة جعلت قيمته الفعلية الموجودة بالعملة الفضية بالعيار الحالي لهذه العملة ، تفوق القيمة الاسمية لهذه العملة مما يؤدي إلى محاولة ادخارها أو الاتجار فيها - لهذا أبدت وزارة المالية أنه من الأنسب خفض عيار الفضة من فئة القرشين التي تشرع في سكها وقد تفاوضت في هذا الشأن مع دار السك بريتوريا التي أبدت استعدادها للقيام بهذه العملية كما استرشدت بما اتبعت بعض البلاد الأخرى في سك نقودها الفضية في السنين الأخيرة واستقر رأيها على أن تجعل عيار الفضة في القطع من فئة القرشين التي تشرع في سكها بنسبة ٥٠ ٪ من وزنها تضاف إليها سبيكة من ٤٨ ٪ من النحاس و ٢ ٪ من المنجنيز للمحافظة على لون العملة وقد استقر الرأي أيضا على أن يستبدل الشكل المستدير

لهذه العملة بشكل مسدس بحواف غير مشرشرة وقد أبدت دارالسك أن هذا الشكل أكثر سهولة في العمل من الناحية الفنية - والسبب في ذلك هو تمييز هذه العملة ذات العيار المنخفض عن نظيرتها التي من العيار الأعلى وفي حالة ما إذا رأى سحبها من التداول في المستقبل عندما ترى الوزارة العودة إلى العيار الأصلي أمكن تحقيق ذلك دون مشقة . ولما كانت الحاجة ماسة لإصدار هذه العملة في التداول في أقرب فرصة لا تخفف عن الورق النقدي ذي القيم الصغيرة ، وكذا لاستئاد الطلبات على العملة من فئة القرشين التي لا توجد منها كميات بالخزانة العامة يمكن طرحها للتداول - ولما كان إصدار هذه العملة يستدعى استصدار قانون بتعديل العيار على الأساس المشروع في هذه المذكرة فقد أعدت وزارة المالية بالنسبة لإغية البرلمان مشروع مرسوم بقانون تحت أحكام المادة ٤١ من الدستور وهذه العملة الجديدة قد وصلت منها كميات كبيرة وهي متداولة بين الناس للحاجة إليها . وقد وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ وحدد مقدار الذي سيسك وقدره مبلغ ٨٠٠٠٠٠ ج مبدئيا وقد رأت الوزارة الاكتفاء بسك ٦٢٧٠٠٠ ج بدلا من مبلغ ٨٠٠٠٠٠ ج المذكور وقد أضيفت فقرة جديدة للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ، وقد صدر الأمر الكريم هذا نصه :

نحن فاروق الاول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور وعلى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد لمصرية ، وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هوآت :

المادة الاولى - تضاف إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية فقره ثانيه نصها كالآتى :

ويجوز فيما يختص بالقطعة من فئة القرشين أن يكون عيارها كالآتى :

٥٠ ٪ من وزن القطعة من الفضة .

٤٨ ٪ » » » النحاس .

٢ ٪ » » » المنجنيز .

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية :

وفي سنة ١٩٤٥م أوصت الحكومة المصرية دارالسك بيمباى بالهند على صنع برونز من فئة المليم لكثرة الطلبات على هذه العملة الصغيرة ولشدة الحاجة اليها وقبلت دارالسك المذكورة تشغيلها ولو أنها لم تشتغل لاية مملكة من بلدان العالم، إلا أنها وافقت عليها بصفة خاصة على شرط أن تكون هذه العملة بمخلطة أى بعمار العملة التى تشتغل بها وهى كالآتى :

٩٢٠ ر نحاس

٠٢٥ ر زنك

٠٠٥ ر قصدير

وبالنسبة للحالة الاضطرارية قد وافقت الحكومة على عمل ٥٠٠٠ ج على أن يبدأ العمل من أول مايو سنة ١٩٤٥ حتى تنتهى العمل منها فى يوليو سنة ١٩٤٥ وقريبا تصل هذه العملة .

وأن خزانة الدولة صار بهاما يكفيا من جميع أصناف العملة ، وهذا بفضل تدبير أولى الأمر .

وقد رفعت مذكرة لمجلس الوزراء لاعتماد تغيير العيار وإضافته إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ وقد وافق عليها بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ ولا شك أن الحكومة وافقت : إذ طرحت العملة الفضية الناعمة للتداول ثانية . ثم أصدرت الورق النقدي ، وغيّرت العيار ، ونوعت المعدن ، فذلت أزمة النقود وضيق على المزيّفين ، وربحت إلى جانب هذا مبلغا لا يستهان به ، وحفظت لمصر سمعتها فى هذه الآونة العصيبة .

الباب الرابع

العملة المزيفة

وضعت الملاحظات الآتية بقصد مراعاتها حين التبادل والتعامل في أنواع العملة المصرية ، وذلك تفاديا من التعامل بعملة زائفة ، فضية كانت أو نيكلية أو برونزية .

أولا - يراعى شكل ومظهر لون المعدن من أول نظرة . فهذه النظرة توقف الفكر ، وتنبيه المتعامل فللون المعدن تأثير كبير يعطيك فكرة قلما تخطئ عما إذا كانت القطعة المتعامل بها مسكوكة من نفس المعدن المسكوك منه العملة الأميرية أم لا .

ثانيا - يلاحظ حين المقارنة بين قطعتين ، إحداهما أميرية ، والأخرى مزيفة ، وجود اختلافات كثيرة في الكتابة ، من حيث الخط وأوزانه ، ومقاييسه ، وأوضاعه ، ورسمه ، وشكله ، ونقشه : كذلك الاختلاف المظهرى في الحلية (الزخرف) المحيط بالكتاب . مع أننا إذا قارنا بين قطعتين أميريتين من ضرب واحد ، لانجد فرقا ، لأن القالب الذى ضربت به القطعة الأولى به هو نفسه القالب الذى ضربت به القطعة الثانية :

ومن الضروري أن نجد فرقا - فى الكتابة - بين قطعة أميرية وأخرى

مزيفة ، لاختلاف القالب الذى ضربت به ، فالقالب الأميرى لا يمكن أن ينطبق تمام الانطباق على القالب المزيف ولكنه يتشابه معه فقط .

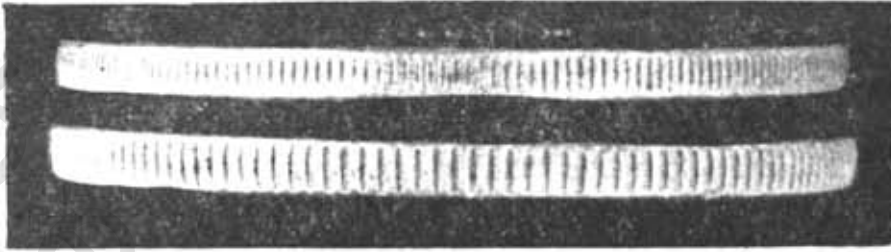
ثالثا - يلاحظ أن العملة المزيفة الغير المتقنة أقصر فى القطر من العملة الأميرية ، فأنك إذا وضعت قطعة مزيفة بين قطعتين أميريتين وساويت بينهما جميعا ، وجدت أن القطعة الوسطى المزيفة أقصر من الأخرتين . وذلك راجع إلى أن الطريقة المسكوكة بها العملة الأميرية ، غير الطريقة المسكوكة بها العملة المزيفة . ففى حالة سك العملة الأميرية تقطع القطع مقدما ثم تضغط بالقالب المضغوط . أما فى حالة سك العملة المزيفة فإن المزيف يصنع القالب ويصب فيه المعدن المنصهر فيتشكل بشكله .

وإذا تمسنا مع نظرية التمدد والانكماش ، وجدنا أن المعادن تتمدد بالحرارة وتنكمش بالبرودة ، فإذا طبقنا هذه النظرية فى هذه الحالة ، وجدنا أن العملة المزيفة تنكمش : ويصير قطرها أقل من قطر القالب المصبوبة فيه ، ولهذا نجد أن معظم العملة المزيفة قصيرة القطر .

ويلاحظ أن فى العملة الأميرية ذات الطغراء للسلطان عبد الحميد المسكوكة سنة ١٢٩٣ المرقوم عليها ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ قصر قليل عن نظائرها من العملة الأميرية بخلاف العملة المزيفة فإنها ظاهرة الفرق .

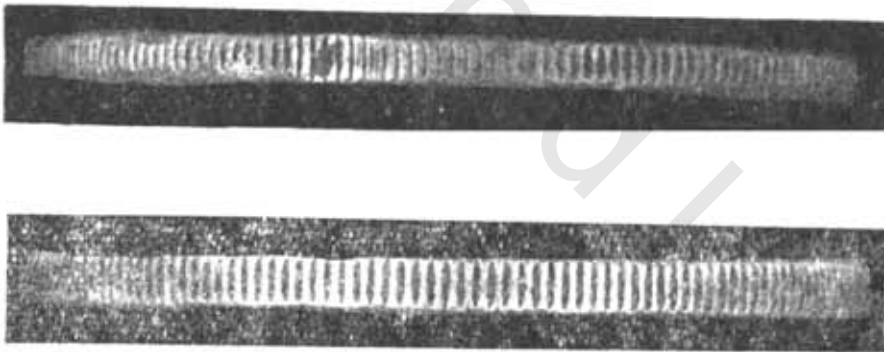
رابعا - إذا نظرت إلى (الشرشرة) التى على دائرة العملة الفضية الأميرية ، وجدت أنها مقسمة بانتظام تام ، فالمسافة بين كل شرشرة وأخرى متساوية ورأسية ، أما فى المزيفة فنجد هذه الشرشرة لا تكون متساوية الأبعاد ولا تكون رأسية تماما وهذا راجع إلى عدم إتقانها كما يتبين من الشكل التالى :

جنزير الدائر للعملة الأميرية



(شكل ١٣٣)

جنزير الدائر للعملة المزيفة



(شكل ١٣٤)

والشائع بين الناس عند فحص العملة أن يضعوا جنزيرها بين أسنانهم ويديرونها فإذا أحدثت صوتا معيناً ولم تكن لينة حكموا بجودتها وقبلوها على أنها عملة أميرية . وهذه نظرية خاطئة لا أساس لها . فانك لو فحصت معظم القطع المزيفة بهذه الطريقة لحكمت أنها أميرية .

خامساً - لمعظم القطع الأميرية رنين خاص كرنين القطع الفضية إذا ما طرقت (ولكن بعضها ليس له هذا الرنين وهو ما يطلق عليه كلمة أخرس) ويعتقد البعض أنه ما دامت للعملة هذا الرنين وجب أن تكون أميرية ، مع أن هذا خطأ ، فمعظم القطع التي من ضرب ١٣٢٧ هـ المسكوكة سنة ١٣٣٢ هـ التي يقال عنها (نمرة ٦) ليس لها هذا الرنين ومعظمها (أخرس) وهي مقبولة بخزائن الحكومة . وتكون هذه النظرية صحيحة إذا كانت العملة مصنوعة من الرصاص . أما إذا كانت مصنوعة من الفضة فإنها لا تنطبق . وقد يرجع السبب في ذلك الزعم إلى جشع المزيفين الذين كانوا يصنعون العملة المزيفة من سبائك معظمها من الرصاص لزيادة المكسب .

سادساً - ما دامت القطع الأميرية كلها من عيار واحد وحجم ومقاس واحد فطبيعي أن يكون وزنها واحداً ، فإذا اتحدت كل هذه الصفات في قطعة واشتبه فيها فما على الإنسان إلا أن يزنها أمام نظيرة لها من نفس الضرب والسنة التي سكت فيها - فهذه الطريقة قد لا تخطئ ، إلا إذا كان المعدن والعيار والمقاس المصنوعة منه القطعة المزيفة مماثلاً للعملة الأميرية وقاما يكون .

سابعاً - عند وجود أى اختلاف في أية قطعة من النقود يجب مقارنتها بقطعتين أميريتين من فئتها من نفس السك على أن يكون تاريخ الضرب واحداً . كل هذه الاختلافات وما شاكلها تكون غالباً عاملاً قائماً على أن القطعة ضربت بقالب غير القالب الأميرى ومن معدن يختلف عن المعدن المختار للعملة الحكومية من حيث الوزن والعيار والحجم .

مميزات العملة الفضية المزيفة (١)

يمكن معرفة العملة الفضية المزيفة بملاحظة ما يأتي :-
أولا - العملة الفضية الزائفة الغير المتقنة من ذات الريال ، ونصف الريال (العشرة قروش) وربع الريال (الخمسة قروش) والقرشين* . من جميع المسكوكات ، تكون أقل كثيرا من نظيرتها الأميرية من حيث الوزن والحجم والعيار .

ثانيا - يعرف الزائف من العملة الفضية من ذات الطغراء بانطماس الكتابة العربية في البعض وعدم وضوحها في البعض الآخر ومن الاختلاف الوضعي للنجوم ، وتقطع السعف وإكليل الزهور المحلى بها الاطار وعدم ظهور حرفي (W) أو (H) بایضاح بين المدفعين في أسفل أحد الوجهين وعدم انتظام الشرشرة (الجزيرة) الذي بالدائر . راجع شكل ١٣٣ و ١٣٤ .

(١) وضعنا بعض الصور للعمله المزيفة ونظيرتها الأميرية لتسهيل إدراك هذه المميزات من المقارنة بينها .

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزينة ذات الطغراء
من فئة العشرة قروش

عملة أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٣٥)

عملة مزينة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٣٦)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٣٧)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٣٨)

عملة أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٣٩)

عملة مزيفة (١)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٤٠)

(١) الدوائر البيضاء الموجودة ببعض الصور تشير إلى الملاحظات الظاهرة

بالعملة المزيفة .

عملة أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٤١)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٤٢)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٤٣)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٤٤)

نماذج من العملة الفضية الأميرية ، والمزينة ذات الطغراء
من فئة الخمسة قروش

عملة أميرية



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٤٥)

عملة مزينة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٤٦)

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٤٧)

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٤٨)

ثالثا - يعرف الزائف من العملة الفضية التي من ضرب (السلطان حسين) بكون الكتابة إما رفيعة أو بارزة ومسلخة ، أو مطموسة ، وأظهر علامة على تزييفها الأرقام ١٣٣٣ المنقوشة تحت (السلطان حسين كامل) على وجه العملة ، فهذه الأرقام تمكن من معرفة ما إذا كانت القطعة مزيفة أم لا ففي القطع الاميرية نجد أن جميع الأرقام متحدة الطول ورأسية الوضع ، ومكتوبة بسمك واحد ، ومنفصلة الواحدة عن الأخرى . أما في جميع أنواع العملة المزيفة من هذا النوع ، فنجد أن أرجل الثلاث من الأرقام إما مائلة إلى اليمين أو إلى اليسار ، ونجد أحيانا أن رأس كل منها يقرأ برقم اثنين لا ثلاثة وأحيانا تتصل ببعضها كما في الشكل الآتي :

١٣٣٣

علنا ميري

(شكل ١٤٩)

١٣٣٣ ١٣٣٣ ١٣٣٣ ١٢٢٢

عملية مزيفة

(شكل ١٥٠)

والحلية التي بالاطار غالباً ما تكون متقطعة وخطوطها رفيعة تكاد لا تظهر بخلاف القطع الأميرية ، فان الحلية ظاهرة ومتصل بعضها ببعض ونقشها واضح وترى سمكة ومتقنة بل ومتماثلة ، ولا عبرة بكون القطعة المزينة مضبوطة الوزن والعيار . ويتضح لك ذلك بمقارنة العملة المزينة بالعملة الأميرية راجع (شكل ١٣٥ وما بعده) .

ويلاحظ أن العملة الفضية (السلطان حسين) ضربت على قالبين مختلفين أحدهما ببرمنجهام (بانجلترا) والآخر ببمباي (بالهند) لشدة حاجة البلاد للعملة في زمن الحرب (سنة ١٩١٦ و ١٩١٧) ففي الأولى كان نقش الكتابة والحلية رفيعة والمعدن مضغوط بحيث تظهر القطعة أرفع سكامن العملة الأخرى وفضلاً عن ذلك فان الأرقام ٢٠ - ٢٠ أو ١٠ - ١٠ الموضوع على العملة لبيان قيمتها وضعت أكبر في الكتابة . خصوصاً الصفر « ٠ » فانه أوسع من الصفر الآخر المكتوب على العملة المضروبة بالهند ، وكذا الرقم « ٥ » فان رأسه يتجه إلى أعلى كما هو موضح وإن الأرقام ٢٠ - ٢٠ أو ١٠ - ١٠ الموضوع أسفل السلطنة المصرية على ظهر العملة وضعت ظاهرة بخط واضح . ولكنها أصغر من خط العملة المسكوكة في برمنجهام . وإن الرقم « ٥ » الأفرنكي رأسه متجه إلى أسفل كما هو موضح (قد سك في بمباي في بلاد الهند) فهذا الاختلاف بين الأولى والثانية هو اختلاف القالب (الأكلشي) وهي عمله أميريه وإن شك الكثير في أنها مزيفة ، والحقيقة أنها مقبولة بخزائن الحكومة ، والتعامل بها جار .

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة
من ذات العشرة قروش للسلطان حسين كامل

عملة أميرية ضرب برمنجهام



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥١)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥٢)

عملة أميرية ضرب بمباي بالهند



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٥٣)

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٥٤)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥٥)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥٦)

نماذج من العملة الفضية الأميرية ، والمزيفة للسلطان حسين

من الخمسة قروش

عمله أميرية (ضرب بمبای بالهند)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥٧)

عمله مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥٨)

عملة أميرية (ضرب برمنجهام)



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٥٩)

عمله مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦٠)

عمله مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦١)

رابعاً - يعرف المزيف من القطع الفضية من ضرب (السلطان فؤاد) بأن الكتابة والحلية رفيقتان على ظهر العملة (السلطنة المصرية) . وبمقارنتها مع قطعة أميرية من نوعها نجد أن الشدة () والشولة () والنقط فوق الهاء من السلطنة المصرية رفيعة جداً ومسلخة تكاد تكون معدومة وأظهر شيء في المزيف منها وجود طفح (طرايش) في وسط الكتابة لا أصل له . واختلاف ظاهر في الرقم العربي والافرنكى في أسفل ظهر القطعة وكذا وجود فاصل في الشرشرة (الجزير) وقد سبق التكلم عن انتظامه بنسق واحد في العملة الأميرية . والألف في وجه العملة في كلمة (السلطان) نجدها مسلخة ورفيعة ويظهر لك أنها أطول من الألف في نظيرتها الأميرية :

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة من ذات العشرة قروش

للسلطان فؤاد

عمله أميرية



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٦٢)

عملة مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦٣)

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة من ذات الخمسة قروش
للسلطان فؤاد

عملة أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦٤)

عمله مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦٥)

خامسا - يعرف المزيف في العملة الفضية ضرب الملك فؤاد (ملكي) بأن لون معدنه متغير ، وأن النقش من حيث الكتابة والصورة يختلف فيها اختلافا واضحا ، وأن حرف (S) المرقوم خلف الصورة غير ظاهر ، بل معدوم بالمرّة ، وأن أوجه التزييف السابقة جميعها تنطبق عليها لأنها غير متقنة التزييف .

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة من ذات العشرة قروش

للملك فؤاد بالملابس الملكية :

عملة أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦٦)

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٦٧)

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٦٨)

نماذج من العملة الفضية الأميرية ، والمزينة من ذات الخمسة قروش :
للملك فؤاد بالملابس الملكية

عملة أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٦٩)

عملة مزينة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٧٠)

وكذا العملة الفضية ضرب الملك فؤاد (جهادى) ظاهرة التزييف لأنها متقنة الرسم ، ومظهرها يعطيك بمجرد النظرة السريعة إليها، صورة مشوهة . لبق عليها أوجه التزييف السابقة . وحرفا P.M الموضوعان على وجه العملة . بهما الصورة والمرقومان على الملابس الرسمية غير واضحين .

نماذج من العملة الفضية الأميرية ، والمزيفة من ذات العشرة قروش
للملك فؤاد بالملابس العسكرية

عمله أميرية



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٧١)

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٧٢)

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزينة ذات الخمسة قروش
للملك فؤاد بالملابس العسكرية

عمله أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٧٣)

عمله مزينة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٧٤)

عمله مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٧٥)

سادساً - يعرف الزائف من العملة الفضية ضرب الملك فاروق من أول نظرة ، فهي ظاهرة التزييف ، وغير متقنة فترى في الوجه المحلاة به الصورة اختلافاً كبيراً في لون المعدن ونسخ الكتابة والنقش ، ويوجد في الظهر اختلاف قليل في الطوق (زخرف زهرة اللوتس) والجنزير في العملة الأميرية عبارة عن جنزيرين منفصلين تمام الانفصال (بخلاف أنواع العملة المصرية الأخرى) أما في العملة المزيفة فنجد أنهما متصلان فوق الطربوش غالباً وعلاوة على ذلك فالفاصل الموجود بين الجنزيرين في القطع الأميرية يوجد به نقط كحبوب بارزة وأخرى محفورة . أما في العملة المزيفة فنجد أن هذه النقط معدومة في وجهه وظاهرة في وجه آخر . وحتى الآن لم نر عملة مزيفة من القطع الفضية من ذات العشرين قرشا نظراً لقلة ظهورها .

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة من ذات العشرة قروش

للملك فاروق

عمله أميرية



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٧٦)

عمله مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٧٧)

نماذج للعملة الفضية الأميرية والمزيفة من ذات الخمسة قروش
للملك فاروق
عملة أميرية



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٧٨)

عملة مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٧٩)

سابعاً - ويعرف الزائف من العملة الفضية ذات القرشين بالميزات السابق بيانها . وأظهر علامه للتزييف في العملة ذات القرشين من الطغراء أن رقم (٢) الموضوع فوق ش لم يظهر بوضوح أو يكاد لا يقرأ وغالبا كتابته مطموسة .

نماذج من العملة الفضية الأميرية ، والمزيفة
من ذات القرشين صاغ للطغراء

عمله أميرية



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٠)

لم توضع صورة القطعة المزيفة لعدم وضوح المميزات بها .

(شكل ١٨١)

أما القطع الفضية من ذات القرشين ضرب السلطان حسين فان أظهر علامة
في التزييف فيها أن الأرقام ١٣٣٣ رقيقة ومسلخة وأرجلها إما مائلة إلى اليمين
وإما قصيرة والحلية التي على ظهر القطعة (الحرف هـ) الموضوع على (السلطنة
المصرية) فانها إما معدومة أو رقيقة جداً ومساخة أو مطموسة مع أنها
ظاهرة وواضحة في القطعة الاميرية .

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة ذات القرشين

للسلطان حسين

عمله أميرية



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٣)

عمله مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٣)

عمله مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٤)

عملة مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٥)

عملة مزيفة



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٦)

والقطع الفضية المزيفة من ذات القرشين ضرب الملك فؤاد (ملكى
وجهادى) مميزاتا ظاهرة ولا تختلف عما سبق إيضاحه فى العملة الفضية من
هذا النوع .

نماذج من العملة الفضية الأميرية ، والمزيفة من ذات القرشين

للملك فؤاد بالملابس الملكية

عمله أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٨٧)

عمله مزيفة



ظهر العملة

وجه العملة

(شكل ١٨٨)

ولم تظهر عملة مزيفة من ضرب الملك فاروق من فئة القرشين سوى
مازيف منها من الرصاص ، وهذا يعرف بمجرد النظر إليه لرداءة معدنه وعدم
إتقان سكه .

نماذج من العملة الفضية الأميرية والمزيفة من ذات القرشين للملك فاروق .

عمله أميريه



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٨٩)

عمله مزيفه



وجه العملة ظهر العملة

(شكل ١٩٠)

رغم حداثة سك هذه العملة كما سبق أن بينا في موضعه ، ورغم التدقيق في التضييق على المزيفين في محاولة تزييفها فانه قد عمد بعض الأشرار إلى تزييفها تزييفا واضحا . إذ سكت من معدن أقل كثيراً في العيار منه في القطعة الأميرية ، وذلك لارتفاع ثمن معدن العملة الأميرية لأنه لو زيفت من معدن يقارب معدن القطعة الأميرية من حيث الوزن والعيار لفات على المزيف غرضه وهو جنى الربح من الفرق بين تكاليفها و ثمن المعدن ، وبين القيمة الاسمية للعملة الأميرية .

تزييف القطعة من ذات القرشين المسدسة الأضلاع .

ومميزات تزييفها ما يأتى : -

- ١ - لون معدن القطعة المزيفة رمادى باهت .
- ٢ - رسم الصورة والكتابة الموجودة على وجه القطعة المزيفة متآكل وغير واضح وضوحه بالعملة الأميرية ومشوه تشويها ظاهراً .
- ٣ - وزن القطعة المزيفة أقل من وزن القطعة الأميرية .

عمله أميرية



ظهر العملة

وجه العملة

عملة مزيفة



ظهر العملة



وجه العملة

(شكل ١٩٢)

العملة النيككل المزيفة

يندر تزيف العملة النيككية ، وكذا البرونزية ، لأن الأولى إذا وجد منها مزيف فيكون من الرصاص أو النحاس الخالص مما يجعلها ظاهرة التزيف بمجرد النظر إليها. أما العملة البرونزية فقد انصرف عن تزيفها الاشرار لصغر قيمتها ولأن تكاليف تزيفها أكثر من قيمتها .

أوراق النقد المزيفة

الورق النقدي المزيف من فئة العشرة قروش بامضاء

المغفور له عبد الحميد سليمان باشا

بمقارنة الورقة المزيفة بالأميرية يتضح الخلاف بينهما فيما يأتي :-

وجه الورقة :

- ١ - لون وجه الورقة المزيفة الموقعة بامضاء المغفور له عبد الحميد سليمان باشا (بنى قائم) بخلاف لون الورقة الأميرية .
- ٢ - الأرقام الستة المدونة بالورقة غير منتظمة ، فأحدها عال والآخر منخفض ، وهي جميعها غير متقنة .
- ٣ - كتابة القانون في العبارة : (بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠) مجرحة وواضحة التزييف .
- ٤ - وردة الرياح بالورقة المزيفة غير ظاهرة ، بل ليس لها أثر مطلقا .
- ٥ - الصفر من رقم « 10 » مظلل بأقواس رأسية بخلافه بالأميرية فان تظليله فيها بأقواس عرضية .
- ٦ - عرض الورقة المزيفة ينقص عنه في الأميرية مليمترا .

ظهر الورقة :

- ١ - رسم القلعة غير ظاهر بالمزيفة ، وكذا شاطئ النيل ممحو وغير واضح .
- ٢ - رسم إطار الورقة المزيفة يختلف كثيراً عنه في الأميرية ، ويسهل الحكم بتزييف الورقة بمجرد مشاهدتها وبه طفح (طرطشة) .



مقارنة الورق النقدي (الأُميري ، والمزيف) من ذات العشرة قروش
بامضاء المرحوم عبد الحميد سليمان باشا

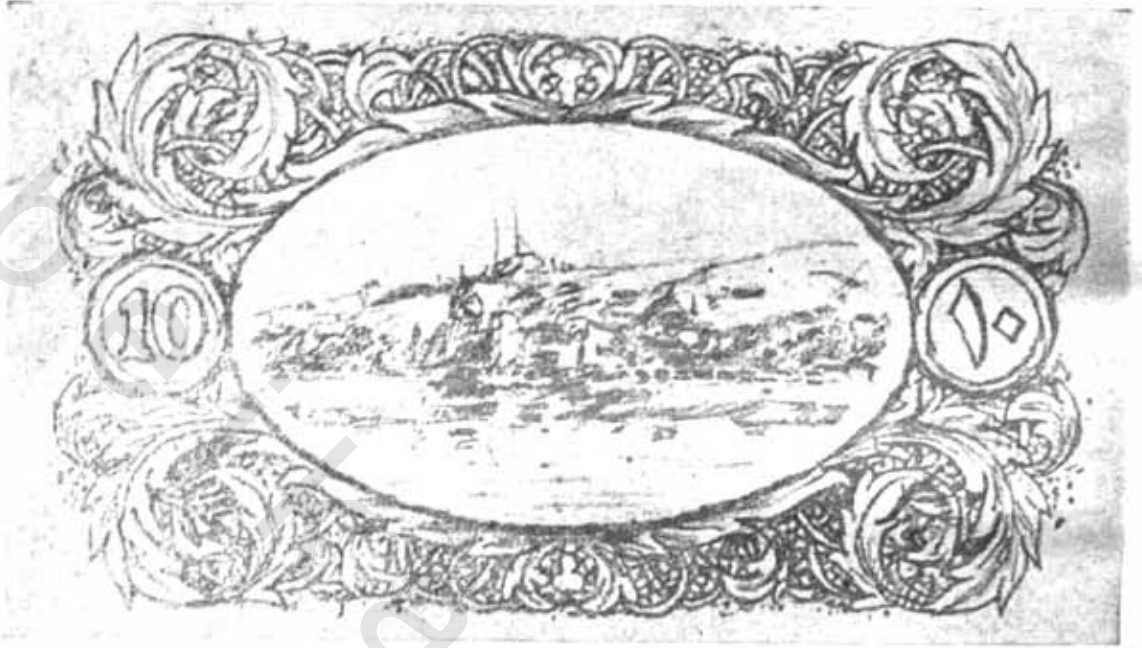


وجه العملة الاميرية

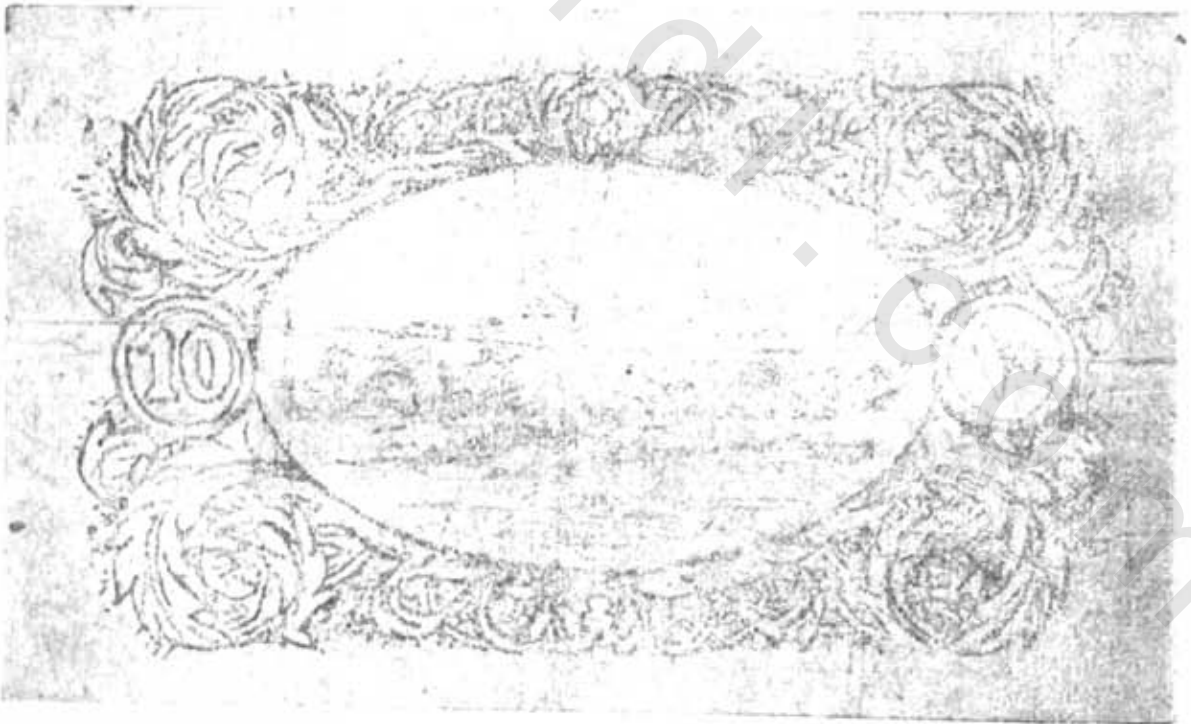


وجه العملة المزيفة
(شكل ١٩٣)

مقارنة الورق النقدي (الأميرى ، والمزيف) من فئة العشرة قروش
بامضاء المرحوم عبد الحميد سليمان باشا



ظهر العملة الأميرية



ظهر العملة المزيفة
(شكل ١٩٤)

الورق النقدي المزيف من فئة العشرة قروش بامضاء
معالي عبد الحميد بدوى باشا

وجه الورقة :

- ١ - لون الورقة المزيفة الموقعة بامضاء معالي عبد الحميد بدوى باشا
(بنى قائم) كالمزيف من الورقة السابقة
- ٢ - وردة الرياح بالورقة المزيفة غير واضحة وليست كثيلتها بالأصلية
ورسمها غير منتظم .
- ٣ - توجد خطوط أفقية بالورقة المزيفة لا وجود لها في مثيلتها
الأميرية .
- ٤ - الأرقام الستة وحرف المجموعة بالورقة المزيفة مجرجه وغير
منتظمه ، وتختلف عنها في الأميرية .
- ٥ - طول الورقة المزيفة يزيد مليمترًا عنه في الورقة الأميرية .
- ٦ - الورقة المطبوع عليها العملة المزيفة لا يوجد بها العلامة المائية بخلاف
ورق العملة الأميرية .

ظاهر الورقة :

- ١ - رسم القلعة غير واضح في المزيفة ، وكذا شاطئ النيل مطموس
وغير ظاهر
- ٢ - رسم الاطار بالورقة المزيفة يختلف اختلافاً كثيراً عنه في الأميرية
ويسهل الحكم بتزييف الورقة بمجرد مشاهدتها وبه طفح (طرايش) .

مقارنة الورق النقدي (الأميري ، والمزيف) من ذات العشرة قروش
بامضاء معالي عبد الحميد بدوي باشا :

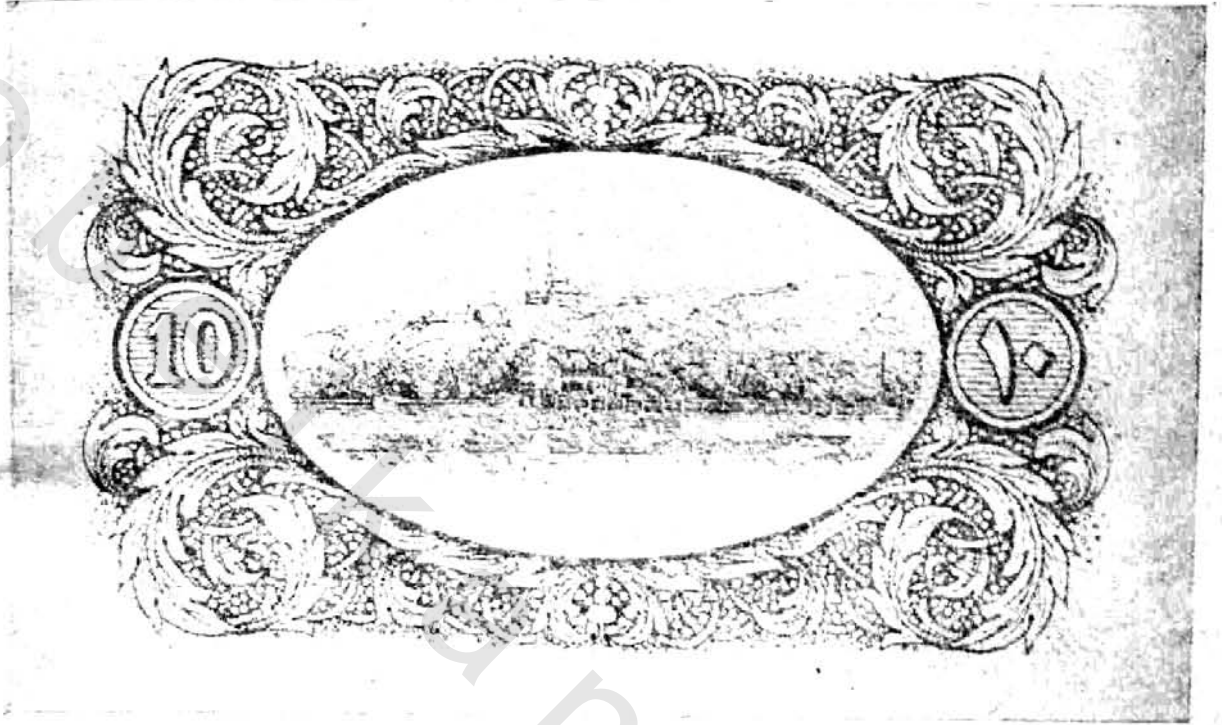


وجه العملة الاميرية

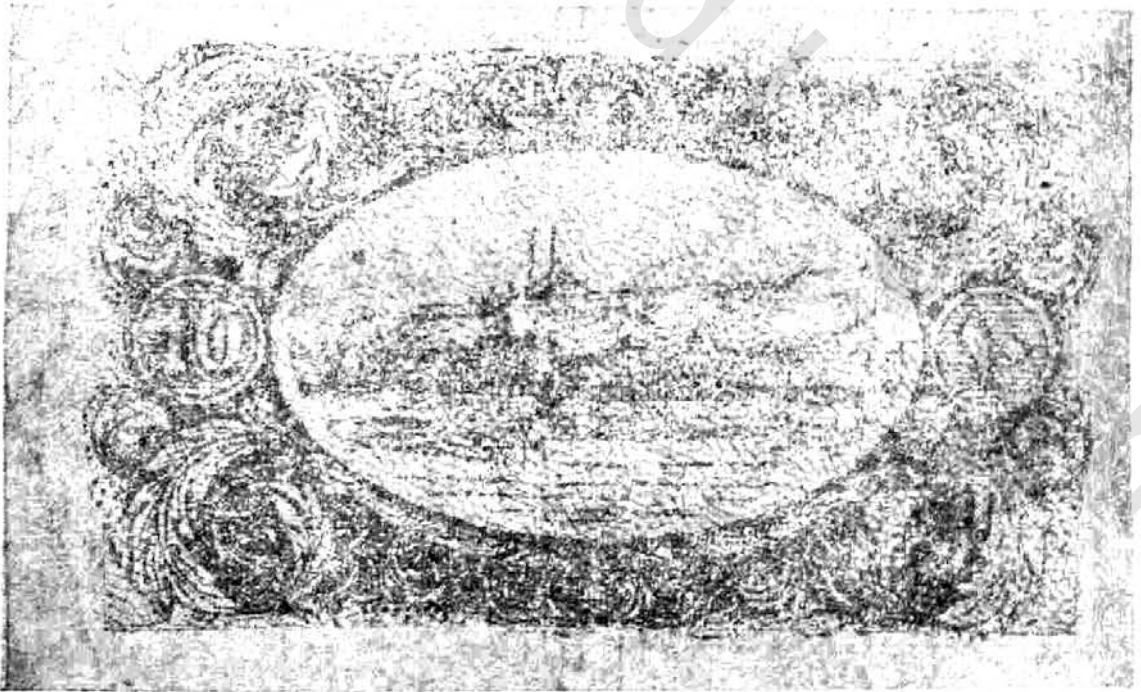


وجه العملة المزيفة
(شكل ١٩٥)

مقارنة الورق النقدي (الأميرى ، والمزيف) من فئة العشرة قروش
بامضاء معالى عبد الحميد بدوى باشا :



ظاهر العملة الاميرية



ظهر العملة المزيفة
(شكل ١٩٦)

الورق النقدي (المزيف) من فئة الخمسة قروش بامضاء معالي

عبد الحميد بدوى باشا :

وجه الورقة :

- ١ - الورقة المزيفة ذات الخمسة قروش المذيلة بتوقيع معالي عبد الحميد بدوى باشا باللغتين العربية والافرنجية لونها أخضر قائم ورسم الزهرة الموجودة في وسطها غير واضح كوضوحها في الورقة الأميرية :
- ٢ - التوقيع العربى والافرنجى أضخم منه فى الأميرية وغير منتظم (كأن كتابته على ورق نشاف) .
- ٣ - جميع الكتابة الموجودة على الورقة باللغتين العربية والافرنجية غير منتظمة وتغاير الكتابة الموجودة على الورقة الأميرية :
- ٤ - الأرقام الستة التى تحملها الورقة غير منتظمة من حيث السمك والطول فمنها السميك والرفيع ، والقصير والطويل ، على خلافها فى الأميرية فانها منتظمة .
- ٥ - الرقم خمسة المبين لقيمتها بالعربية والافرنجية مظلّل تظليلا يجعلها تغاير الورقة الأميرية ويسهل على الشخص العادى أن يحكم بترينفها .
- ٦ - إطار الورقة المزيفة يختلف عنه فى الأميرية .

ظهور الورقة :

- ١ - تظليل الشلالات الموجودة في الوسط أكثر منه في الأميرية .
- ٢ - الرقم خمسة العربى والافرنجى بداخله ثمانى نقط بشكل زخرفى في الورقة الأميرية إلا أنه غير دقيق في التقليد بالورقة المزيفة وكذا الرسم الذى على شكل سعف غير دقيق .
- ٣ - الاطار الموجود على الورقة الأميرية يكاد يكون معدوما بالورقة المزيفة .
- ٤ - طول الورقة المزيفة يزيد مليمترا في الأميرية . والورقة المزيفة من هذا النوع واضحة التزييف ويمكن معرفتها بمجرد النظر إليها .



مقارنة الورق النقدي (الأميرى ، والمزيف) من ذات الخمسة قروش
بامضاء معالى عبد الحميد بدوى باشا :



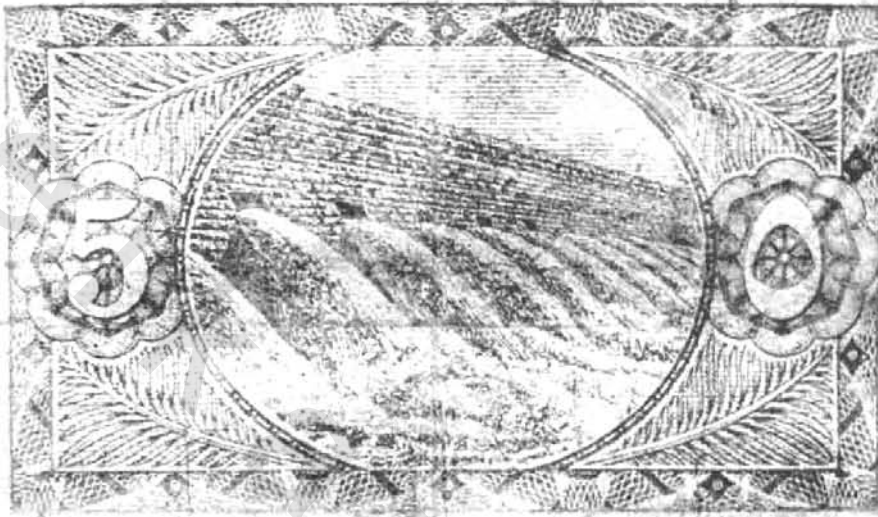
وجه العملة الاميرية



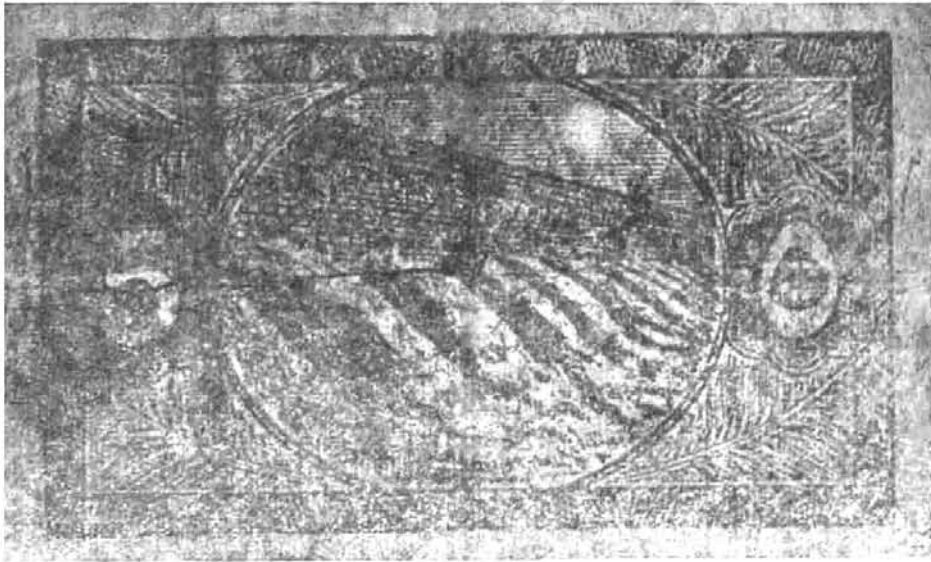
وجه العملة المزيفة

(شكل ١٩٧)

مقارنة الورق النقدي (الأميري ، والمزيف) من ذات الخمسة قروش
بامضاء معالي عبد الحميد بدوي باشا .



ظهر العملة الاميرية



ظهر العملة المزيفة

(شكل ١٩٨)

الورقة من فئة الخمسة قروش المزيفة بتوقيع
معالي كامل صدقي باشا :

وغير الورقة وظهرها :

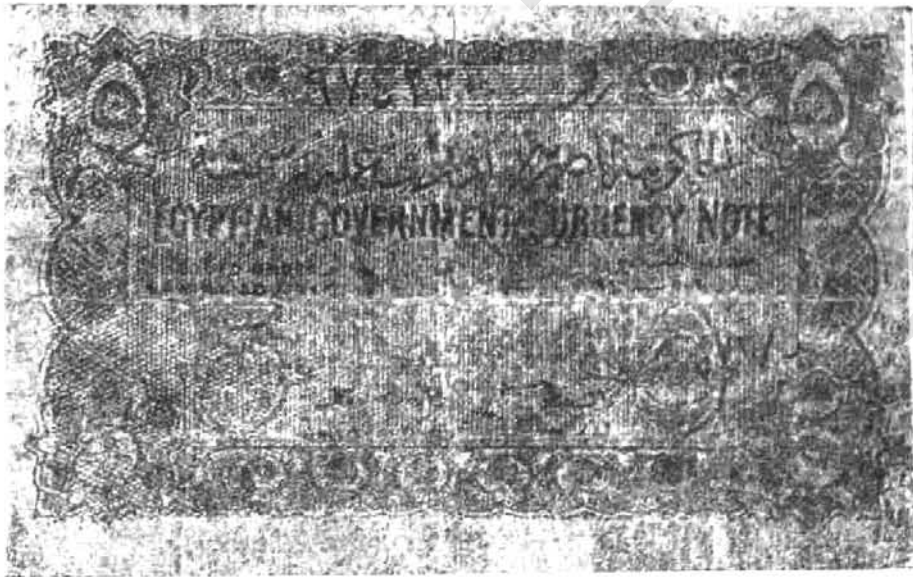
١ - يلاحظ عليها نفس المميزات والخلافات الموجودة بالورقة السابقة فشكل
الورقة المزيفة من فئة الخمسة قروش يسهل الحكم بتزييفها بمجرد نظرة
سطحية لرسمها ولونها وكتابتها في الوجه والظهر .



مقارنة الورق النقدي (الأمرى ، والمزيف) من ذات الخمسة قروش
بامضاء معالى كامل صدقى باشا :

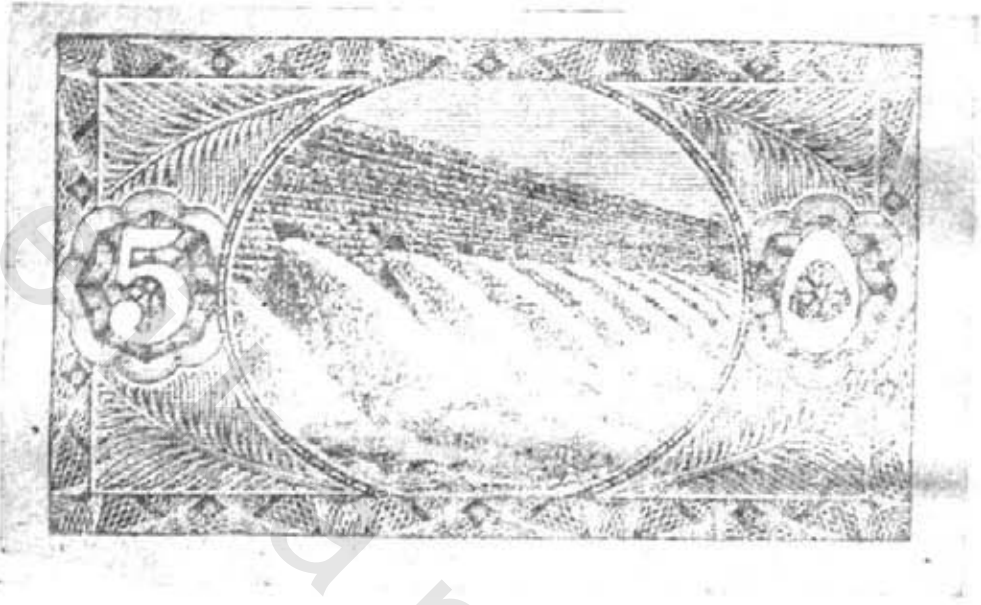


وجه العملة الحقيقية

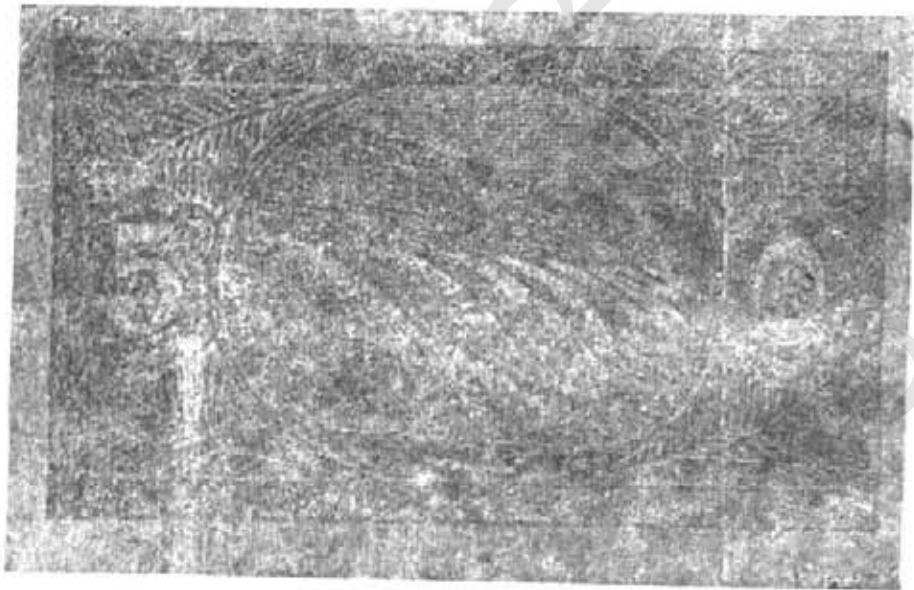


وجه العملة المزيفة
(شكل ١٩٩)

مقارنة الورق النقدي (الأميرى ، والمزيف) من ذات الخمسة قروش
بامضاء معالى كامل صدق باشا .



ظهر العملة الأميرية



ظهر العملة المزيفة
(شكل ٢٠)

الورق النقدي المزيف من فئة العشرة قروش بامضاء معالى أمين عثمان باشا .

وجه الورقة :

- ١ - لون الورقة المزيفة الموقعة بامضاء معالى أمين عثمان باشا رمادى فاتح بخلاف لون الورقة الأميرية .
- ٢ - توقيع معالى أمين عثمان باشا باللغة الافرنجية غير واضح ومجرح ووردة الرياح غير ظاهرة ولا منتظمة .
- ٣ - لا توجد بها العلامة المائية الموجودة فى الورقة الأميرية .

ظهر الورقة :

- ١ - الرسم والطبع يختلفان اختلافا كبيرا عنهما فى الأميرية :
- ٢ - رسم القلعة غير واضح .
- ٣ - إطار الورقة به طفح (طرطشة) .

يتضح مما سبق أن الأوراق المزيفة تكاد تتفق جميعها فى ظواهر أهمها اختلاف الألوان ، ووجود طفح باطار كل منها ، وعدم الإتقان فى نماذج جميع المجموعات المذكورة .

مقارنة الورق النقدي (الأميرى ، والمزيف) من فئة العشرة قروش بامضاء معالى أمين عثمان باشا .

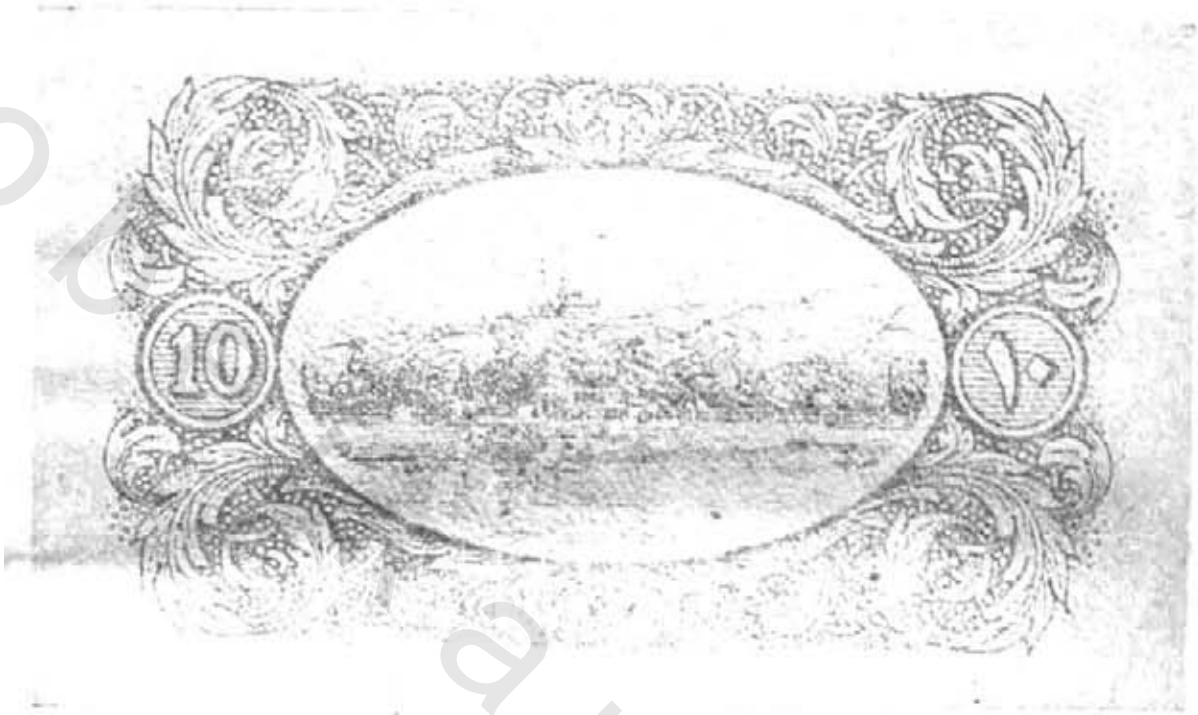


وجه العملة الاميرية

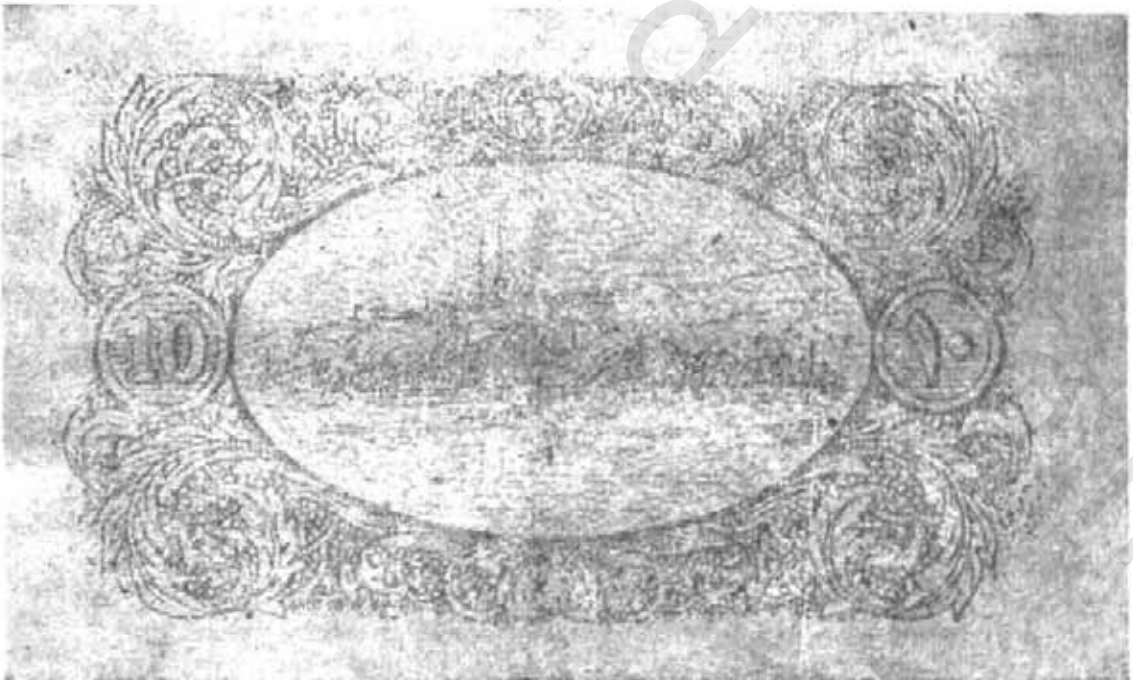


وجه العملة المزيفة
(شكل ٢٠١)

مقارنة الورق النقدي (الأميري ٤ والمزيف) من فئة العشرة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باندا .

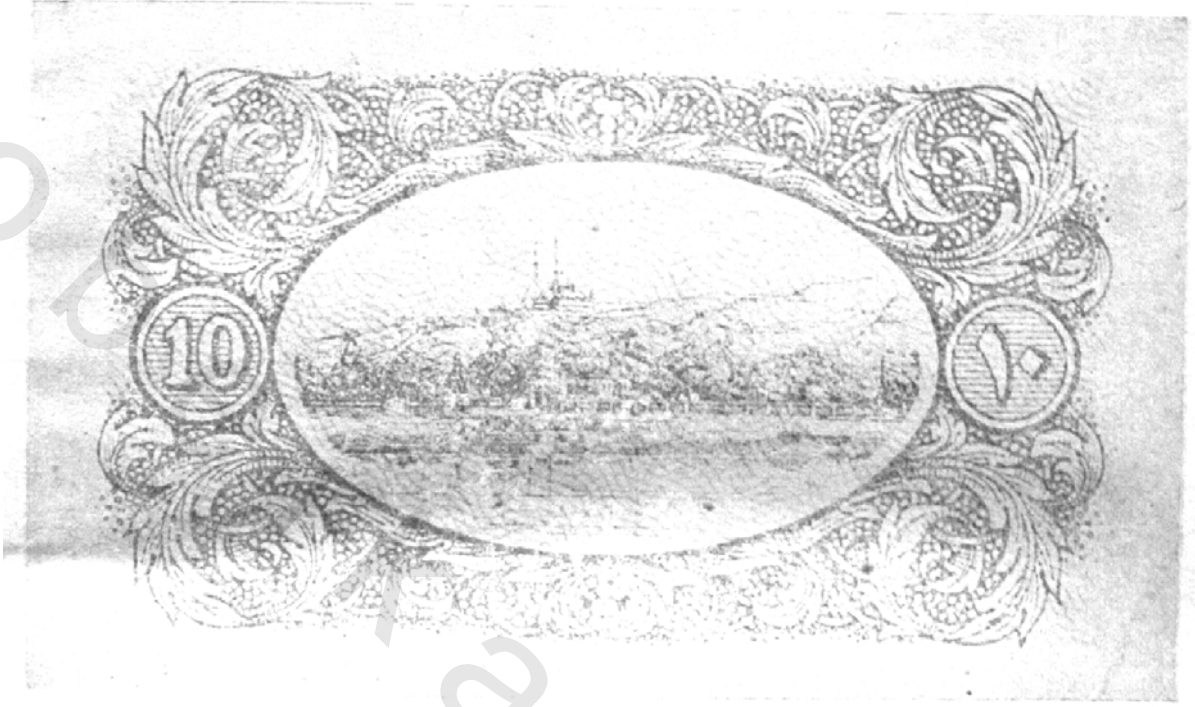


العملة الأميرية

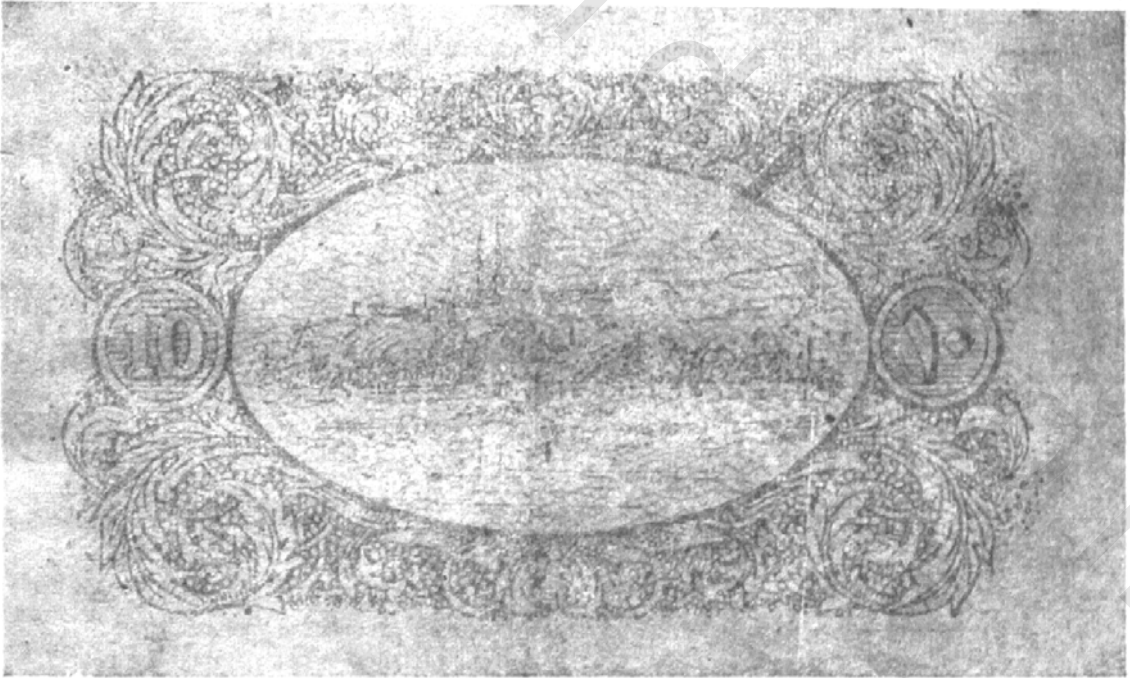


ظهر العملة المزيفة
(شكل ٢٠٢)

مقارنة الورق النقدي (الأميري ، والمزيف) من فئة العشرة قروش بامضاء معالي أمين عثمان باتدا .



ظهر العملة الاميرية



ظهر العملة المزيفة
(شكل ٢٠٢)

الباب الخامس

قصاص تزيف النقود^(١)

التزيف هو عمل نقود تضارع نقود الحكومة وذلك حباً في اكتساب المال بطريق سهل .

وكان التزيف معدوداً في القدم من الجرائم الماسة بذات ولي الأمر ، ولذا كانت العقوبة عليها من أشد العقوبات حتى أن القانون الفرنسي وضعها ضمن الجنايات والجنح المخلة بالسلم العام : وكان إلى سنة ١٨٣٢ يعاقب المزيف للمسكوكات الذهبية والفضية بالاعدام ، ثم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة . أما القانون المصري فوضع التزيف في الباب الخاص بالجنح والجنايات المضرة بالمصاحبة العامة ، وعاقب على تزيف مسكوكات الذهب والفضة المتداولة عرفاً وقانوناً بمصر بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وبالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع بخلاف تزيف غيرها من المسكوكات ، ويرجع العقاب إلى ثلاثة أسباب .

(١) إن التزيف يعد عدواناً على ما للحكومة دون غيرها من الحق في ضرب النقود .

(٢) يحرم الحكومة من الفائدة المادية التي تعود عليها من سك النقود

(١) راجع الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك .

(٣) إن هذا العمل يضر بمصالح الافراد الذين يأخذون المسكوكات الزائفة على اعتبار أنها صحيحة ويدفعون بدلها مايفوق قيمتها .

وجريمة التزييف لايعاقب عليها القانون مرتكبها داخل البلاد فقط ، بل وفي خارجها ، بشرط أن تتداول داخل القطر المصرى سواء أكان المزيف موجوداً بالقطر أو خارجه ، وقد نص على ذلك فى المادة ٢٠٢ ع التى نصها :

« من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً فى بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها ، بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليها بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك . وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصير شبيها بمسكوكات أكثر من قيمته ، أو اشترك فى ترويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو فى إدخالها فى بلاد الحكومة ، وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة » .

وقد تكلم شراح القانون عن جريمة التزييف بالقطر المصرى فقالوا إنها تنحصر فى أربعة أمور :

(١) تقليد المسكوكات أو تنقيص قيمتها ، أو تمويهها ، أو ترويجها ، أو

إدخالها فى بلاد الحكومة المصرية ، أو الاشتغال بالتعامل بها .

(٢) أن تكون المسكوكات من الذهب والفضة .

(٣) « « متداولة قانوناً أو عرفاً بمصر .

(٤) القصد الجنائى .

الأمر الأول :

التقليد كما سبق بيانه هو صنع مسكوكات شبيهة بالمسكوكات القانونية

أما كانت الوسيلة التي استعملت للوصول إلى هذا الغرض ويقع التقليد بضرب أو سك نقود على طراز النقود الحقيقية أو بطبع نقود قديمة سحبت من التداول بطابع النقود القانونية أو برفع وجهى نقد صحيح ووضعهما على قطعة من معدن أقل قيمة منه .

وقد قال (دالوز) : (إن هذا يعتبر تزوير) بينما قال (نيبيل) « إنه تمويه » والذي يهم أن يكون الجانى قد قلد الطابع الرسمى الذى يعطى قطعة المعدن صفة النقود ، ولا يشترط بعد ذلك أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع أكثر الناس تدقيقاً ، أو غير متقن بحيث لا يمكن أن يخفى على أقل الناس تدريباً ، بل كل ما يشترط أن يكون هناك من التقليد : أى المشابهة بين النقود المزيفة والنقود الحقيقية ما يكفى لقبولها فى التعامل . ولم يشترط لوجود جريمة تقليد المسكوكات وتزييفها مشابقتها للنقود الحقيقية تمام المشابهة ، ولذا قال علماء القانون . إن مجرد المشابهة للنقود الحقيقية وإن لم تكن مشتملة على جميع أوصافها ، وقبولها فى المعاملة عند عدم التأمل فيها كاف فى كون جريمة التقليد والتزييف تامة ولا تعتبر شروعاً ، فاذا فشل الجانى فى تقليد أى من المسكوكات المتداولة بأن كانت النقود المصطنعة ليس لها الشكل الخارجى للمسكوكات ، أو كان لها هذا الشكل ولكنها لا تشتمل على أى نقش مطبوع عليها ، فلا شك فى أن التقليد غير موجود ، وأن الجريمة ينقصها الركن المادى الملازم لتحقيقها ويمكن على الأكثر أن يرى فى هذا الفعل طريقة من طرق النصب .

طرق الترويج

هو عمل يؤدي إلى ذبوع العملة المزيفة وانتشارها ، وهذا يدخل فى حكم المادة ٢٠٢ ع

والغش الذى هو الغاية من التزييف لا يقع إلا بالترويج ، لأن الجانى لا يدرك غرضه إلا متى حصل الترويج ، ولكننا نجد أن القانون يعاقب على شىء آخر غير الغش ، فهو يعاقب على ضرب النقود

وجريمة الترويج جريمة مستقلة عن جريمة التزييف ، حتى ولو كان المروج هو نفس المزيف ، فالمروج يعاقب على جريمة التزييف ولو كان غير مزيف . فاذا زيف وروج العملة التى زيفها عوقب على الجريمتين .

ويعاقب على الترويج مهما كان عدد النقود التى وضعت فى التعامل فان قطعة واحدة تكفى ، ولا فرق فى هذا بين من يروج عملة زائفة لأول مرة ، وبين من يروج عملة سبق لها التداول فى المعاملة ، فمن أخذ من آخر عملة زائفة وهو لا يعلم أنها مزيفة عوقب بالمادة ٢٠٢ ع ، وإنما عد معذورا فقط ، ولا فرق بين أن تكون العملة قدمت بصفة أنها جيدة أو تكون بصفة أنها مزيفة ، فيقع تحت طائلة العقاب ، وكذا من يأخذ عملة وهو عالم بأنها مزيفة ثم يعطيها لآخر يعلم أيضا بتزييفها كما يضعها هو الآخر فى المعاملة .

ويعاقب المروج على الترويج سواء أ كان متفقا مع المزيف أو لم يكن متفقا معه .

والشروع فى جناية الترويج يعاقب عليه القانون . وتعتبر الجريمة تامة متى قبلت العملة الزائفة فى المعاملة ، ويعد شروعا فى الجريمة تقديم نقود مزيفة

إذا أبى من قدمت إليه قبولها ، وقد حكم في فرنسا بأنه يعد شارعا في ترويح مسكوكات مزيفة من يدس حين قبضه من آخر مبلغا من النقود قطعة من العملة المزيفة من المبلغ الذي قبضه ويتظاهر بعدم قبولها ويطلب بدلها قطعة جديدة .

ويعاقب القانون من اشترك في إدخال المسكوكات المزيفة في بلاد الحكومة ونص المادة قاصر على حالة الاشتراك في إدخال المسكوكات المزيفة إلى الديار المصرية . وهو ينصرف بادىء الأمر إلى من يدخل هذه المسكوكات بالاتفاق مع مزيفها ، ولكن النص يمكن أن يطبق أيضا على من يدخلها إلى الديار المصرية للتعامل بها لحسابه الخاص بشرط أن لا يكون هناك اتفاق مع المزيف وبشرط أن يكون عالما بتزييفها وأن يكون قد أدخلها بقصد ترويحها .

الاشتراك في التعامل بالمسكوكات المزيفة :

عبارة النص تفيد أن الحكم قاصر على من يتخذ التعامل بالمسكوكات المزيفة شغلا له وحرفة ، ولكن من المسلم به على أى حال ، أن من يروج ولو قطعة واحدة من المسكوكات المزيفة يعاقب ، سواء أكان في ذلك اتفاق مع المزيف أو لم يكن ، وسواء اتخذ ترويح المسكوكات حرفة له ، أو وقعت له قطعه منها بطريق المصادفة فأخذها وهو عالم أنها مزيفة وتعامل بها على هذا الاعتبار .

الأمر الثاني : أنه تكون المسكوكات من الذهب والفضة .

لا تسرى المادة ٢٠٢ ع إلا على المسكوكات الذهبية والفضية ، أما المسكوكات الأخرى فتتطبق عليها المادة ٢٠٣ ، ٢٠٤ ع .

ونص المادة ٢٠٣ ع كآلآتى :

« إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها فى المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة فى تلك المادة ، فتكون العقوبة بالاشتغال الشاقة ، أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، ويحكم بمصادرة المسكوكات الزائفة المضبوطة . »

ونص المادة ٢٠٤ ع كآلآتى :

« الاشتراك المذكور فى المادتين السابقتين لا ينسب أصلا إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ، ومع ذلك من استعمال تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها . »

وتنص الفقرة الثانية من هذه المادة (ولا سيما ما كان تحته خط منها) على دفع غرامة ، وكان يجب أن تطبق المادة ٢٠٢ ع أو ٢٠٣ ع . لأن هذا الفعل يعتبر ترويح . ولكن الشارع لاحظ أن المتهم أخذ النقود بصفة أنها جيدة . وأنه إنما أراد التعامل بها للخلاص من ضرر وقع فيه ، وتنص المادة ٢٠٥ ع بأن « الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة فى المادتين ٢٠٢ ع ٢٠٣ ع يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم أو سملوا القبض على باقى المرتكبين » ولو بعد الشروع فى البحث المذكور » وقد وضع الشارع هذه المادة تشجيعاً لمرتكبى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٢٠٢ ع و ٢٠٣ ع على العدول فى هذه الجرائم وعلى إفشاء أمرها إلى رجال السلطة فى الوقت المناسب حتى يتسنى لهم الوقوف على

آثار الجريمة ومرتكبها ومنع ترويج العملة المزيفة ، أو إدخالها في بلاد الحكومة . ويشترط أن يكون الارشاد هو الذى سهل القبض على باقى المجرمين أما إذا كان المحقق قد وفق الى معرفتهم واقتفاء أثرهم بدون هذا المرشد فلا محل للاعفاء .

الأمر الثالث : التداول القانونى أو العرفى :

تعاقب المادة ٢٠٢ ع على تزيف المسكوكات الذهبية أو الفضية اذا كان لها تداول قانونى أو عرفى في بلاد الحكومة ويكون للمسكوكات تداول قانونى اذا كان الأفراد مجبرين قانونا على استعمالها في التعامل .

وفى الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٦ من قانون العقوبات تعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا «من امتنع عن قبول عملة البلاد الأصلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة » .

والمسكوكات المتداولة عرفاً هي التى تعارف الناس على التعامل بها وكانوا مجبرين على قبولها ، وهذه المسكوكات إما أن تكون نقوداً أصلية ، بأن كان لها فى الأصل تداول قانونى ثم زالت عنها هذه الصفة ، وإما أن تكون نقوداً أجنبية جرى الناس على التعامل بها ، وإن لم يكن لها صفة التداول القانونى ، وليس فى مصر نقود من هذا النوع الآن .

الأمر الرابع : (الفصل الجنائى) :

لا يكفى أن يكون الجانى قد ارتكب الفعل المادى المكون للجريمة مع علمه بأنه معاقب عليه قانونا ، بل يجب فوق هذا أن يكون ارتكبه

بقصد وضع نقود مزيفة في التعامل على اعتبار أنها صحيحة ، وهذا المعنى يتضمن ما يأتي :

(١) علم الجاني بتزييف النقود ، فمن يدفع لآخر قطعة نقود مزيفة وهو غير عالم بتزييفها لا يرتكب جريمة تزييف النقود .

(٢) إرادة الجاني ترويج النقود المزيفة : أي وضعها في التعامل ، فمن يضع قطعة مزيفة لغرض فني لا بقصد استعمالها كنقود لا يُعدُّ مرتكباً لجريمة تزييف المسكوكات .

(٣) غرض الجاني الحصول على ثمن غير مشروع لنفسه أو لغيره ، غير أن هذا الغرض ينتج حتماً عن علم الجاني بالتزييف ، ومن إرادته استعمالها كمالو كانت جيدة .

فمن ذلك يتضح أن تزييف النقود أو الاشتراك فيه بأي وسيلة من الوسائل جريمة يعاقب عليها قانوننا فضلاً عن أنها عمل يغضب الله والناس ونتيجته وبال وخسران ؟



جـ — جدول

ليان النقود المتداولة من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٤٥

التاريخ	البنكنوت	النقدى	الفضة	النكل	البرونز
أول يناير ١٩٢٠	٦١٦٠١٠٠٥	١٤٦٦١٦٦	٦٦٤٧١٨٧	٧٦٤٦٧٦	٢٣٥٩٧
» ١٩٢١	٣٥٥٠٥٦٥٧	١٥٧٧١١٧	٦٥٤٨٠٩٧	٧٣٣٢٩٢	٢٣٩٩٠
» ١٩٢٢	٣٣٨٩٨٦٠٩	٢٥٢٥٨٦	٥٩٤٩٤٩٢	٧٠٠٤١٧	٢٤٠٠١
» ١٩٢٣	٣٠٨٠٠٤٨٦	٩٧٠٤٩	٥٦٤٦٠٥٨	٦٨٢٩١٣	٢٣٩٠٠
» ١٩٢٤	٣٣٥٢٨٨٤١	٦٨٠٤٢	٦٠٢٥٩٤٣	٦٨٨٠٢٤	٢٤٣٠٠
» ١٩٢٥	٣٨٢١٨٤٦٥	٥٩٠١٨	٦٢٦٧٢٦٦	٧٠٩٣٦٧	٢٣٧١٤
» ١٩٢٦	٣٢١١٧٧٥٧	٥٥٧٥٤	٦١٨٦٤٧٦	٧٢٦٠٢٢	٢٥٤٤٢
» ١٩٢٧	٢٦٦٨٨٨٨٥	٥٢٦١٧	٥٥٦٥٩٦٧	٧٢٤٣١٠	٢٧٣٠٨
» ١٩٢٨	٢٦١٢٦٤٩٠	٥١٠٠٥	٥٦٣٤٠٢٠	٧٥٤٢٣٢	٢٨٦٠٣
» ١٩٢٩	٢٨٤٤٢٨٧٠	٥٠٨٨٤	٥٧١١٢١٨	٧٦٧٦٦٤	٢٩٨٤٢
» ١٩٣٠	٢٥٧٢٥٧٢٤	٥٠٨٤٨	٥٤٤١٤٥٣	٧٩٥١٦٤	٣١١٢٩
» ١٩٣١	١٩٨٩٧٤٣٤	٥٠٨٤٥	٤٧٤٠٩٧٣	٧٩٢١٨١	٣٣٨٣١
» ١٩٣٢	١٩٢٤٦٣٥٤	٥٠٧٢٥	٤٢٥١٧٧٤	٧٧٧٨١٧	٣٤٨٧٧

بقية جدول بيان النقود المتداولة من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٤٥

التاريخ	البنكنوت	النقدي	الفضة	النikkel	البرونز
أول يناير ١٩٣٣	١٨٤٧٢٤٥٢	٥٠٦٢٦	٤١٥٧٥٧٨	٧٩٢٣٨٨	٣٦٦٣٨
» ١٩٣٤	١٩٨٣٧٩٣٣	٥٠٥٨٨	٤٣٨٥٣٥٨	٨٠٦٨٢٣	٤٠٠٦٩
» ١٩٣٥	١٩٥٢٧٢٤١	٥٠٥١٨	٤٥٤٥٣٦٤	٨٣٧٢٣٢	٤٥٩٢٢
» ١٩٣٦	٢٢٢١٦٢٤٧	٥٠٤٥٢	٤٥٩٤٣٥٥	٨٦٥١٤٦	٥٠٨٣١
» ١٩٣٧	٢١٩٣٦٢٢٣	٥٠٤٠٨	٤٤٧٨٨٩٤	٨٩٩٧٧٥	٥٦٠١٦
» ١٩٣٨	١٩٨٣٠٣٣١	٥٠٣٦٩	٤٣٨٧٢٣٨	٩١٧٨٨٣	٦١٦٢٥
» ١٩٣٩	١٩٨٥٤٤٤٨	٥٠٣٠٣	٤٠٦٢٤١٩	٩١١٤٨٠	٦٤٢١٨
» ١٩٤٠	٢٤٦٨٦٥٠٨	٥٠٢٨٢	٤١٠٦٦٤٤	٩٣٢٩٤٤	٦٩٥٣٥
» ١٩٤١	٣٦٢٥٠٣٧٠	٥٠٢٥٣	٥١٩٧٦٨٤	٩٧٨٩٤٠	٧٢٩٠٢
» ١٩٤٢	٥٠١٦٧٠٤٨	١٦٧٥٥٢٥	٥٣٤٩٧٣٥	١٠٣٩٤٤١	٧٧٠٠٦
» ١٩٤٣	٧٤٤٨٧٣٩٠	٢٥٥٠٠٨٤	٥٥٢٧٤٥١	١٢٣٣٣١٤	٩١٨٨١
» ١٩٤٤	٩٦٤٩١٢٤٢	٢٧٢٣٦٠٩	٥٤٢٤٤٧٦	١٠٧٠٩٣٨	٩٩٨٨٤
» ١٩٤٥	١١٦٧٠٨٤٤٥	٢٤٤٢٠٨٣	٥٤٢٥١٥٤	١١٩٩٣٨٠	١٠٣٧١٩

فهرس

كتاب العملة المصرية

صحيفة	صحيفة
٦٨ النقود المتداولة في عهد محمد	الاهداء
توفيق باشا	المقدمة
٨٧ النقود المتداولة في عهد عباس	الباب الأول
باشا الثاني	٤ النقود
٩٧ النقود المتداولة في عهد السلطان	أنواع النقود
حسين كامل	٥ النقود المعدنية
١١٣ النقود المتداولة في عهد السلطان	٦ وحدة النقود
فؤاد الاول	٧ وحدة النقود المصرية ووزنها
١١٦ النقود المتداولة في عهد الملك	٨ عيار النقود
فؤاد الأول	٩ النقود الورقية
١٢٦ النقود المتداولة في عهد الملك	١١ فوائد البنكنوت
فاروق الأول	الباب الثاني
الباب الرابع	١٤ نشأة البنوك في مصر
١٩٢ العملة المزيفة	١٥ » البنك الاهلي
مميزات العملة الفضية المزيفة	٢١ » البنوك الأخرى
٢٣٠ أوراق النقد المزورة ومميزاتها	الباب الثالث
٢٤٥ قصاص تزيف النقود	٢٤ النقود المتداولة في عهد محمد علي باشا
٢٤٨ طرق ترويح النقود المزيفة	٤٤ » » » » عباس باشا
٢٤٩ الاشتراك في التعامل بالمسكوكات	الأول
المزيفة	٤٨ النقود المتداولة في عهد محمد سعيد
	باشا
	٥٥ النقود المتداولة في عهد الخديوى
	اسماعيل باشا